مصر إلى أين؟

توثيق حركة الإصلاح في مصر 2005 - 2007 و استقراء مستقبلها



The Tharwa Foundation
Diversity. Development. Democracy

داليا زيادة
محمد الأقطش
تيسير عمر
بدر العبيدي

مصر إلى أين؟

توثيق حركة الإصلاح في مصر ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ واستقراء مستقبلها

الباحثون

داليا زيادة
تيسير عمر
محمد الأقطش
بدر العبيدي

فصول من مصر

قبل أن نبدأ...

هناك في أقصى الشمال الشرقي للقارة الأفريقية السوداء وفي قلب الوطن العربي الممتد من الخليج إلى المحيط، تقع جمهورية مصر العربية، المعروفة بضخامة عدد سكانها وضخامة دورها في الإقليمين الأفريقي والعربي على حد سواء، والمعروفة أيضا إلى جانب هذا وذاك بسلبية واستسلام مواطنيها لمشيئة الحكومات التي تتعاقب عليهم مهما كانت.. لكن يبدو أن ما شهدته السنوات القليلة الماضية، لا سيما الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧، من تغيرات من شأنه أن يمنح مستقبل مصر شكلا جديدا يخالف بعضا من تلك الصور النمطية.. وهذا هو ما نحاول رصده واستنباطه في وثيقتنا هذه.

تخضع دولة مصر لنظام الحكم الجمهوري منذ ثورة الضباط الأحرار في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ بقيادة محمد نجيب الذي تولى رئاسة مصر لفترة قصيرة جدا قبل أن يخلفه على عرش مصر المحرك الفعلي للثورة الرئيس جمال عبد الناصر، الذي عاش ومات بأحلام تصب جميعا في بوتقة القومية العربية، التي لم ولن يفلح هو أو غيره في تحقيقها حتى يومنا هذا على الرغم من جودتها كفكرة سياسية نبيلة.

ثم خلف عبد الناصر بعد وفاته الرئيس محمد أنور السادات الذي اشتهر ببراعته الفائقة في مواقف الحرب والسلام على حد سواء، ويذكر للرئيس السادات، أنه هو الذي أتى لمصر بانتصار أكتوبر العظيم، فضلا عن تحركاته الدؤوبة للتفاوض مع إسرائيل والتوصل لمعاهدة سلام تاريخية فاز عنها بجائزة نوبل للسلام. عاد من بعدها إلى الوطن ليُقتَل!

منذ مقتل السادات في حادث المنصة الشهير وحتى اليوم – أي ما يزيد عن الربع قرن بقليل – تقع مصر تحت سلطة النظام الحاكم بقيادة الرئيس محمد حسني مبارك وحزبه الوطني، الذي لم يسمح

طيلة عقد من الزمان بوجود أي شكل من أشكال المعارضة الحقيقية في البلاد بما يحقق التنمية والإصلاح المأمولين.

فإن كنا نرى في التحولات السياسية والاقتصادية الضخمة التي شهدتها البلاد في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.. وإن كنا نرى في حرب أكتوبر ومعاهدة السلام في عهد الرئيس الراحل أنور السادات، ما يبرر لهما القمع والتعسف اللذين اعتادا ممارسته ضد مختلف فئات المعارضة، فإننا لا نجد في حالة التدهور الاقتصادي الذي تشهده البلاد في عهد الرئيس الحالي محمد حسني مبارك أي مبرر للكم الهائل الذي تمارسه السلطة من اعتقالات سياسية غير شرعية، وغير مبررة، وأحيانا غير معلنة ضد النشطاء السياسيين، والحقوقيين، والصحفيين، والمدونين، وكل من تسول له نفسه بالتفوه برأي مخالف لما يراه النظام الحاكم.

هذا فضلا عما شهدته البلاد من تراجع ملحوظ في الدور المصري على المستويين الإقليمي والدولي، في السنوات الأخيرة، والذي يرجع – من وجهة نظري – إلى حقيقة أن المشكلات الداخلية التي تغاضت الدولة عن حلها طيلة عقد من الزمان تحولت إلى سوس راح ينخر في جسد الوطن، فحوله إلى هيكل ضخم من الصلصال – جميل من الخارج وخاوي من الداخل – لا ينفع ولا يضر غيره لأنه في الواقع لا يعرف كيف ينفع نفسه!

وكان من الطبيعي أن يقابل هذا التدهور الداخلي برد فعل شعبي تمثل في علو الأصوات المنادية بالإصلاح وظهور حركات شعبية، مدعومة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، راحت تعلن عن مطالب كانت في الماضي من المحرمات والخطوط الحمراء، منها على سبيل المثال لا الحصر المطالبة بتغير النظام الحاكم، وإلغاء العمل بقانون الطوارئ، إلى جانب النداءات المطالبة برفض فكرة توريث الرئيس مبارك حكم مصر لنجله جمال، ومطالبات الأقليات الدينية مثل المسيحيين والشيعة والبهائيين بإنهاء التمييز ضدهم، والمطالبة باستقلال السلطة القضائية، وتحقيق هامش أكبر

من الحرية لوسائل الإعلام، وغيرها من مطالب الإصلاح السياسي التي قوبلت بمزيد من القهر و العنف.

ومن هنا جاء دورنا في مؤسسة "ثروة" لإصدار هذا الكتاب الذي نقوم فيه بتوثيق أهم مرحلة في تاريخ المجتمع المدني المصري الحديث والممتدة من بداية عام ٢٠٠٥ وحتى نهاية عام ٢٠٠٧، والذي شهدت فيه مصر أكبر حراك إجتماعي وشعبي، بهدف استقراء ما يخبئه المستقبل لتلك الحركات الوليدة، واستكشاف نقاط قوتها وضعفها، ومن ثم طرح تصورات من شأنها تدعيم نقاط القوة وعلاج نقاط الضعف.

وقد قسمنا الكتاب إلى عدة فصول يتناول كل منها جزءا من تيار حركة الإصلاح التي تمر بها مصر، أحدها يهتم برصد وتحليل الأسباب التي أدت إلي إعادة ظهور حركة المجتمع المدني من جديد متمثلا في الحركات الشعبية والمنظمات الأهلية.

في حين تناول فصل أخر حركة اليسار المصري متمثلا في النخبة المثقفة من أدباء وفنانين، والطبقات القاعدية من عمال وفلاحين، ودورهم المشهود في دفع حركة الإصلاح للأمام.

كما كان ضروريا أن نتناول الدور المهول الذي لعبته جماعة الإخوان المسلمين في تلك الفترة تحديدا، وقدرتها على تكوين جبهة معارضة صلبة في وجه الحكومة التي نجحت في تكسيرها ببلدوزر المحاكمات العسكرية في نهاية المطاف.

ثم تناولنا في فصل منفصل حركة المطالبين بالحريات الدينية في مصر، والذين منحتهم رياح الإصلاح الشاملة التي تمر ببلادنا في الوقت الراهن فرصة ذهبية أحسنوا استغلالها للمطالبة بحقهم في ممارسة عقائدهم بحرية.

وأخيرا وليس آخرا، لم يكن بمقدورنا إهمال التوثيق لحركة المطالبة بحرية الرأي والتعبير، وهي الحركة الأكبر في تاريخ مصر، والمتمثلة في انتزاع الإعلام المستقل والإعلام الشعبي لمساحة حرية كبيرة نسبيا رغما عن أنف الممارسات القمعية التي تواجههما، فضلا عن الأهمية القصوى التي لعبها الإعلام المستقل "الحر" في حماية وتعزيز عملية الإصلاح التي تمر بها مصر حاليا.

لكننا لم نختر لكتابة هذه الفصول كاتبا واحدا، بل اخترنا أربعة من الباحثين الشباب ممن عاشوا وشهدوا بأنفسهم كل تلك الأحداث، وكانوا وما زالوا جزءا من ترس عجلة الإصلاح، كل في مجال تخصصه، كما أننا لم نختر لكتابتها خبراء أكبر سنا ممن تعج بأسمائهم الصحف والمجلدات، مع كامل احترامنا لهم وما نتعلمه منهم، بل اخترنا شبابا مصريين كلهم في مرحلة العشرينات من العمر، إيمانا من مؤسسة "ثروة" أن الشباب هم صناع الحاضر وأصحاب الغد، لا سيما في مصر التي تقوم حركة الإصلاح الحالي فيها بالكامل على سواعد الشباب.

نتمنى أن يمنح كتابنا هذا — ونسخته الإنجليزية — التي ستصدر قريبا جدا، الفائدة المرجوة منه للعاملين في حقل المجتمع المدني والإعلام، والسادة المصريين أو غير المصريين المهتمين برصد وتحليل تلك المرحلة الإصلاحية المهمة في تاريخ مصر الحديث.

داليا زيادة،
المنسق الإقليمي لمؤسسة "ثروة" في مصر
www.tharwafoundation.org

المجتمع المدني في مصر..

قلب شاب في جسد الوطن العجوز

دراسة وتحليل: داليـــا زيـــادة

مجتمع مدني حديث

صدق من قال: مصائب قوم عند قوم فوائد، إذ أحيانا كثيرة ما تفرز أعمال الشر التي تطال مجتمعات ما، كل الخير على مجتمعات أخرى.. ينطبق ذلك على حال حركة المجتمع المدني "الحديث" في مصرنا الحبيبة والتي استعادت قدرتها على الحياة من جديد من بين ركام المصائب التي هوت على رأس بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط مثل فلسطين والعراق.

إنني أرى أن استخدام لفظة "حديث" هنا لتذييل استخدامنا لمصطلح "المجتمع المدني" الذي يشير بدوره إلى وصف الحراك الشعبي حديث المنشأ في المجتمع المصري، والذي انطلق مع بداية الألفية الجديدة، أمر ضروري، لأن استخدام مصطلح المجتمع المدني بشكل مطلق للتأريخ والتوثيق لتلك الأعوام القليلة الماضية سيكون فيه ظلم كبير لحركة المجتمع المدني المصري الأوسع والأشمل التي شهدتها مصر منذ القرن التاسع عشر، كل ما في الأمر هو أن تلك الحركة القديمة والمؤثرة على مدار تاريخ مصر الحديث (أي منذ عهد محمد علي باشا وحتى اليوم)، كانت قد أصيبت بغيبوبة أرقدتها طيلة ما يقارب عقد من الزمان.. وفي بضعة الأعوام القليلة القريبة، ونظرا للظروف الاقتصادية الخانقة والتطورات السياسية الواثبة على المستويين الدولي والمحلي، عادت حركة المجتمع المدني للحياة من جديد بخطوات ثابتة واثقة أحيانا ومتأرجحة مشتتة غالبا.

يرى البعض أن حركة المجتمع المدني في مصر قد أفاقت من غيبوبتها — أو ربما موتها — بشكل حقيقي مع إنطلاق الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ والتي كسبت تأييد وتعاطف جموع الشعب المصري على اختلاف مستوياته وتوجهاته، حتى أن الأمر لم يقف إلى حد المظاهرات التي أطلقها الشباب داخل المدارس الثانوية والجامعات المصرية وخارجها وحسب، بل امتد أيضا إلى العمال في مصانعهم والفلاحين في حقولهم، حتى أن النساء الريفيات — وقد كنت أنا شاهد عيان على ذلك

- كن يقدمن القمح المخزّن في منازلهن ويخلعن أساورهن الذهبية ويقدمنها مبتسمين للحملات التي كانت تجمع تبرعات للشعب الفلسطيني.

في حين يربط البعض الآخر مولد حركة المجتمع المدني الحديث بالجرم الآثم الذي ارتكبته الولايات المتحدة الأميركية حين أعلنت الحرب على العراق في اليوم العشرين من شهر مارس عام ٢٠٠٣، حيث لم يجد طلاب الجامعات والنشطاء السياسيين على اختلاف توجهاتهم وأعمارهم بدا من استخدام صيحاتهم المنددة للرد على قذف وابل القنابل الأميركية فوق رؤوس العراقيين، ولعل الدافع الأكبر لذلك كان خوف المصريين أنفسهم من مواجهة نفس المصير الذي يواجهه العراقيون الآن، وواجهه من قبلهم الفلسطينيون.

وهذا أمر – لو تعلمون – عظيم! إذ أن اهتمام الطبقات القاعدية – وليس فقط النخبة والسياسيين والمعارضين – في دولة مثل مصر يعاني شعبها من أمراض السلبية والاستسلام التي أصابته طيلة عقود من القمع والقهر... اهتمامهم بشئون سياسية دولية بحجم القضية الفلسطينية وتعاطفهم معها ينبيء بأن مرض السلبية لم يقض على الأخضر واليابس في عزيمة المصريين، بل أن هناك طاقة هائلة من الثورة والفوران داخل نفوسهم، وهي بحاجة إلى من يطلقها ويوجهها بالشكل الصحيح.

ولعلي اتفق بدرجة أكبر مع الرأي الثاني الذي يعزو الصحوة الحقيقية للمجتمع المدني الحديث في مصر إلى الحرب الأميركية على العراق، هذا لسببين:

أولهما هو أن في عام الانتفاضة الفلسطينية (عام ٢٠٠٠) كانت حركة الشارع المتضامن مع القضية الفلسطينية مدفوعة بدرجة أو بأخرى بأيدي أجهزة الإعلام المملوكة للدولة من قنوات محلية وقنوات فضائية وصحف قومية، وهي أداة عادة ما تستخدمها الحكومة لتوجيه أنظار الشارع المصري بعيدا عن مشكلاته الداخلية.

أما السبب الثاني فيتمثل في حقيقة أن خروج المصريين للتظاهر من أجل العراق في العام ٢٠٠٣ جاء ضد رغبة الحكومة التي لم تعارض الإدارة الأميركية في قرارها الجنوني، ولعل هذا الموقف السلبي الذي تبناه النظام آنذاك كان سببا في أن المظاهرات لم تستهدف فقط التنديد بفعلة الولايات المتحدة ولكن أيضا بعدم معارضة النظام الحاكم في مصر لموقف الولايات المتحدة، وقد دفع كثير من المتظاهرين الثمن غاليا من انتهاكات جسدية وضرب وإذلال، فضلا عن الحبس لفترات مطولة.

بمعنى آخر، فإن احتجاجات المصريين في عام ٢٠٠٣ بإرادتهم الكاملة، دون خوف، وضد رغبة الحكومة، وبعد عقد من الزمان كانوا قد نسوا فيه – أو أُجبروا على تناسي – ثقافات مدنية مثل التظاهر والاحتجاج والإضراب، كان هو الشرارة الحقيقية التي بعثت الروح من جديد في جسد المجتمع المدني العجوز.

إلا أن تلك الشرارة الأولى التي انطلقت في العام ٢٠٠٣ لم تجد أيادي تلطقها قبل نهاية عام ٢٠٠٤ الذي تأسست فيه حركة كفاية وأطلقت أولى مظاهراتها بنهاية نفس العام ضد الرئيس مبارك ونظامه الحاكم – هكذا مباشرة!

ومع حلول منتصف العام ٢٠٠٥ وفي غضون الاستفتاءات التي أجرتها الدولة على أول انتخابات رئاسية في تاريخ مصر، يحمل فيها الناخب حق الاختيار بين أكثر من مرشح لمنصب الرئاسة، تحولت هذه الشرارة إلى نار حقيقية بسبب أعمال العنف التي تعرض لها النشطاء والسياسيون أثناء تظاهرهم احتجاجا على زيف الاستفتاءات على يد "بلطجية" قيل وقتها إنهم تابعين لقوات الأمن، وقد دلل شهود العيان على ذلك بأن أفراد الأمن الذين تواجدوا بأعداد غفيرة في موقع المظاهرة لم يتقدم أي منهم خطوة واحدة لحماية الناشطات والصحفيات النساء من أيدي هؤلاء البلطجية الذين تحرشوا بهم واعتدوا عليهن جنسيا في الشارع.

كما أن ميلاد حركة كفاية المعروفة رسميا باسم "الحركة المصرية من أجل التغير" في هذا التوقيت تحديدا، قد لعب دورا رئيسيا في تقوية شوكة المجتمع المدني المصري الحديث، وطرح العديد من الآمال والطموحات لدى المواطن المصري البسيط، والذي لم يكن يخطر بباله أن يفكر مجرد التفكير فيها قبل هذا التاريخ.

فلقد نجحت حركة كفاية في اقتضاب شرائح مختلفة من المجتمع المصري وتشجيعهم على الانخراط في العمل السياسي، كما شجعت على خروج حركات أخرى مثل "شايفنكم" وحركة "استقلال القضاة" وحركة "٩ مارس لاستقلال الجامعات"، وساعدت على خلق الصحافة الشعبية المتمثلة في المدونات وصحف الإنترنت، وعلى يديها سمع المصريون لأول مرة هتافات تندد وتنتقد أعمال رئيس الجمهورية – وهو الذي كان ينظر له دائما على أنه منزه عن كل خطأ وغير قابل للنقد – وتطالب بإسقاطه للمرة الأولى على الإطلاق، وتناقش مسائل مثل توريث حكم البلاد لابن الرئيس جمال.

ما زالت حركة المجتمع المدني الحديث في مصر تحبو خطواتها الأولى.. هذا صحيح، لكنه لا يبرر أبدا ضعفها وتراخيها بين الحين والآخر وتلك الحالة من التخبط وعدم الاتزان التي تصيبها طوال الوقت، فبأي شيء إذاً نبرر حقيقة أن القوة التي انطلقت بها الحركة لم تدم إلا بضعة سنوات، بدأت بعدها في الذبول دون أن تحرز أي تقدم فعلي أو تثمر عن نتائج ملموسة يمكن للتاريخ أن يحسبها لها!!!

لعلنا سنتجاوز الحقيقة كثيرا إن اعتبرنا أن السبب وراء دخول حركة المجتمع المدني الحديث في منحنى الضعف من جديد هو فقط قوة سيطرة أجهزة الأمن والسمعة السيئة التي تسعى الدولة طوال الوقت لترويجها عن النشطاء عبر وسائل إعلامها، لكن أيضا غياب الوعي العام بثقافة المجتمع

المدني وحقوق الإنسان، وكذلك الافتقار إلى التلاحم الحقيقي بين طبقات الحركة المدنية المختلفة التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، حركة المثقفين والنخبة، الحركات الشعبية، الشباب، النشطاء، المدونون، رموز المعارضة، الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية، المؤسسات النقابية، وغيرها.

لكن قبل أن نتطرق بمزيد من التفصيل والتحليل إلى رصد حالة المجتمع المدني الحديث في مصر مع تكثيف العرض للأعوام ٢٠٠٥- ٢٠٠٧ ومدى تأثيرها على تشكيل حاضر يعاني منه المصريون ومستقبل حالم يطمحون إليه، علينا أولا التوصل لتعريف واضح للمجتمع المدني بوجه عام وتطبيق هذا التعريف على مصر كحالة، مع تأريخ سريع لحركة المجتمع المدني العتيق في مصر، ومن ثم دراسة مدى وعي المصريين بثقافة المجتمع المدني ومدى تقبلهم له.

ما هو المجتمع المدني؟

يعرف الدكتور ستيفن إم. ديلو "المجتمع المدني" — في الجزأ الأول من كتابه "التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني: المدخل الكلاسيكي والمسيحي والمكيافيللي" – على أنه: "المجتمع المدني هو الجماعات الإرادية المنفصلة الموجودة خارج شبكة العمل الرسمية للسلطة الحاكمة... وترتبط هذه الجماعات بقيم أخلاقية مشتركة، وتلتزم بالفضائل المدنية، وتعمل على تحقيق الخير العام.

وعلى أساس هذا التصور يرى ديلو أن المجتمع المدني يعامل الفرد بوصفه فردا، ويعامل الأفراد بوصفهم متساوين، ومن ثم أشخاص مستقلين لكل منهم طريقه الخاص في الحياة المستمد من

تفكيره، ولعل التعامل مع الفرد بوصفه فردا لا عضوا يبدو في غاية الأهمية لأن في ذلك تأكيدا على استقلالية الفرد وحقوقه الأساسية.

لكن رغم تأكيد ديلو على الفردية والاستقلالية، فإنه يؤكد أيضا على تمسك الأفراد بالقيم الأخلاقية المشتركة و الفضائل المدنية التي هي ضرورية للمحافظة على الحياة المدنية اللائقة والالتزام بالخير العام، ولذلك لا يكون ولاء الفرد في المجتمع المدني إلا للمبادئ والقواعد المرتبطة بالمواطنة الجيدة.

كما يشير ديلو إلى أن مشكلة المجتمع هي فيما يمكن أن يوجد من توتر بين الفرد باعتباره فردا له حقوق أساسية، وبين البعد العام المشترك للمجتمع الذي يتطلب من الفرد الالتزام بالفضائل المدنية والتقيد بها، إلا أن هذه المشكلة يمكن تجاوزها بالتأكيد على دور التربية الأخلاقية في الجماعات الإرادية. وباعتبار أن الهدف الأساسي للمجتمع المدني هو المحافظة على الفرد كمواطن له حقوق أساسية، والسماح له باتباع مفاهيمه الخاصة في الحياة بينما في الوقت نفسه عليه احترام التزامات الفضائل المدنية، يحدد ديلو ثلاثة تعريفات لأشكال المجتمعات المدنية التي تعمل على تحقيق هذا الهدف:

الأول، المجتمع المدني الديمقراطي: يقوم المجتمع المدني الديمقراطي على المشاركة الديمقراطية في كل مؤسسات المجتمع المدني وعلى التعاون مع الآخرين من أجل الخير العام، ويتعلم الأفراد فيه أن يفكروا في أنفسهم كمواطنين، وبالتالي يمكن للمجتمع المدني الديمقراطي الربط بين المنظورين الاشتراكي والفردي، حيث يشارك كل المواطنين في تحديد النظم والقواعد التي يكون الكل محكوما بها.

الثاني، المجتمع المدني لجماعات التوسط: في المجتمع المدني لجماعات التوسط يخلق اتجاه الفردية منظماته الخاصة التي تقيم خدمات مثل التربية ورعاية المسنين، وغيرها. وهذه الجماعات ترعى مطالب الشعب، وخلال هذه الخبرة يخلق الأفراد فيما بينهم معنى الانتماء إلى مجتمع منظم كجماعة طوعية يعمل فيها الأفراد بطرق تحافظ على الخير العام، إلا أن مشكلة المجتمع المدني لجماعات التوسط تكمن في أنها تقلل الحاجة إلى الحكومة على الرغم من الحقيقة المسلم بها ومفادها أنه بدون البحث عن حكم القانون لا يمكن دعم المجتمع المدني على المدى الطويل.

والثالث، المجتمع المدني الليبرالي: يحدد ستيفن مشكلة المجتمع المدني الليبرالي في أنها قد تبدو في العلاقة بين الفضيلة المدنية والحرية الفردية، ويرى ستيفن أن الرأي الليبرالي عن قواعد الفضيلة المدنية يعامل الفرد بوصفه فردا له حقوق أساسية ويعامل الأفراد بوصفهم مستقلين ومتساوين، وهذا يفرض احترام التعدد والاختلاف الجمعي في المجتمع، وكذلك يسمح بفرصة الحركة والتنقل داخل المجموعات والجماعات المختلفة دخولا وخروجا، وعلى أساس نقاء تلك الجماعات وشفافيتها تتحدد إمكانية قبولها، ورغم أن كل جماعة تؤسس قواعدها الداخلية التي تدعم حاجات الأعضاء إلا أنها تحافظ على الحقوق الأساسية للعضو كمواطن، فحقوق كل فرد مصانة بصرف النظر عن عضوية جماعته ويجب الاعتراف بحقوق الآخرين."*

ولعل التصنيف الآخير — المجتمع المدني الليبرالي – هو الحركة التي تتشكل نواتها حاليا في المجتمع المصري، وهي التي يطمح إلى تحقيقها المصريون بطبيعة الحال — ربما دون وعيهم بتصنيفها الأكاديمي — من خلال استعادة قدرتهم الفائقة على استيعاب الاختلافات الدينية والثقافية والطبقية فيما بينهم، والتي نجحت تيارات التخلف في طمس معالمها لسنوات طويلة، فهل سينجح المصريون في استعادة محاسنهم من جديد لتغذية المجتمع المدني الليبرالي الذي يحلمون به؟

المصريون والمجتمع المدني

لم يكن مصطلح المجتمع المدني أوفر حظا من مصطلحات مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتسامح، والديمقراطية، والحرية، والتعددية، وغيرها من المصطلحات الإيجابية التي وجدت من يتربص لها بالمرصاد داخل المجتمع المصري من بين صفوف القوميين والجماعات الدينية المتشددة الذين يرون فيها إستيراد غير مرغوب فيه لأفكار غربية تستهدف تخريب الأمن والسلام الداخلي للبلاد، وتناسوا حقيقة مهمة مفادها أن البشر واحد في كل مكان وأن الانفتاح الكبير التي أتاحته ثورة الاتصالات لمصر وأغلب – إن لم يكن – كافة دول العالم على بعضها البعض، جعل فكرة مهاجمة مصطلح إنساني مثل مصطلح "المجتمع المدني" لمجرد أنه مستورد من لغة أو ثقافة أخرى أمر هزلي لدرجة السخافة.

لعل أحد الأسباب المهمة التي دفعت أغلب القطاعات في الشعب المصري لأن تتشك في مدى إيجابية مصطلح المجتمع المدني هو غموض المصطلح بحد ذاته وإمكانية تحميله بأكثر من تفسير أو تعريف، فضلا عن أن مفهوم المجتمع المدني "كلفظ منقول" حديث بعض الشيء على الشعب المصري – على الرغم من التاريخ الطويل لحركة المجتمع المدني المصري كما سنوضح لاحقا – حيث أنك إن ذهبت اليوم لأحد المناصرين أو حتى العاملين بمؤسسات المجتمع المدني وطلبت منه تفسير مصطلحات باتت تستخدمها الصحف وأوساط المثقفين ليل نهار مثل: "أنصار المجتمع المدني"، "مؤسسات المجتمع المدني"، "وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني" أو حتى عبارات صحفية مثل "... بات المجتمع المدني طرفا مهما في مجال التنمية في جميع أنحاء العالم..." وغيرها من العبارات الرنانة الضخمة، لن تجد لديهم هم أنفسهم – إلا قلة قليلة جدا منهم – تفسير واضح يكفيك الحاجة إلى السؤال.

من جهة ثانية، تواجه فكرة المجتمع المدني بتحفظ من قبل رجل الشارع العادي الذي فهم بطريقة أو بأخرى أن المجتمع المدني فكرة انحصر تصورها في المنظمات الأهلية (غير الحكومية) التي تتلقى تمويلا من دول أوروبا والولايات المتحدة الأميركية لترويج أو "غزو" المجتمع – على حد قولهم – بأفكار بعيدة كل البعد عن طبيعة المصريين وثقافتهم ومرجعياتهم الدينية، من خلال زرع مؤسسات حقوقية تنادي بأشياء غير مقبولة اجتماعيا مثل الحرية الفردية، الخصخصة والليبرالية الاقتصادية، المساواة في الإرث بين الرجل والمرأة، و الدفاع عن حقوق المثليين والدعوة إلى اللاعنف، وغيرها من الأهداف التي يعتبرها رجل الشارع العادي تابوهات يحرم مجرد التفكير فيها ليس لأن الحقائق التبست عليه واعتبر أنها أهداف سيئة من وجهة نظره، ولكن لأنها أهداف مجهولة بالنسبة له و لم يسبق له التعرض لها أو السماع عنها إلا في.إطار الأخبار المنقولة إليه عن تحركات بلد هنا أو هناك في العالم الخارجي.

ولعل القائمين على مؤسسات المجتمع المدني في مصر لهم دور كبير وإن كان غير مباشر في تأسيس ذلك المفهوم السلبي في عقول العامة عن المجتمع المدني أيضا، إذ عمد أغلبهم – وليس جميعهم – إلى استغلال انخراطهم في حركة المجتمع المدني في السعي وراء الكسب المالي لتحقيق أغراض شخصية ليس لها أي تأثير حقيقي في العمل العام، لدرجة أنك قد ترى بين بعض – ولا أقول كل – مؤسسات المجتمع المدني المصري صراعات لا تقوم على التنافس الشريف بقدر ما تقوم على ضغائن وأحقاد شخصية بين مؤسسيها والقائمين عليها، والأعجب من هذا أنك قد تجد داخل المؤسسة الواحدة فرد واحد – أو أكثر – في موقع السلطة يمارس دور الديكتاتور بجدارة، وآخر يمارس الفساد الإداري والمالي، بينما المؤسسة ذاتها تعمل ضد الفساد وتنادي بالديمقراطية!!

كما أن كثير من الجمعيات والمراكز والمنظمات العاملة في المجال تضحي بأجندتها الخاصة لصالح أجندة الممول وتستهدف فئات وشرائح اجتماعية أو مهنية أو عمرية أو نوعية بأنشطة مصممة بطريقة غربية وغريبة تماما عن واقعها المحلى أو بطريقة ذات أفق أكاديمي متخصص وشديد الضيق

لا يستطيع البسطاء من عامة الناس التفاعل معه أو حتى فهمه، هذا ربما يرجع إلى حقيقة أن القائمين على أمثال هذه المؤسسات – التي تسيء لعمل المجتمع المدني أكثر مما تضيف له – لا يحملون هم أنفسهم أجندة عمل واضحة من الأساس، مما يجعلهم عجينة سهلة تشكلها الجهات المانحة لتحقيق أهدافها هي.

تاريخ المجتمع المدني في مصر

إن كان المجتمع المدني الحديث لم يظهر للنور إلا قبل بضعة أعوام فقط، فإن مصر كدولة رائدة في منطقة الشرق الأوسط تتمتع بتاريخ كبير وقديم في مجال العمل المدني، وإن كان مقتصرا فقط على إنشاء المنظمات الأهلية، التي ترجع أصولها إلى القرن التاسع عشر الميلادي، غير أن تلك المنظمات كانت تعمل طوال الوقت على اعتبارها جزءا من مؤسسات الدولة و لم تنجح في قطع الحبل السُري الذي كان يربطها بالدولة الأم إلا في فترة الثمانينات من القرن العشرين، متزامنا مع تأكيد الخطاب السياسي للنخبة الوزارية والقيادة السياسية على أهمية دعم وتشجيع العمل الأهلي.. وعليه يمكن تقسيم نشأة وتطور المنظمات الأهلية (غير الحكومية) – أو بمعنى أوسع حركة المجتمع المدني – في مصر كما يلي:

"المرحلة الأولى: النشأة والتبلور (ق ١٩: ١٩٢٣)

يمكننا القول بأن نشأة الجمعيات الأهلية في مصر كانت أجنبية، وذلك من خلال الجاليات الأجنبية التي كانت متواجدة في مصر بغزارة في القرن التاسع عشر، والتي كانت تنعم بالامتيازات الأجنبية المعمول بها آنذاك، وتعود نشأة أول جمعية أهلية في مصر إلى عام ١٨٢١ حين تأسست "الجمعية اليونانية" بالإسكندرية؛ لتضم أكبر جالية أجنبية موجودة بمصر في ذلك الوقت، ثم بعد ذلك توالت

الجمعيات الأهلية المصرية في الظهور، وإن كانت قد أخذت طابعا ثقافيا في بدايتها يتعلق بتاريخ مصر و حضارتها وجغرافيتها، فظهرت جمعية "معهد مصر" للبحث في التاريخ والحضارة المصرية عام ١٨٥٩، والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥ وغيرها من الجمعيات المماثلة.

غير أن اللافت للنظر أن الجمعيات التطوعية الثقافية كانت أسبق تاريخيا على نشأة الجمعيات الدينية، فالجمعية الخيرية الإسلامية تأسست عام ١٨٧٨، فأول جمعية إسلامية جاءت بعد حوالي ١٧ عاما من تأسيس الجمعية الثقافية. يرجع الباحثون هذا التأخر النسبي لظهور الجمعيات الدينية لعدة عوامل ذكروا منها عدم الشعور بالاحتياج لمثل هذه التنظيمات الحديثة في ضوء نجاح بعض المؤسسات القائمة بالفعل بدرجة كبيرة في تلبية الاحتياجات والمطالب المجتمعية، "فالجامع" كان يلعب أدوارا أساسية في حياة المسلمين، وهو أكثر من كونه مكانا للعبادة و الصلاة، فهو يوفر الفرصة لالتقاء الجماعة، ومن خلاله يتم توزيع الصدقات والزكاة على فقراء المسلمين فكان يؤدي – وما يزال– وظيفة التكامل والتضامن الاجتماعي، كما كان يلعب دورا سياسيا هاما عندما كانت تناقش بداخله أمور الحكم والسياسة، ومن هنا فالدور الشامل "للجوامع" قد يكون سببا في التأخير النسبي لنشأة التنظيمات التطوعية الدينية. وأضاف الباحثون إلى ذلك الدور الذي لعبه الوقف الإسلامي في تاريخ المجتمع المصري، والمجتمعات العربية على السواء.

فالوقف الذي لم يحظَ – كظاهرة اجتماعية اقتصادية قديمة عرفتها المجتمعات الإسلامية – بدراسة متأنية لتأثيره على المجتمع المصري، قدم إحدى الفرص التاريخية المبكرة للعمل التطوعي؛ ولذا من المحتمل أن يكون لهذا النظام آثاره وظلاله التي أدت إلى تأخير ظهور الجمعيات الأهلية ذات السمة الدينية، ولكن على الرغم من هذا التأخير فإنه مع بداية ظهور أول جمعية دينية تحت اسم "الجمعية الخيرية الإسلامية" في العام ١٨٧٨، بدأت هذه النوعية من الجمعيات تتزايد وتتسع رقعتها ومعها الجمعيات الدينية المسيحية.

وفي واقع الحال كان لهذا التنامي في هذا التاريخ عوامله المؤدية إليه والتي منها: محاولة التصدي من قبل المصريين – مسلمين ومسيحيين– لتزايد النفوذ الأجنبي في مصر الممثل في الجاليات الأجنبية والإرساليات التبشيرية التي قصدت مصر بغزارة إبان تلك الفترة والتي لم تلق قبولاً من المسلمين أو المسيحيين على السواء، والذين سارعوا معا بإنشاء جمعيات أهلية منافسة للجمعيات الأجنبية والتبشيرية والتي أخذت تنفذ برامج مماثلة لما تنفذه الجمعيات الأجنبية مثل إنشاء المدارس للفقراء، ومساعدة المحتاجين، وبعض الخدمات الصحية الأخرى. ومما يستدعي الإشارة إليه انتفاء الصراع بين الجمعيات الإسلامية ونظيرتها المسيحية في هذه الفترة نظرا لتسييد مبدأ الوحدة الوطنية على العقول والأفكار لمواجهة الخطر القادم من الخارج.

فنجد مثلاً مجموعة من كبار العلماء المسلمين يساهمون في تأسيس "جمعية المساعي الخيرية المسيحية" منهم الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد النجار، وعبد الله النديم الكاتب المعروف، وهكذا تصاعد عدد الجمعيات الدينية وانتشرت فروعها في جميع أنحاء مصر، حتى شكلت ظاهرة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى؛ إذ قدِّر عدد الجمعيات الإسلامية في هذا الوقت بعشرين جمعية، كما قدر عدد الجمعيات المسيحية بحوالي إحدى عشرة جمعية، نجح أغلبها في صنع قاعدة ضخمة، تحركت في اتجاه العمل الديني والخيري، وبعض الأعمال الأخرى مثل الاهتمام بالسياسية، وإصلاح الحكم والتعليم والصحة.

الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢:

أتى الاحتلال البريطاني لمصر يتوافق مع مزيد من تعبئة الشعور القومي للمصريين والذي دفع الجمعيات الأهلية نحو مزيد من الحيوية والنشاط، فلقد كان لتحالف الحكم مع سلطات الاحتلال أكبر الأثر في تشجيع المصريين على إنشاء تنظيمات غير حكومية تقوم بأدوار بديلة عن المؤسسات الرسمية القائدة، وهكذا تسارعت حركة إنشاء الجمعيات الأهلية، وتعددت أنماطها، ومجالات

عملها، فامتدت إلى التعليم، والصحة، والثقافة، والرعاية الاجتماعية، وفي هذا الإطار نلحظ درجة عالية من التفاعل بين الجمعيات ذات السمة الدينية — الإسلامية والمسيحية — وحركة الكفاح الوطني، يعني ذلك أن هناك أدوارا أساسية لعبتها هذه الجمعيات، بالإضافة إلى دورها في الرعاية الاجتماعية؛ الأمر الذي شكّل لها تراثا تاريخيا لوظائفها في مصر انعكس على أدائها حتى الوقت الراهن.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الأحداث السياسية الهامة في فترة ما بعد الاحتلال البريطاني قد ساهمت في حفز روح المشاركة الشعبية، وكان لثورة ١٩١٩ أكبر الأثر في هذا الاتجاه حتى أتى دستور ١٩٢٣ الذي دفع بحركة الجمعيات التطوعية إلى الأمام.

بعد عرضنا لهذه المرحلة بقي أن نسجل بعض الملاحظات الهامة عليها، أولها أن هذه الفترة من حيث أداء الجمعيات الأهلية قد اجتذبت جميع الفئات من شباب وأمراء ومثقفين، ولم تقتصر على النخبة فقط وبخاصة في الجمعيات الإسلامية، كما لوحظ عدم وجود صراعات داخل مجالس إداراتها، وبينها كجمعيات عاملة، بل أن العمل الجماعي كان أهم ما يميزها، وكان النشاط السياسي بارزا فيها رغم حرصها على التأكيد على بعدها عن هذا النشاط، ودليل ممارستها له كان تحول البعض منها في المستقبل إلى أحزاب سياسية.

المرحلة الثانية: الجمعيات الأهلية في العهد الليبرالي (١٩٢٣-١٩٥٢):

جاء دستور ١٩٢٣ ليعترف بحق المصريين جميعا في تشكيل الجمعيات الأهلية التطوعية، وقد تميزت هذه المرحلة بإطلاق حرية تكوين الجمعيات ووضعها في إطارها التشريعي الصحيح إلى حد بعيد، فحين لجأ المشرع إلى القيود نجده قد لجأ إليها من باب تنظيم القانون لتكوين الجمعية وإشهارها، وحظر عليها العمل بقصد الحصول على ربح مادي أو أخذها طابعا عسكريا لصالح حزب أو

مذهب سياسي معين، وفي هذا المناخ المشجع على العمل التطوعي ازداد عدد الجمعيات الأهليـــة، كما اتجهت أنشطتها في مجال الثقافة والخدمات نحو التنوع.

فقبل عام ١٩٠٠ كان عدد الجمعيات التي تأسست ٦٥ جمعية، وما بين عـــامي ١٩٠٠ -١٩٢٤ وصل عدد الجمعيات إلى ١٩٥ جمعية، وبلغ عدد الجمعيات ما بين عـــامي ١٩٢٤ - ١٩٤٥ إلى ٥٠٨ جمعيات، بينما بلغ عدد الجمعيات في الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٤٩ إلى ٦٣٣ جمعية.

ولقد ارتبط بتنامي الجمعيات الدينية منذ العشرينيات، درجة أكبر من الانخراط في العمل السياسي، وقد كان ذلك واضحا إلى حد بعيد بخصوص الجمعيات الإسلامية، ومن أهمها "الشبان المسلمون" عام ١٩٢٧، و"الإخوان المسلمون" التي تأسست هي الأخرى عام ١٩٢٨، و لم يقتصر نشاط هذه الجمعيات الإسلامية وغيرها على أمور السياسة الداخلية والمسألة المصرية، وإنما امتد لأول مرة إلى أقطار عربية شقيقة، خاصة فلسطين مع تطور أحداث الاحتلال الإسرائيلي، وكان عقـــد مـــؤتمر الجمعيات الإسلامية في يافا عام ١٩٢٨ نقطة تحول لانخراط الجمعيـــات الإســـلامية في العمـــل السياسي وراء حدود مصر.

وفي نفس الفترة تبلورت مطالب تنادي بتغيير دستور ١٩٢٣ العلماني التوجه، كما تحولت بعض الجمعيات إلى أحزاب سياسية كنموذج "مصر الفتاة" وقد يفسر نشاط الجمعيات الأهلية الإسلامية المتزايد في أمور السياسة في هذه الفترة بعدة عوامل من أهمها الرغبة في التعبير عن الجانب الحركي في الدعوة الإسلامية، خاصة وأن الاتجاه العلماني كان يعبر عن نفسه من خلال أحزاب سياســـية، بينما تحفظ الإسلاميون — حينئذ — إزاء النظام الحزبي.

وفي الوقت الذي تبلورت فيه ملامح التيار الإسلامي بتنويعاته المختلفة، في بدايات العهد الليبرالي وكانت الجمعيات إحدى أدوات التعبير عنه، تنامت أيضًا الاتجاهات اليسارية وعبّرت عن نفسها

هي الأخرى من خلال جمعيات، البعض منها سري والآخر علني، من أهمها جماعة "الفجر الجديد" والتي كانت نواة للتنظيم الشيوعي في مصر.

ومن القضايا التي أضيفت إلى جدول أعمال الجمعيات الأهلية في العهد الليبرالي، والتي تمثل قضية أساسية في الثقافة السياسية المصرية، قضية الهوية والانتماء، فجاء بعضها ينادي بدعم التيار القومي العربي الذي يؤكد على عروبة مصر، والثاني ينادي بانتماء مصر إلى العالم الإسلامي الكبير، والثالث يأخذ الطابع الإقليمي، ويرجع هوية مصر إلى الفراعنة تحت شعار مصر للمصريين.

المرحلة الثالثة: الجمعيات الأهلية ومركزية الدولة (١٩٥٢ – ٢٠٠١)

بعد إعلان الثورة في يوليو ١٩٥٢، وإلغاء التعددية الحزبية، انتقل النظام السياسي المصري إلى مرحلة جديدة شهد فيها التنظيم السياسي الواحد، وتوجه السياسات الاجتماعية والاقتصادية نحو الاشتراكية، وصاحب ذلك ما يعرف بـ "بيروقراطية" الدولة التي هيمنت على كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق تم إصدار القرار الجمهوري رقم ٣٨٤ عام ١٩٥٦، ينص على إلغاء المواد ٥٤ إلى ٨٠ من القانون المدني بشأن الجمعيات الأهلية، وقد فرض هذا القرار حل هذه التنظيمات جميعها وتعديل نصوصها، وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية في تأسيس أو عضوية أي جمعية.

وتكشف مؤشرات نمو الجمعيات الأهلية في مرحلة الستينيات على وجه التحديد عن انخفاض متوسط نمو الجمعيات الأهلية، فإجمالي عددها عام ١٩٦٠ قد بلغ ٣,١٩٨ جمعية، أي بمتوسط ٢٠٠ جمعية جديدة في كل عام.

ومع المتغيرات السياسية والاقتصادية التي لحقت بتوجهات النظام السياسي في السبعينيات (سياسة الانفتاح الاقتصادي والتعددية الحزبية) كان من المفترض أن تحدث تغييرات إيجابية في المناخ الاجتماعي والسياسي تنعكس على تغيير قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، إلا أن ذلك لم يحدث فقد استمر القانون ساريًا – ولا يزال- رغم المعطيات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على مرحلة الثمانينيات، ورغم تأكيد الخطاب السياسي للنخبة الوزارية والقيادة السياسية على أهمية دعم وتشجيع العمل الأهلي.

مع بوادر ظهور وعي وإدراك جديد لدور المنظمات الأهلية الفاعل في عملية التنمية، وفي منتصف التسعينيات تقريبا، أثار المجتمع المدني بكافة مؤسساته وبقوة غير مسبوقة، قضية أهمية تغيير القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ للجمعيات والمؤسسات الخاصة، حيث إن هذا القانون اتسم بثلاثة ملامح أساسية شكلت قيودا على حركة الجمعيات الأهلية تمثلت في إعطاء الدولة الحق في الرقابة المسبقة على تكوين الجمعيات مع إعطائها الحق أيضا في مراقبة نشاط الجمعية، والأخطر من ذلك منحها حق حل الجمعيات ودمجها، وهي أخطر صور التدخل؛ لأنها تعني إنهاء الوجود القانوني والمادي للجمعية بواسطة قرار إداري وليس من خلال القضاء.

كل هذه الأمور دفعت المنظمات الأهلية دفعًا للمطالبة بتغيير هذا القانون، وتم بالفعل صدور القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ للجمعيات والمؤسسات الأهلية وجاء إلى حد بعيد أفضل من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، حيث نص على أن "الشخصية الاعتبارية تثبت للجمعية بمجرد الإخطار" في المادة الخامسة، وأن اعتراض الجهة الإدارية لا يوقف الشهر.

كما نص القانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ أيضا على توسيع دائرة نشاط عمل الجمعيات في كافة المجالات، عدا الأنشطة المحظورة وفقا للدستور وهي: التشكيلات العسكرية، وممارسة نشاط حزبي سياسي، وبذا يكون قد فتح الباب لنشاط شرعي لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدفاعية،

كما منح هذا القانون سلطة حل الجمعيات إلى القضاء، وغيرها من المزايا التي تجاوزت سلبيات القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦، وإن كان قد قوبل بنقد عنيف من بعض المنظمات خاصة أنشطة في مجال حقوق الإنسان، لنصه في المادة ١٧ على ضرورة موافقة الجهة الإدارية على حصول الجمعيات على أموال من الخارج.

على أي الأحوال، فقد صدر القانون و لم يأخذ فرصة كافية في الميدان، حيث صدر قرار المحكمة الدستورية العليا عام ٢٠٠٠ بعدم دستورية القانون، وكانت العودة مرة ثانية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤. وبشكل عام شهدت فترة التسعينيات أعلى متوسطات في نمو الجمعيات المسجلة وفقا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ حتى وصلت في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ١٦ ألف جمعية، كما شهدت مصر وبعض البلدان العربية ظاهرة الشركات المدنية التي تعلن عن نفسها كمنظمة غير ربحية وغير حكومية، وقد كان ذلك مخرجا قانونيا لتأسيس منظمات حقوق الإنسان (٢٦ منظمة عام ٢٠٠١)، ارتفع هذا العدد ليصل إلى ٥٣ منظمة في عام ٢٠٠٥، حيث أن القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ لا يعترف بحقوق الإنسان كمجال للنشاط... وما يزال النضال مستمرا لتغيير القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤."*

تنظيمات وأشكال المجتمع المدني في مصر

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في عملية التنمية على جميع مستوياتها داخل المجتمع المصري في الوقت الراهن، نظرا لعدم قدرة أجهزة الدولة على سد احتياجات المجتمع التنموية والمدنية والسياسية.

على الرغم من العمر الصغير نسبيا لحركة المجتمع المدني الحديث والتي بدأت بعد دخول البلاد في القرن الواحد والعشرين كما سبق و ذكرنا سالفا، فإن رقعة المجتمع المدني في مصر تتسع يوما بعد يوم، سواء من خلال تأسيس جماعات ومنظمات جديدة مثل منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الصحفية المستقلة والحركات الشعبية، هذا على جانب، وعلى الجانب الآخر من خلال بث دماء جديدة في الجماعات المدنية التي كانت موجودة أصلا وظلت طيلة عقود تحت إمرة الدولة وامتدادا لمؤسساتها مثل النقابات المهنية التي شهدت انقلابا كبيرا وخطيرا في الدور المنوط بها لعبه في الشارع السياسي المصري.

أهم من هذا وذاك، فإن الحقائق تدل بما لا يدع مجالا للشك أن اعتماد تلك المؤسسات – بغض النظر عن تباين توجهاتها – على الشباب كان له الدور الأكبر في إنجاحها وزيادة فاعليتها وتأثيرها على المواطن العادي، لاسيما ونحن نتحدث عن دولة أكثر من ستين بالمائة من سكانها هم من فئة الشباب.

سنتناول فيما يلي رصد عام لحركة المجتمع المدني المصري على مستوى المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية، مع الإشارة إلى القوى الداعمة لهما وعلى رأسها الصحافة المستقلة والصحافة الشعبية – متمثلة في حركة التدوين وصحافة الإنترنت – اللتين أعتمدتا بدرويهما على الثورة

الهائلة في مجال الاتصالات، ونخص هنا الإنتاج الضخم والمتنوع لخدمات الهاتف المحمول والتوسع الكبير في استخدام شبكة الإنترنت.

المنظمات الأهلية

تعمل أغلب المنظمات الأهلية – غير الحكومية – في مصر حاليا في مجالات محددة وواضحة هي حقوق الإنسان مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، لا سيما حرية الرأي والتعبير مثل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، والحقوق الفردية مثل المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وعلى رأسها قضية التعذيب مثل جمعية المساعدة القانونية حقوق الإنسان ومركز النديم لعلاج وإعادة تأهيل ضحايا العنف، والحقوق المدنية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي الأمريكي، وقضاء الديمقراطية مثل الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي، وحقوق المرأة وحقوق الطفل مثل جمعية المرأة والذاكرة ومؤسسة المرأة الجديدة، وقضايا البيئة مثل جمعية حابي للحقوق البيئية... والقائمة ممتدة إلى ما لا نهاية لتشمل حتى القضايا الخارجية مثل القضية الفلسطينية التي تتبناها جماعة الإخوان المسلمين.

يتحتم علينا هنا الاستطراد سريعا في تناول إشكالية تصنيف جماعة الإخوان المسلمين في إطار حركة المجتمع المدني الحديث في مصر، فقد احترنا كثيرا في تصنيفها مرة ضمن المنظمات الأهلية أو غير الحكومية نظرا لظروف نشأتها كجمعية أهلية في عشرينيات القرن الماضي، ومرة أخرى كفصيل معارض ذا تأثير واسع في الشارع المصري نظرا للدور الذي تلعبه الجماعة حالية كأكبر قوة معارضة منظمة في مصر، وكون الجماعة هي مؤسس حزب الوسط الذي لم تعترف به الحكومة حتى الآن، هذا فضلا عن حقيقة أن الدولة نفسها لم تسطع تصنيف جماعة الإخوان المسملين وآخر ما وصلت إليه أن أسمتها "الجماعة المحظورة" وهو تصنيف مبهم على أي حال، كما

أن جماعة الإخوان المسلمين أيضا هي جماعة دينية تعتمد المرجعية الإسلامية التي لا يمكن تطبيقها على كامل المجتمع المصري نظرا لاختلاف الديانات التي يعتنقها، وبالتالي لا يمكن تصنيفها على أنها حركة شعبية مثلا، لكن الدور المعارض والمهم الذي لعبه الإخوان المسلمون طيلة الأعوام القليلة الماضية تحديدا جعلنا في حيرة كبيرة بشأن تصنيف الجماعة، ومن ثم قررنا تناولها بمزيد من التحليل والتفصيل في فصل كامل تضمه دفتي هذا الكتاب.

وصل عدد المنظمات غير الحكومية في مصر حسب آخر الإحصاءات التي أجرتها مؤسسة عالم واحد في مطلع هذا العام ٢٠٠٨ حوالي عشرين ألف منظمة وجمعية، تتنوع أنشطتها بين الأعمال الخيرية البسيطة والعمل المجتمعي البعيد تماما عن الحراك السياسي وحتى المنظمات والجمعيات والمراكز العاملة في مجال حقوق الإنسان.

إن التنوع الكبير في الأنشطة والتنامي المتزايد في العدد الذي تشهده المنظمات غير الحكومية في مصر على مدار الأعوام القليلة جدا الماضية لهو أحد الأشكال الصحية لتطور حركة المجتمع المدني الحديث، إلا أنها — المنظمات غير الحكومية خاصة العاملة منها في مجال حقوق الإنسان — ما زالت بحاجة إلى التطور العلمي والقضاء على الخلافات الداخلية بين أفرادها بناءا على انتماءاتهم الأيدولوجية حتى تتمكن من لعب دورها المنوط بها في ملحمة الشارع كمدافع قانوني عن نشطاء ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى.

الحركات الشعبية

أما عن الحركات الشعبية في مصر فهي ما زالت تعاني من إخفاقات متلاحقة منذ نشأتها الحديثة جدا على الرغم من أنها مستساغة ومقبولة لدى المواطن العادي على عكس المنظمات الأهلية أو غير الحكومية التي يعتبرها عامة الناس عرائس ماريونت في أيدي جهات أجنبية تستهدف أمن واستقرار مصر، حيث ينظر المواطن المصري إلى الحركات الشعبية على اختلافها على أنها حركات انطلقت من بين صفوفه ومقاصدها نابعة من معاناته ومشاكله، وأنها تعبر عنه وتمثله نظرا لسهولة انضمام أي فرد لصفوفها بغض النظر عن الصفة الاجتماعية كما هو الحال في النقابات المهنية، وبغض النظر عن الخبرة العملية كما هو الحال في المنظمات غير الحكومية، وبغض النظر عن مستوى التحصيل العلمي كما هو الحال في مؤسسات الدولة.

ولعل السبب في عدم بلوغ هذه الحركات إلى أهدافها المهمة والسامية منذ نشأتها وحتى اليوم يرجع في الأساس – ضمن أسباب أخرى – إلى اهتمامها بالجانب الحماسي والخطابي وسعيها وراء عمليات التعبئة والحشد الوهمية أكثر من اهتمامها بتحصيل العلوم والخبرات التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر خلق "التعددية في بنائها واعتمادها على القوة الجماعية، وتحقيق الديمقراطية الداخلية بين أفرادها، واكتساب القدرة على الاستفادة من الطاقات الموجودة داخلها وتوظيفها بشكل مؤثر، واكتساب القدرة على اجتذاب أعضاء جدد من مختلف التيارات، فضلا عن توفير الوسائل التي تتيح لأعضائها فرصة التواصل والاتصال بمرونة أكبر بعيدا عن الحواجز الروتينية الخانقة، كما أنه من الضروري للحركات الشعبية أن يكون لديها خيارات واسعة للتحرك والفعل والمبادرة، والتي تمكنها بدورها من الحفاظ الدائم على الطبيعة الشعبية للحركة كمظلة للجميع".*

للأسف الشديد لم تتمكن الحركات الشعبية في مصر حتى اليوم من الوصول إلى أهم مراحل التغيير السياسي والتأثير الحقيقي في صفوف المجتمع، والتي يطلق عليها الأكاديميون مرحلة "التدخل الفعّال"

والتي تستدعي أولا أن يكون لدى هذه الحركات مشروع محدد وواضح التفاصيل وشديد الصلة بالرغبات التي يسعى الشعب إلى تحقيقها، بمعنى أنه يتحتم على الحركة الشعبية أن تحافظ على وجودها كضمير للشارع الذي أنطلقت منه، وكذلك ضرورة التجديد المستمر لأعضائها وخاصة هؤلاء الذين يتولون مسئوليات تجعل منهم مع مرور الوقت بمثابة عقل وقلب الحركة، بما يتوافق مع كل مرحلة أو بالأحرى كل خطوة تخطوها الحركة في إتجاه تحقيق هدفها الشعبي المنشود.

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من حداثة نشأة الحركات الشعبية في مصر بمعناها الحقيقي — أي بعيدا عن إنحصار دور الحركات الشعبية في الانتماءات العمالية والماركسية كما كان الحال في حقب سابقة – إلا أن عددها قد ازداد بإطراد كبير في فترة قصيرة، إذ تعمل في مصر منذ نهاية عام ٢٠٠٤ وحتى تاريخ إصدار هذا الكتاب (في منتصف عام ٢٠٠٨) بضع حركات شعبية رئيسية تضم على سبيل المثال لا الحصر: حركة "كفاية" (الحركة المصرية من أجل التغيير) وهي أكبر وأهم حركة شعبية في تارخ مصر بالكامل لهذا سنتناولها بمزيد من التفصيل في السطور التالية، وحركة "شايفنكم"، وحركة "٩ مارس لاستقلال الجامعات" (التي أطلقها أساتذة الجامعات المصرية)، و"حركة استقلال القضاء المصري" (التي أطلقها نادي القضاة)، وحركة "مصريون ضد التعذيب"، وغيرها.

حركة كفاية

نجحت حركة كفاية، المعروفة رسميا باسم "الحركة المصرية من أجل التغيير" من خلال بيانها التأسيسي في رسم صورة شاملة للتحديات الخطيرة التي يواجهها المصريون على المستويين الوطني والقومي، وهو الأمر الذي أعطى كفاية فرصة جيدة لكي تكون حركة شعبية قادرة على جذب المصريين من مختلف الاتجاهات والخلفيات الثقافية، فلقد اتفق الموقعون على بيان الحركة التأسيسي على مواجهة التحديات التي تواجه الأمة والمتمثلة — حسب البيان – في الغزو الأمريكي للعراق و العدوان الصهيوني المستمر على الشعب الفلسطيني وكذلك مواجهة الاستبداد الشامل الذي أصاب

المجتمع المصري، ولقد رأت الحركة أن مواجهة هذين الأمرين الخطيرين يستلزم حشدا لكافة الجهود على كل المستويات السياسية والثقافية والحضارية كما يستلزم إجراء إصلاح شامل يصنعه المصريون وليس مفروضا عليهم تحت أي مسمى.

انتقل بعد ذلك بيان الحركة التأسيسي إلى تقديم رؤية تفسيرية لمفهوم الإصلاح الشامل فتضمن النقاط الأربع التالية:

"أولا: إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب لتداولها، ابتداء من موقع رئيس الدولة، لتتجدد الدماء وينكسر الجمود السياسي والمؤسسي في كافة المواقع بالدولة.

ثانيا: إعلاء سيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء واحترام الأحكام القضائية وأن تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين.

ثالثا: إنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد والظلم الاجتماعي وتفشي البطالة والغلاء.

رابعا: العمل على استعادة دور ومكانة مصر الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني وحليفه الولايات المتحدة الأميركية.

ولقد رأى الموقعون على بيان كفاية أن الخروج من هذه الأزمة يستلزم البدء فورا في هذا الإصلاح وإنهاء احتكار الحزب الحاكم للسلطة والثروة وإلغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين المقيدة للحريات وكذلك إطلاق الحريات ورفع الوصاية عن النقابات وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة تحت إشراف كامل لمجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة".*

من ثم يمكن اعتبار أن حركة كفاية قد لعبت دورا هاما وغير مسبوق في رفع سقف العمل السياسي والشعبي في مصر منذ أن تم الإعلان عن تأسيسها في أغسطس من العام ٢٠٠٤، وتفعيل دورها بعد أحداث العنف الأمني في يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي مهدت الطريق للانتخابات الرئاسية في منتصف عام ٢٠٠٥.

إذ انطلقت من الحركة الأم فروعا جديدة لحركات تدعو جميعها إلى التغيير وتمتلك الحماسة والآمال الكبيرة في تحقيقه، منها على سبيل المثال لا الحصر: "شباب من أجل التغيير"، "أطفال من أجل التغيير"، "نساء من أجل التغيير"، "أطباء من أجل التغيير"، و "أدباء وفنانون من أجل التغيير"، وغيرها.

احتشدت حركة "كفاية" أول ما احتشدت بشكل واضح ضد نجل الرئيس جمال مبارك، الذي أثيرت قضية توريثه حكم مصر كثيرا في الآونة الأخيرة، وأيضا ضد الرئيس محمد حسني مبارك نفسه، الذي يقوم على رئاسة مصر منذ شهر أكتوبر عام ١٩٨١، عقب مقتل الرئيس السادات في حادث المنصة الشهير، ليصبح بذلك صاحب أطول فترة حكم في تاريخ مصر الحديث، أي منذ عهد محمد علي، مؤسس الدولة الحديثة في القرن التاسع عشر.

لقد كانت حركة كفاية هي أول من تجرأ على إطلاق هتافات مثل "يسقط مبارك!" للمرة الأولى في تاريخ مصر بأكمله. إذ اعتاد المصريون منذ عهد الفراعنة على التعامل مع حكامهم على أنهم آلهة لا يصح مناقشة أفعالهم، وبهذا كان لحركة "كفاية" سبق جنوني غير معقول في إطلاق صيحة كهذه.

إلا أن الحركة الشعبية الأهم في تاريخ مصر — حركة كفاية - أخذ دورها يتراجع بشكل ملفت منذ بداية عام ٢٠٠٧، أي بعد ثلاثة أعوام فقط على تأسيسها، مما دعى المنخرطين في العمل المدني

والسياسي داخل مصر والمتابعين لحركة الشارع من خارج مصر إلى التساؤل بحق: هل آن الأوان لتوديع حركة كفاية للأبد؟ وبالتالي سقوط أهم عماد من أعمدة المجتمع المدني الحديث في مصر الألفية الجديدة؟

فقد عمت الفوضى أرجاء تلك الحركة، وراح مؤيدوها الأكثر التزاما يفسحون المجال لانعدام الرؤية وعدم القدرة على أسر خيال الشعب المصري، وانشق قياديوها نزاعا على كل شيء، بدءا من الحجاب وحتى اتهامات الفساد، وأخذت الحكومة تسحق قواها المحركة من خلال قوانين وتشريعات تبرر الإفلات من العقاب ونشر عساكر الأمن كالجراد للقبض على عشرات النشطاء، وترهيب آخرين، والتنويه على الباقين بعدم التهاون مع أي مظاهرة احتجاجية غير مسموح بها.

وداخل تلك الفجوة اجتمع مؤيدو الحكومة وأعداؤها على الاعتقاد بأن الضغط الأميركي من أجل التغيير، والذي حظي ببعض التأثير في الماضي، هو المحرك الرئيسي من وراء بزوغ حركة كفاية في مصر!

حركة شايفنكم

أما حركة "شايفنكم للمراقبة الشعبية"، فقد تأسست في عام ٢٠٠٥ بهدف مراقبة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، واتخذت لها اسما تحذيريا، اعتقد أن القائمين عليها أصابوا كثيرا في اختياره، إذ تستخدم لفظة "شايفنكم" في اللهجة العامية المصرية كصيغة تحذيرية لعدم ارتكاب الخطأ لأن هناك عينا أو بالأحرى عيونا تراقب، إلا أن الحركة الشعبية الجديدة من حيث المضمون والمسعى لم تستطع الصمود طويلا على الرغم من بدايتها القوية والتي جذبت العديد من الأنظار في العالم إليها، لأنها شملت من بين مؤسسيها مثلا إعلامية ذات تاريخ كبير مثل بثينة كامل، إلا أن دور الحركة

الوليدة سرعان ما انحصر في مجرد مطبوعات وملصقات توزع على النشطاء والمهتمين في المظاهرات أو المراكز الثقافية بين الوقت والآخر.

حركة استقلال القضاء

كان انطلاق حركة القضاة في مصر في منتصف عام ٢٠٠٥ تزامنا مع التعديلات الدستورية التي مهدت للانتخابات الرئاسية ومن بعدها انتخابات مجلس الشعب التي أتاحت فيها الدولة للمرة الأولى الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات... كان لانطلاق تلك الحركة تأثير مزلزل على النظام الحاكم والحكومة المصرية، إذ أن المؤسسة القضائية كانت تعتبر طوال الوقت جزءا من المؤسسة التنفيذية التي يسيطر عليها النظام الحاكم وتابعا وفيا له.

لقد انطلقت حركة استقلال القضاة من نادي القضاة بقيادة المستشار زكريا عزمي، بعد أن تجرأت الحكومة على هز عرش السلطة القضائية من خلال محاولتها محاكمة رجال القضاء الشرفاء الذين أرادوا فضح أعمال التزوير التي شابت الانتخابات.

وكانت للحركة منذ نشأتها مطالب محددة وواضحة تتمثل في تعديل بعض نصوص القانون ومنح القضاء الاستقلالية التامة عن السلطة التنفيذية للبلاد والتي يمثلها النظام الحاكم والحكومة، ولعل تلك المطالب تضرب عصفورين بحجر واحد – إن صح التعبير – فمن ناحية تستهدف مطالب حركة استقلال القضاء تحقيق مصالح القضاة الفئوية بوصفهم عاملين بمهنة القضاء، هذا على جانب، وعلى الجانب الآخر ساق القضاة عدد من المطالب الديمقراطية العامة والتي تستهدف تحقيق مصالحهم كمواطنين ضمن جموع الشعب المصري.

لكن على الرغم من أن الأثر الكبير الذي أحدثه التحاق الجهاز القضائي بقوته وإحترامه لدى رجل الشارع العادي، لم تنجح حركة القضاة في عكس موقف المصريين ككل بقدر ما نجحت حركة مثل كفاية في عمل ذلك مثلا.

حركة ٩ مارس

انطلقت حركة ٩ مارس، المعروفة أيضا باسم "حركة استقلال الجامعات" على يد أصحاب الياقات البيضاء من أساتذة الجامعات المصرية في العام ٢٠٠٤، وكان هدفها الرئيسي هو تحقيق استقلال الجامعة من سطوة الدولة وقوات الأمن عليها، قدوة بالموقف الشجاع الذي اتخذه أحمد لطفي السيد قبل ذلك بسبعين عاما.

يذكر البيان التأسيسي للحركة أنه "في ٩ مارس ١٩٣٢ تقدم أحمد لطفي السيد – مدير الجامعة المصرية آنذاك – باستقالته من منصبه على رأس الجامعة احتجاجا على قرار وزير التعليم بنقل الدكتور طه حسين من الجامعة دون موافقته ولا مشاورة الجامعة، وفي ذكرى هذا الموقف الشجاع دفاعا عن استقلال الجامعة وكرامة أساتذها رأى أعضاء هذه اللجنة أن يقام احتفال سنوي نذكر فيه الجامعيين، وقوى الأمة كافة، بأهمية استقلال الجامعة وضرورته كي تستعيد فاعليتها ودورها في المجتمع.

كما نتخذ من هذا اليوم مناسبة لإحياء النقاش حول مستقبل الجامعة والتعليم عموما... أملنا أن يكون احتفال هذا العام بداية للحوار والعمل من أجل تمكين الجامعات من أداء دورها كمؤسسات مستقلة وديمقراطية، كما ندعو الجميع لمشاركتنا كي يتواصل هذا الاحتفال عاما بعد عام دافعا لنا على التمسك بإنشاء بيئة جامعية "تقوم على الاخلاص للعلم والتضحية في خدمته والاستقلال في الرأي والفكر والعمل كما أرادها أحمد لطفي السيد..".*

ولعل حركة ٩ مارس هي الحركة الوحيدة التي تمكنت من الحفاظ على تماسكها وثبات خطواتها نحو الأهداف المنشودة منذ تاريخ نشأتها وحتى اليوم، و لم تشهد نفس الذبول الذي مرت به الحركات الشعبية الموازية لها، وهنا يمكن القول بأن اجتماع الخبرة الأكاديمية لدى الأساتذة الأفاضل القائمين على الحركة إلى جانب الحماسة وتحديد ووضوح هدف الحركة والثبات عليه وعقد اجتماعات بشكل منتظم وعمل وقفات احتجاجية منظمة واضحة الأهداف كلما تطلب الأمر ذلك، وفي أوقات مدروسة بعناية... تعد هذه جميعا أسباب حقيقية وراء ثبات وتقدم حركة ٩ مارس على مثيلاتها من الحركات الشعبية في مصر، وإن كنا نطمح إلى مزيد من التفعيل لدور الحركة ليشمل كافة قطاعات المجتمع وليس قطاع التعليم فقط.

حركة مصريون ضد التعذيب

من الحركات الشعبية الأخرى المهمة والتي لعبت دورا عظيما في رفع مستوى الوعي لدى الشعب المصري وتحريكه وربما أيضا هي الحركة الشعبية الوحيدة التي استطاعت تحقيق أهداف ملموسة على أرض الواقع هي حركة "مصريون ضد التعذيب" التي قامت بعد نجاح بعض المدونين وشباب الإنترنت والنشطاء المستقلين والمنظمات غير الحكومية في فضح ممارسات العنف والانتهاكات الآدمية التي تمارس ضد المواطنين على يد أفراد الشرطة داخل الأقسام والسجون المصرية.

رأت حركة مصريون ضد التعذيب النور للمرة الأولى في نقابة الصحفيين بالقاهرة يوم ٩ سبتمبر ٢٠٠٧ في حضور عدد من ممثلي المنظمات الأهلية والأحزاب وناشطي المجتمع المدني والطلاب والمدونين المصريين ونشطاء الإنترنت.

"بدأ المؤتمر التأسيسي بإعلان التضامن مع جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ورفض دعوى حلها، ثم أخذ آراء الحضور حول طبيعة عضوية اللجنة، واتفق على أن تكون مفتوحة أمام جميع المصريين. ثم عرض بعض الحاضرين اقتراحاتهم حول أدوات اللجنة، التي تركزت حول: إصدار

تقرير سنوي عن حالات التعذيب التي وقعت في مصر، يتم تحريره وفقا لما تعلنه وز ة الداخلية، مما يساعد على اطلاع المجتمع الدولي على الصورة الحقيقية للعلاقة بين الأمن والمواطنين. إعداد قائمة سوداء بأسماء [أفراد الشرطة الذين يمارسون عمليات التعذيب] يتم تحديثها بشكل مستمر، بهدف فضحهم في المجتمع".*

دعائم المجتمع المدني في مصر

بات السؤال الملح الآن بعد استعراض الجوانب المختلفة لحركة المجتمع المدني في مصر، لا سيما خلال عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ هو عن الدعائم الأساسية التي انطلقت منها حركة المجتمع المدني وقامت عليها، والتي أحببت أن اختصرها في ثلاثة عوامل رئيسية:

أولها: الإحباط العام الذي أصاب جموع الشعب المصري تجاه سياسات النظام الحاكم التي لم تؤد إلا لمزيد من الانهيار في الحقل الاقتصادي على الرغم من كل وعود الإصلاح التي أغدق بها الرئيس مبارك في بداية توليه الحكم منذ سبعة وعشرين عاما على شعبه.

وثانيها: توافر وازدهار حركة الإعلام المستقل متمثلا في الصحف المستقلة والقنوات الفضائية المستقلة التي ألقت بمزيد من الضوء على حركة المجتمع المدني في مصر، مما ساهم في تعريف العالم الخارجي بما يجري داخل مصر من تحركات وجذب المزيد من الجمهور العالمي لمتابعتها. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى ساهمت المنافذ الإعلامية المستقلة في نقل عدوى التحرك المدني على المستوى الداخلي إلى طبقات معينة من الشعب لم تكن لها أي اهتمامات سياسية مسبقا.

وثالثها: الثورة المعلوماتية الهائلة التي خلقت مجتمعا مدنيا افتراضيا موازيا يتمتع بكافة الحريات والاستقلالية التي يعاني المجتمع المدني الحقيقي من فقدانها، وأتاحت الفرصة للنشطاء في المجتمع المدني المصري للتواصل مع نظرائهم من جميع أنحاء العالم والإفادة من خبراتهم في تحقيق أهداف إصلاحية ونقل تلك الخبرات إلى الداخل.

هذا كله طبعا مع الأخذ في الاعتبار أنه لولا اعتماد المجتمع المدني الحديث في مصر على الشباب لما كتب له النجاح، نظرا لأن مصر بلد أغلب سكانه من فئة الشباب، وكذلك لأن الشباب هم الباعث الحقيقي للطاقة الحماسية التي تعتبر الدينامو الرئيسي في كافة مؤسسات المجتمع المدني على اختلاف مقاصدها وتوجهاتها.

المجتمع المدني والحكومة المصرية.. حرب باردة

على الرغم من التحركات الملموسة للمجتمع المدني في مصر على مدار الأعوام القليلة الماضية إلا أن الحكومة المصرية نجحت وببراعة في إحكام قبضتها على المجتمع المدني من خلال عدة قنوات، أهمها الإساءة لسمعة المجتمع المدني وتشويه صورته في عين رجل الشارع البسيط من ناحية، ومن الناحية الأخرى وضع القوانين المقيدة وعلى رأسها قانون الطوارىء.

"عادة ما يكون تناول وسائل الإعلام – المملوكة للدولة أو الموالية لها – لدور المجتمع المدنى سلبيا أو على أفضل تقدير تعتيميا، ولكن ما أن تتجاوز إحدى المنظمات بعض الخطوط الحمراء السياسية حتى تتعرض لحملات شرسة بدعم من الحكومة موجهة لها أصابع الاتهام بالعمالة والخيانة وتهديد الوحدة الوطنية، وأحيانا ما يقود هذه الحملات الرئيس مبارك شخصيا، حيث سبق له اتهام بعض منظمات المجتمع المدنى بتلقي معونة ٧٠ مليون دولار من جهات مشبوهة، كما اتهم أيضا حركة

كفاية بالعمالة وتلقى دعم خارجي دون أن تقدم أجهزته الأمنية دليلا واحدا يدعم اتماماته الكاذبة وعادة ما تنجح تلك الحملات في الإساءة إلى منظمات المجتمع المدني خاصة إذا صدرت من رئيس دولة". *

أما على المستوى القانوني والتشريعي، فإن المجتمع المدني المصري يعاني الكثير، نظـرا لاضطراره مواجهة القيود التي لا حصر لها التي تفرضها القوانين والتشريعات القائمة أو المستحدثة من قبل الدولة وأهمها "قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وقانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ وقانون الصحافة رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٦ وقانون الجمعيات والمؤسسات المدنية (يعرف أيضا باسم قانون المنظمات غير الحكومية) رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩، هذا فضلا عن التشريعات الأخرى مثل القرار العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ الذي يفرض قيودا لا حصر لها على حرية التعبير وحرية التجمع، وقد تم أستخدامه أكثر من مرة في إدانة وحبس العديد من منتقدي الحكومة، كما أن نفس القرار العسكري يحمل عقوبة بالحبس لا تقل عن سبع سنوات على أي شخص يتلقى أموالا من جهات خارجية دون أن تسمح له الحكومة المصرية بذلك، مما يسهل على الدولة مهمة استهداف المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي تتلقى تمويلا من الجهات المانحة في شتى أنحاء العالم". *

إن سن هذه القوانين وتنفيذها يتنافى تماما مع بعض المواد الواردة بالدستور الداخلي للبلاد، فضلا على أنها تخل صراحة بالتزامات مصر الواقعة عليها بموجب توقيعها على عدد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية.

على سبيل المثال، تنص المادة ٤٧ من الدستور المصري على أن "حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني". *

من ناحية أخرى، فإن توقيع مصر أو تصديقها على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التالي ذكرها – والتي تدعم حرية الرأي والتعبير وحرية تكوين الجمعيات – يجعل منها جزءا لا يتجزأ من القانون الداخلي للبلاد، مما يعني أنه يجب التعامل بها والإذعان لها بنفس القوة التي يتم بها الإذعان للقوانين الداخلية التي تشرعها الدولة.

الالتزامات الدولية المعززة لحرية الرأي

وقعت مصر في عام ١٩٨٢ على العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية الذي يقر الحق في ممارسة حرية التعبير في المادة ١٩ والتي تنص على:

"١. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

٢. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

٣. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ. لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب. لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة."*

أضف إلى ذلك أن الميثاق الأفريقي الذي صدقت عليه مصر في ٢٠ مارس ١٩٨٤ يكفل أيضا الحق في حرية الرأي والتعبير في المادة ٩(٢) التي تنص على أن "لكل فرد الحق في التعبير والإفصاح عن رأيه في إطار القانون".*

الالتزامات الدولية المعززة لحرية التجمع

تكفل المادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – والتي سبقت الإشارة إلى أن مصر من الدول الموقعة عليه – الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات وفقا لنص المادة كما يلي:

"١. لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

٢. لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.

٣. ليس في هذه المادة أي حكم يجيز للدول الأطراف في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام ١٩٤٨ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي اتخاذ تدابير تشريعية من شأنها، أو تطبيق القانون بطريقة من شأنها أن تخل بالضمانات المنصوص عليها في تلك الاتفاقية".*

هذا فضلا عن حقيقة أن الميثاق الأفريقي هو الآخر يكفل الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات في مادته العاشرة والتي تنص على:

"١. يحق لكل إنسان أن يكوّن وبحرية جمعيات مع آخرين شريطة أن يلتزم بالأحكام التي حددها القانون.

٢. لا يجوز إرغام أي شخص على الانضمام إلى أي جمعية على ألا يتعارض ذلك مع الالتزام بمبدأ التضامن المنصوص عليه في هذا الميثاق".*

حصاد زهيد لصبر السنين

على الرغم من المنحنيات المتعددة التي مر بها المجتمع المدني في مصر طيلة الأعوام الماضية بين نجاح هنا وإخفاقات هناك، إلا أن أحدا لا يستطيع إنكار دوره الكبير في إحداث حراك عام في صفوف المجتمع المصري الذي اعتاد السلبية والاستسلام لسنوات وسنوات، وبث دماء جديدة في شرايين المعارضة التي تجمدت فيها الفاعلية اللازمة للعب دورها طيلة عقد من الزمان.

تمثل ذلك الحراك المحمود في تشجيع ثقافة الإضراب والتظاهر والاحتجاج بين مختلف الطبقات في المجتمع المصري من متعلمة وغير متعلمة وعمال وطلاب وشباب، إلى آخره. وقد تجلت ملامح هذا الحراك في يوم السادس من أبريل لعام ٢٠٠٨ الذي نجح فيه المصريون في عمل إضراب عام احتجاجا على ارتفاع اسعار السلع الغذائية وأزمة رغيف العيش.

انطلق إضراب السادس من إبريل أول ما انطلق على أيدي الشباب من المجتمع المدني الافتراضي على صفحات الإنترنت، من خلال تبادل رسائل بالبريد الإليكتروني وعمل جروب (مجموعة إليكترونية-افتراضية) للإضراب على صفحات "الفيس بوك" والمدونات (الصفحات الشخصية).

إلا أن إضراب السادس من إبريل لم ينجح فقط في تحريك جموع الشارع المصري وتوحيدهم على هدف واحد وكلمة واحدة — وهو أمر لم تنجح حركات شعبية بحجم كفاية أو قوى معارضة بحجم الإخوان المسلمين في تحقيقه — إلا أن هذا الإضراب قد نجح أيضا في كشف العيوب الحقيقة التي يعاني منها المجتمع المدني في مصر، وعلى رأسها الانقسامات الداخلية بين أصحاب التوجهات المختلفة، وأيضا التفكك والافتقار إلى خبرة التعامل مع الشارع والتواجد فيه لدى الشباب الذين قادوا الإضراب. .

وهكذا، فإن الشغل الشاغل للمجتمع المدني الحديث في مصر في الفترة القادمة لا بد وأن يتركز على تناول تلك المشاكل وتحليلها والبحث عن حلول لسد الفجوات الموجودة في بنائه، ليضمن إعادة خلق جسد واحد صلب وقوي نسيجه هو الشعب وقدراته بلا حدود، ومن ثم يتمكن من نيل الشرف العظيم بخوض معركة التغيير وتحقيق آمال وطموحات المواطن المصري في مستقبل أكثر كرامة.

* المصادر:

- التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني: المدخل الكلاسيكي والمسيحي والمكيافيللي، استيفن إم. ديلو
http://www.scc.gov.eg/esdarat-mashro3%20kawmi%20lltrgama/esdarat-mashro3%20kawmi%20lltrgama10/467.HTM

- دراسة بعنوان: التطوع في مصر بين الماضي و الحاضر، خالد أبو بكر،
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/summer/2003/08/article04.shtml

- دراسة بعنوان: حركة كفاية ومستقبل حركات التغيير في مصر، فتحي أبو حطب، المعهد الدنماركي المصري للحوار
http://www.dedi.org.eg/arabic/articles/220

- موقع هيومان رايتس ووتش
http://www.hrw.org

- موقع مؤسسة ثروة
www.tharwacommunity.org

- مدونة داليا زيادة
http://daliaziada.blogspot.com

- موقع الحركة المصرية من أجل التغيير - كفاية
www.harakamasriya.org

- موقع حركة مصريون ضد التعذيب
http://www.tortureinegypt.net/node/1148

- موقع حركة شايفنكم
http://www.shayfeen.com

- موقع حركة ٩ مارس
http://www.march9online.net

- مقال بعنوان: مبارك والمجتمع المدني المصري، محمد منصور، موقع أهل القرآن
http://www.ahl-alquran.com/arabic/printpage.php?main_id=383&doc_type=1#

- دستور جمهورية مصر العربية
http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/constitution/index.asp

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
http://www.arabhumanrights.org/cbased/ga/covenant-cpr66a.html

- وثيقة صادرة عن منظمة العفو الدولية بعنوان: مصر وتكميم المجتمع المدني
http://www.amnesty.org/ar/library/asset/MDE12/021/2000/en/cKIHi4W0zOE

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/a005.html

اليسار المصري..

من أين وإلى أين؟

دراسة وتحليل: محمد الأقطش

عن أي يسار نتحدث؟

منذ بدايات التعريف والتأسيس لكلمة يسار في النطاق السياسي وهي تحمل مدلولات ملتبسة ومفاهيم مراوغة.. إذ يرى الكثيرون أن لفظ اليسار هو المعبر عن القوى الشيوعية والتيارات التي تتبنى الفكر الماركسي – تحديداً– وآلياته في الوصول لأهدافها داخل مجتمعاتها. وهذه الرؤية تنفي فصائل عديدة خارج إطار اليسار.

بينما يرى آخرون أن اليسار هو موقع وموقف من السلطة التابعة المستبدة الديكتاتورية التي تحتكر القرار وإدارته داخل مجتمعاتها.. وعلى هذا فإن اليسار هنا فكرة وموقف و ليس أيدولوجيا واعتقاد مذهبي سياسي كالشيوعية أو الماركسية أو التروتسكية أو اللينينية وغيرها من المذاهب.

ولا نستبعد – بطبيعة الحال – الملابسات والظروف التي صاحبت نشأة اليسار المصري بتكويناته المختلفة، وأسبقية التيارات الشيوعية للظهور والعمل والنضال على الساحة السياسية النخبوية منها أو الجماهيرية القاعدية، ولا نستبعد ذلك من التأثير على مفهوم ومدلول كلمة اليسار كلما كتبها أحدهم أو نطقها آخر.

إننا لا نتجاوز حين نقول إن هذا المصطلح – كغيره من المصطلحات – يتغير الإطار الحاكم لتعريفه وتفسيره كلما تغير الزمن وتبدلت البيئة المحيطة به، ولا بد من الإشارة إلى تأثير التجارب والخبرات المتوارثة على صك وصقل المصطلح بالإضافة إليه أو الحذف منه، بما يتوافق مع العصر وتحولاته حتى يظل حياً نابضاً متواصلاً مع الناس ومعبراً عنهم.
في عصر يتحول إلى التحالفات والتكتلات الكبرى، ويترع إلى الانتصار للتنوع والتعدد، ويدعو إلى الاختلاف كضرورة للإبداع، نميل إلى تبني وجهة النظر القائمة على توسيع مفهوم اليسار ونطاقه ليكون معبراً عن كل القوى المنادية بالعدالة الاجتماعية وحقوق المواطنة وحق الناس في

الرعاية الصحية والتعليم والسكن وغيرها من الحقوق والحاجات الأساسية، إضافة إلى الانتصار للحقوق والحريات العامة والخاصة، بما فيها حرية الاعتقاد والرأي والتعبير وتكوين التنظيمات والجماعات والأحزاب، وصولاً إلى مشاركة واسعة في الثروة وإدارتها وتداول السلطة..

إننا نميل إلى تبني وجهة النظر القائمة على اعتبار اليسار دائرة تضم بداخلها كل القوى المنادية بالحرية والعدالة والمساواة على كافة الأصعدة والمستويات.

كما تقول فريدة النقاش القيادية بحزب التجمع إن مشروع اليسار ليس مشروعاً سياسياً فقط، ولكنه أساساً مشروع تاريخي لتجديد المجتمع.. هو مشروع يستهدف التغيير الشامل على أساس من مباديء العدالة والمساواة والديمقراطية والكرامة الإنسانية في دولة مدنية علمانية تتأسس على حقوق المواطنة بشقيها السياسي والاجتماعي.

تأسيساً على ما سبق، فإننا خلال هذا الفصل سنتعامل مع اليسار من هذا المنطلق.. لكننا بداية سنلقي نظرة سريعة على بعض النقاط في مسيرة اليسار المصري والتي لا بد لنا من التعرض إليها كتأسيس لما نتوخى الحديث بشأنه على أسطر الصفحات التالية.

اليسار المصري.. نظرة تاريخية

يشار إلى اليسار المصري في كثير من الكتابات والمقولات التي تتعرض له بأنه تابع في أفكاره وأيدولوجياته، وأنه دخيل على المجتمع المصري. ويستند القائلون بهذا إلى أن بدايات اليسار المصري في عشرينيات القرن الماضي كانت تابعة لقوى اليسار العالمي وأنه امتداد فكري له واستمد قوته من مساندة دول الكتلة الشرقية.

مروراً بالأربعينيات من القرن الماضي التي يعتبرها البعض قد شهدت التأسيس الثاني علـــى يـــد "هنري كوريل" وعدد من الشخصيات التي لعبت دورها في التنظيم الشيوعي المصري بما فـــيهم اليهود الذين كان لديهم فرصة أكبر للانخراط في التنظيمات الشيوعية نظراً لإمكانياتهم المالية التي ساعدتهم على تمويل أنشطتها، إضافة إلى الامتيازات الأجنبية التي كانوا يحتمون بها.

ما من شك أن مشاركة الأجانب واليهود في تأسيس الأحزاب والحركات الشيوعية المصرية لـــه العديد من الجوانب السلبية التي أثرت على نظرة المجتمع لها، وهو ما يقره أحد قيادات الحركـــة الشيوعية المصرية من أصل أجنبي-يهودي هو "مارسيل إسرائيل" (شيرازي) حين يقول: "لا شك أن وجود عدد كبير من الأجانب في قيادة الحركة الشيوعية المصرية لعب دوراً في تعميق وترسيخ الانقسام.. وإذا كان هؤلاء الأجانب قد استطاعوا دراسة النظرية الماركسية، إلا أنهم بصفة عامة كانوا يجهلون الكثير من خصائص الواقع المصري المعاش...".

حاول كثير من رموز اليسار والشيوعية المصريين نفي وتفنيد هذه المقولات لتدعيم فكرة مصرية الحركة ونشأتها، مثل قديس الحركة الوطنية المصرية "أحمد نبيل الهلالي" إلا أن هذا الهاجس ظـــل ملازماً لكلمة يساري.

على الرغم من انتشار الحركات اليسارية وإكتسابها للشرعية في الخمسينيات ومرورها بمراحل شد وجذب مع النظام الناصري، إلا أن البعض يعتبر أن خطيئتهم الكبرى والتي تسببت في أزمة اليسار والممتدة حتى الآن هي حل الحزب الشيوعي بعد خروج كوادره من السجون، تحـــت دعـــاوى خوض المعركة التاريخية والطريق لوحدة القوى الاشتراكية والانضمام لعبد الناصر ونظام حكمه القائم على التنظيم الواحد.. الذي هو جوهر الديكتاتورية.

تأتي نكسة يونيو ١٩٦٧ لتدشن مرحلة جديدة لقوى اليسار المصري الذي قاد خلال عشر سنوات تالية نضالاً مشهوداً نحو التغيير، ملتحماً بالجماهير وبالطبقات الاجتماعية المصرية من عمال وطلبة ومثقفين، متوجاً هذا النضال بمظاهرات وانتفاضة الخبز ١٨ — ١٩ يناير عام ١٩٧٧.

شهدت فترة الستينات والسبعينات تعددية المنظمات اليسارية تعبيراً عن التنوع الذي عكس توجهاً ثورياً لدى الشعب المصري، وعبر اليسار في هذه الحقبة عن توجهاته بكل شجاعة، وخاض معارك عديدة ضد الإقطاع في الريف وضد استغلال الفقراء والفلاحين، كما أن معركته ضد اتفاقية كامب ديفيد لا تزال عالقة بالأذهان وشاهدة على تجربة نضالية يسارية فريدة.

خلال هذه الحقبة وتحديداً في عام ١٩٧٦ تم تشكيل حزب التجمع، ليضم كوادر وأعضاء التيار الماركسي وروافده والمنتمين للتيار القومي العربي، علاوة على التيار الديني المستنير، والذي سيكون لنا حديث عن علاقة اليسار به وبجماعاته فيما بعد.

لكن حزب التجمع في نهاية عصر السادات شهد تحولاً عن الخطاب السياسي لقياداته، مما اعتبر تراجعاً وتفريطاً في مكاسب عديدة لم يكن تحقيقها سهلاً، ما أدى إلى خروج العديد من اليساريين من الحزب واعتزال العمل السياسي، أو الانخراط في تكوين جماعات وتنظيمات أخرى مما أضعف التجمع، وكان عاملاً مساعداً في ضعف قوى اليسار بشكل عام.

اليسار المصري – اليسار العالمي.. طرق متقاطعة

إذا كان بالإمكان نفي فكرة تبعية اليسار المصري لقوى وأيدولوجيات خارجية، فإنه ليس بالإمكان نفي العلاقات والوشائج بينه وبين اليسار العالمي، أو القول بعدم أهمية تأثيرات التطور الحادث لليسار على المستوى العالمي وانعكاساته على اليسار المصري.

فقد كان من أهم مميزات اليسار وكوادره على اختلاف توجهاتهم متابعة الأحداث الدولية والإقليمية ومحاولة الربط بينها وبين الأوضاع المحلية. ويرجع ذلك كما يقول محمد فرج القيادي بحزب التجمع إلى أن "الحركة الاشتراكية بالتأثير النظري الماركسي هي حركة أممية وبالتالي كان شعارها الأساسي هو "يا عمال العالم اتحدوا".. ولأن الرأسمالية بلا وطن فهي تتعاون بلمتداد العالم، وعليه فإن أممية الطبقة العاملة أمر مشروع وحتمي..." ولعله من المنطقي أن لا يناضل اليسار بالداخل بينما لا يعير العامل الخارجي – الذي يدعم عدوه ويسانده – اهتماما ملائماً لحجم تأثيره.

وإن كان هناك من يرى أن سقوط الاتحاد السوفييتي وانهياره أدى إلى إعادة النظر في اليقينيات الفكرية والمسلمات السياسية التي اعتنقها اليسار، مما ساهم في تفكك وضعف البنى الفكرية والتنظيمية لليسار المصري، وابتعاد كوادره عن متابعة أو الانخراط في أنشطة عالمية، وانهماكهم في فعاليات محلية ذات طبيعة مؤقتة وجزئية.

إلا أن هناك من يرى أن سقوط الاتحاد السوفييتي لم يؤد إلى ضعف اليسار المصري لأنه يؤمن بالفكر وليس بالدولة السوفيتية.. وأن هناك نشاطاً شيوعياً عالمياً يتفق مع حركات السلام وأحزاب الخضر والجمعيات النسائية، وهناك حركة تتوجه للتعاون والتنسيق في مواجهة الهيمنة الأميركية ومشروعها التوسعي.

ولعل المتابع لنهوض اليسار المصري بعد النكسة وحتى انتفاضة الخبز في ١٩٧٧ يجدها متزامنة مع المد اليساري العالمي المسمى بحركة ١٩٦٨. بينما انحسار اليسار فيما تلاها تـزامن أيـضاً مـع الخمول اليساري على مستوى العالم.. ولعل الحركة العالمية المناهضة لتوسع الرأسمالية وتوحشها حالياً يوفر ظرفاً مواتياً لليسار لو أجاد التعامل معه.

فعلى سبيل المثال فقد دشنت حركة مناهضة العولمة في ديسمبر من العام ٢٠٠٤ وبدأت تمـارس أنشطتها في الأعوام التالية، ومنها حملة ضمت العشرات من أعضاء المنظمات والمؤسسات المدافعة عن حقوق الإنسان جاؤوا من بلادهم إلى مصر للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني البطل ودعمهم لكفاحه ونضاله ضد الاستعمار الصهيوني الوحشي.

ولا شك أن التواصل و التنسيق مع هذه الحركة لهو أمر جدير بالنظر من جانب قـوى اليـسار الوطني في إطار دفاعها عن القضية الفلسطينية وحشد الدعم الدولي لتأييدها.

من هذا المنطلق تأتي علامة استفهام كبرى حول مقاطعة أغلب تيارات اليسار وفصائله باسـتثناء حركة الكرامة وحزب العمل المجمد وتنظيم الاشتراكيين الثوريين لمؤتمر القاهرة الخامس المعروف بالحملة الدولية ضد الاحتلال الأميركي والصهيوني المنعقد في مارس ٢٠٠٧، وذلك تحت دعاوى من قبيل مشاركة الإخوان في المؤتمر أو أنه ممول من جهات أجنبية.

إذ يبدو أن هناك خللاً ما في ترتيب الأولويات وحسم الخلاف حول كيفيـة التنـسيق أو إدارة التحالفات بين فصائل اليسار والعناصر المؤيدة لقضاياها في البيئة المحيطة بها.

حتى على مستوى القضايا الداخلية فإن ما أعلنته حركة توحيد أحزاب اليسار الأوروبي في شهر سبتمبر من العام ٢٠٠٧ بشأن تضامنها مع عمال غزل المحلة وتحركاتهم للمطالبة بحقوقهم، وعرضها إرسال أحد أعضاء البرلمان الأوروبي للمشاركة مع العمال في اعتصامهم لهو حدث يدلنا إلى أي مدى يمكن لليسار الوطني الاستفادة من شريكه العالمي لتحريك أو دعم قضاياه وتحقيق أهدافه.. داخلية كانت أم خارجية.

إذن، فهناك العديد من المنظمات والأحزاب والحركات العالمية اليسارية التي يجب على اليسار المصري أن يتنبه إليها ويسعى للتواصل معها خلال الفترة القادمة لتعظيم مكتسباته و تقوية بنيانه الفكري و التنظيمي، ولا يمكننا الحديث عن هذا الأمر دون الإشارة إلى التحالفات الدولية اليسارية التي برزت لتلعب دوراً أساسياً في مواجهة اقتصاديات السوق والمساعي الأميركية للسيطرة على العالم، وهي تجربة لا زالت محصورة في أوروبا وعدد قليل من الدول خارجها.

وربما كانت الوثيقة التي أصدرتها في العام ٢٠٠٥ اللجنة المؤقتة لحركة اليسار الديمقراطي العربي هي انعكاس لهذا التوجه اليساري العالمي وتجاوباً معه.

تؤسس الوثيقة لهذه الحركة بأنها: تتجاوز شرط وحدانية الفكر وتعكس الفهم المشترك للنوع.. وتؤكد أن اليسار أوسع من الماركسية ويمكن أن يضم في حركته ماركسيين و غير ماركسيين، و هي تعمل على مواجهة الرأسمالية في سعيها لإقامة مجتمعات إنسانية عادلة تحترم الإنسان وحقوقه وعمله، وقائمة على العدالة في توزيع الثروات، كما أنها حركة تؤمن بالديمقراطية وتمارسها.

بطبيعة الحال، لا يمكن أن ينفصل اليسار المصري عن اليسار العربي القومي أو العالمي في هذا التوجه، بل أنه كما سنرى خلال الفترة التي يحاول الفصل الحديث عنها والتي تنحصر خلال

عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ توجه يسعى إليه اليسار المصري بفصائله وحركاته المختلفة، وإن كان – بطبيعة الحال – بقدر متفاوت.

اليسار.. إعادة التوجيه

(يسار المستقبل، اليسار الجديد، اليسار المجتمعي، اليسار الديمقراطي... إلخ).
كل هذه الأسماء على اختلافها وتنوعها إنما تهدف إلى طرح صورة جديدة ومفهوم مغاير يتعاطى مع تطوير اليسار وتطويعه كإطار جامع يستوعب كل الأطياف التقدمية، اشتراكية كانت أو قومية أو ناصرية أو غيرها... يسار يبدع في توحيد جهوده وتجميع قواه حول مواقف رئيسية ليست تنظيمية أو عقائدية... يسار يستوعب الجميع ما عدا أعضاء المعسكر المتضامن مع الأنظمة الفاسدة المستبدة والموالي للإمبريالية والصهيونية العالمية.

كان لزاماً على اليسار المصري أن يعيد النظر في أفكاره وأطروحاته وأولويات قضاياه، وكذلك إعادة النظر إلى تحالفاته وآليات عمله وعلاقته بالجماهير، وقبل ذلك علاقاته بتنظيماته الداخلية وتجسير الهوة فيما بينها ليصبح التعدد والاختلاف مصدر قوة وليس سبيلاً للتفتت والتشتت.

لقد ظهرت خلال الفترة الأخيرة العديد من الكتابات التي تدعو إلى هذه الفكرة وتعيد إحياءها، وتم اتخاذ عدد من الخطوات نحو تحقيقها وتجسيدها انطلاقا من إعادة النظر إلى فكرة تصنيف الطبقات وتحليل الصراع بينها، وإدراك المتغيرات التي طرأت على بنية المجتمع المصري وربطها بالمتغيرات العالمية.

في هذا الاتجاه يكتب "روجر أوين" الأكاديمي المتخصص في شئون الشرق الأوسط بجامعة هارفارد في جريدة الحياة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٢ تحت عنوان "جدول أعمال جديد لحركات اليسار العربية": "يبدو لي مستحيلاً الإبقاء على التصنيف الذي يفيد أن الطبقات الاجتماعية الدنيا في مصر تتألف فقط من فئتي العمال والفلاحين القديمتين، وعلى الأرجح أن نسبة عمال المصانع من القوى العاملة الصناعية باتت اليوم أقل بكثير من تلك التي كانت قائمة منذ خمسين عاماً.. كذلك لم تعد فئة الفلاحين تنطبق على معظم العاملين في المجال الزراعي، سواء كانوا الفلاحين الصغار المنتشرين في وادي النيل أو العمال الأجراء الموكلين بزراعة الفاكهة والخضر وقطفها في منطقة كانت في السابق مجرد صحراء تحيط بالعاصمة المصرية."

يؤكد ما قاله روجر على أن السياسات الاقتصادية القائمة قد أفرزت قطاعات جديدة من المهمشين لا هي بالعمال ولا بالفلاحين بالمعنى الكلاسيكي، ونتج هذا الواقع بطبيعة الحال لاختلاف الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية في هذا العصر عن ما سبق. فلم يعد للصناعة نفس الثقل الذي كان في التخطيط للتنمية خلال نصف قرن مضى، وزاحمها في هذا السياق قطاع الخدمات المالية المصرفية والاستثمار في الأوراق المالية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية التي صارت ذات رقم معتبر في معادلات التنمية.

لكننا حتى عندما نتحدث عن العمال والفلاحين نجد أن الأحوال قد تبدلت وتغيرت كما يقول البدري فرغلي أحد أبرز نواب الشعب اليساريين والقيادي بحزب التجمع : "الوضع الحالي يحدث لأول مرة في تاريخ الطبقة العاملة لأنها تسقط أهم دروعها وهم العمال، فالاتحاد العام لنقابات عمال مصر أعضاؤه ٢٥% فقط من العمال في مصر، أي أن هناك أكثر من ٧٥% من العمال خارج أي تنظيم نقابي... هناك أيضاً طبقات أخرى بدون أي حماية نقابية مثل الفلاحين، وهم طبقة تم تهميشها وأصبحت بدون أي ملامح سياسية، وعندما يكون العمال والفلاحون يشكلون ٧٠% من المجتمع بدون أي تمثيل نقابي تكون تلك كارثة كبرى".

لا يبتعد كثيراً كمال عباس رئيس دار الخدمات النقابية عندما يؤكد "أن ٩٥% من العمال داخل القطاع الخاص يعملون بدون مظلة نقابية..."، كما تؤكد دراسة أعدتها دار الخدمات النقابية أن العمالة غير الرسمية مثل الباعة الجائلين وعمال النظافة والعمالة المترلية وغيرها من المهن يقدر عددها بحوالي ٦ ملايين عامل، ليس لهم الحق في إنشاء لجان نقابية وليس لديهم أي حقوق قانونية تمكنهم من نيل أبسط الحقوق الآدمية.

إن هذه الفئات التي يكافح اليسار ويناضل من أجلها في ظل مناخ تتفاوت فيه الطبقات تفاوتاً هائلاً، على الرغم من أن شكل الصراع فيما بينها يبدو منحرفاً – كما يقول البعض – إلى أشكال صغيرة من الصراعات الطائفية أو الفئوية، جعلت الطبقة العاملة تائهة وسط مجتمع يسوده فكر التقسيم على أساس الفئات وليس الطبقات بعد أن تآكلت بعضها واندثر الآخر واتسعت الهوة بين ما تبقى.

إن انحياز اليسار لهذه الفئات مع إعادة صياغة النظرة للبناء الطبقي لهو موقف أساسي لا يمكن التخلي عنه، إذ يقول سامر سليمان في مقال له على موقع الحوار المتمدن في فبراير عام ٢٠٠٦: "إن الحياة السياسية المصرية تفتقد لتيار يستطيع الدفع بالعمال إلى السياسة؛ بهذا المعنى فإن هناك وظيفة شاغرة في مصر (وظيفة يسار) لكن المشكلة أن هذه الوظيفة لا تحظى بالشرعية القانونية لأن قانون الأحزاب يحرم قيام أحزاب على أساس اجتماعي/طبقي.. ولن تقوم للسياسة قائمة في مصر إلا إذا ظهرت للوجود أحزاب عمالية وأخرى رأسمالية...".

ما أشار إليه سامر سليمان يدفعنا للنظر إلى الأطر القانونية التي تحكم تحركات اليسار وتنظيماته وأنشطته التي يمارسها داخل المجتمع.

من الملاحظ أنه نظراً للتضييق القانوني على تكوين الأحزاب بشكل عام واليسارية منها بشكل خاص، فإن الاتجاه نحو إيجاد صياغات بديلة للعمل والتنظيم تصبح ضرورة. فتظهر تكوينات سرية تعمل بالسياسة مباشرة، أو تنظيمات مدنية كمراكز الأبحاث والجمعيات الحقوقية كواجهة لنشاط يساري يعمل بالسياسة بشكل غير مباشر، أو تظهر كيانات مجاهمة تمتلك الشجاعة في الإعلان عن نفسها في تحد للأوضاع القانونية والأمنية القائمة.

تأتي على رأس هذه الكيانات حركة "كفاية"، التي تأسست في سبتمبر من العام ٢٠٠٤ و قامت بأول مظاهرة عامة يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ لتفتتح عام ٢٠٠٥ برؤية جديدة و طرح مغاير للنضال والاحتجاج السلمي الجماهيري من داخل الشارع.

وعلى الرغم من مشاركة أعضاء من تيارات أخرى ليبرالية وإسلامية في تأسيس "كفاية"، إلا أن ذلك لا ينفي توجهها اليساري الذي يصبغ غالبية أعضائها وقياداتها الفعلية، وإن كان البعض يرى أن اليسار الآن موجود بأفراده بينما يغيب بتنظيماته، أو بمعنى آخر فإن هناك يساريين بينما لا توجد منظمات يسارية.

فعلى الرغم من أن نضالات الشعب المصري ومعاركه التي خاضها ضد الفساد والاستبداد كان في القلب منها أبناء اليسار، إلا أن ذلك الزرع لم يثمر عن مؤسسات شعبية يسارية يكون لها دور في التأثير على السياسات وتنفيذها بما يتوافق مع مصالح الفقراء والفئات المهمشة التي ينحاز إليها.

بالطبع لا يمكننا أن ننفي عن الرؤية السابقة احتواءها على قدر من الصحة، ولكننا أيضاً نتفهم ما يعرضه الآخرون من أن اليسار الآن متواجد وبقوة إما بأفراده ومثقفيه أو بجماعاته وتنظيماته مثل حزب التجمع، الحزب الناصري، الشعب الاشتراكي، الشيوعي المصري، الاشتراكيين الثوريين، مركز الدراسات الاشتراكية، مركز العدالة، المركز الاجتماعي المصري، اللجنة الشعبية لمساندة

الانتفاضة، اللجنة الشعبية لحماية المستهلك من الجباية والفساد، الحركة القومية للدفاع عن أموال التأمينات، شايفينكم، كفاية، وغيرها.

إضافة إلى عدد من المنابر الإعلامية والصحافية تحديداً وعدد من المراكز الحقوقية التي يقودها اليساريون في طليعة المجتمع المدني المصري.

اليسار المصري.. التحالف والتنسيق (الفريضة الغائبة)

لكل من الرؤيتين السابق عرضهما وجاهة في الطرح وقبولاً منطقياً تدلل عليه الشواهد، ولا يعني بأي حال من الأحوال أن وجود إحداهما تنفي الأخرى، بل أننا بالتحليل نجد أن التوفيق بينهما يقودنا إلى نقطة جوهرية عند تشخيص حال اليسار المصري الآن ألا وهي التنسيق والتحالف.

فاليسار المصر حالياً ليس بحاجة لأحزاب أو كيانات جديدة تنهض برسالته وتتحمل عبء السعي نحو تحقيق أهدافه والدفاع عن قضاياه، بل أنه بحاجة إلى أن تلفظ فصائله ثقافة رفض الآخر وتتوقف عن افتعال الأزمات والاشتباكات بينها وبين بعضها البعض.. إن اليسار الآن بحاجة إلى التعاون والتنسيق والتحالف من أجل تكوين جبهة عريضة تضم كل القوى اليسارية التقدمية، لتعمل جنباً إلى جنب على برنامج وطني يتم الإتفاق عليه عبر حوار واسع لا يستثني أحداً.. فالوطن ملك للجميع.

على الرغم من أن هناك العديد من الأصوات المطالبة بتكوين حزب جديد يعبر عن قوى اليسار الناهضة في المجتمع – وجاء استجابة لهذه الدعوات أن تقدم حمدين صباحي للحصول على رخصة بحزب سياسي جديد هو حزب الكرامة الذي مازالت هناك عوائق سياسية وقانونية أمامه عليه أن

يتخطاها قبل خروجه للنور - إلا أن هناك من ينادي بإصلاح الأحزاب القائمة بالفعل وتطوير هياكلها لاستيعاب المد اليساري الجديد دون الحاجة إلى إنشاء أحزاب جديدة.

بالنظر إلى عمدة أحزاب اليسار وأقدمهم تاريخاً وهو حزب التجمع نجد أنه وبعد أكثر من ٣٠ عاماً على تأسيسه كأول حزب يساري علني شرعي بعد أن تحول النظام السياسي المصري نحو التعددية، يواجه أزمة بعد أن سقطت رموزه التاريخية في الانتخابات التشريعية الأخيرة مثل خالد محيي الدين وأبو العز الحريري والبدري فرغلي وحسن المهندس وغيرهم، و لم يستطع الحزب أن يفوز سوى بمقعدين فقط.

يضم حزب التجمع، وفق برنامجه، خمس فرق تقدمية هي: ناصرية، اشتراكية، ديمقراطية، ماركسية، قومية، وإسلام مستنير.

يمكننا الآن النظر إلى الحزب وإلى هياكله التنظيمية لندرك إلى أي وضع انتهى به الحال. وقد يكون القيادي اليساري المخضرم عطية الصيرفي مستوعباً لهذا الأمر عندما قال: "إن حزب التجمع مؤهل لشغل منصب العمدة لليسار بشرط أن يبادر إلى تعميل وتفليح قيادة الحزب بشخصيات عمالية وفلاحية ميدانية وجماهيرية". وإن كانت مقولة الصيرفي تصب في إطار الحوار عن العمال والفلاحين أو عن الطبقة ودورها في قيادة الحزب أو بالأحرى استعادة دورها فيه، فإننا يمكننا القول إنه يكاد يتطابق في الرؤية عند حديثنا عن الفصائل والتيارات التي تأسس الحزب على أكتافها وسعى إلى إدماجها فيه عند النشأة ويعبر عن هذا الوضع مدير مركز البحوث العربية حلمي شعراوي بالقول: "إن التجمع الآن لم يعد يعبر عن اليسار بمفهومه الأصيل، واكتفى بالتعبير القيادي التقليدي. وفي نفس الوقت لم تهتم قياداته كثيرا بتنمية ثقافة يسارية حقيقية، أو بتوصيل برنامج حقيقي للتغيير إلى القوى الاجتماعية والمجتمع المدني بشكل عام، ولو حتى في إطار ثقافة سياسية..."

على الرغم من إدراكنا لعمق الأزمة التي تعاني منها أحزاب اليسار وفي مقدمتهم حزبي التجمع والعربي الناصري، إلا أننا ندرك أيضاً أن علاج مشاكلها ليس السبيل الوحيد لاستعادة اليسار قوته وحيويته.. كما أن الحديث عن حزب جديد جامع لليسار هو حديث غير ناضج، إذ ليس من المفروض أن يعبر حزب واحد عن اليسار، بل أن كثرة الأحزاب وتنوع أفكارها هو الذي يثري الحركة. والمفترض حينها كما ذكرنا أن يتم التنسيق في العمل مع محاولة الوصول إلى تعددية سياسية ونقابية على قدر المستطاع وفق برنامج وطني يساري.

خلال الفترة الأخيرة نجد أن العمل على تحقيق هذه الخطوة قد أصبح الشغل الشاغل لعديد من قيادات اليسار، الذين آمنوا بها واستشعروا ضرورة الوصول إليها. وقد فرضت الظروف المحيطة وتطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات الأخيرة هذا الخيار على جميع القوى والتيارات السياسية والمدنية في مصر. إذ أدرك الجميع أن مواجهة بطش سلطة غاشمة متسلحة بكل غطرسة رأس المال وجبروت العصا الأمنية لن يتأتى إلا بالتحالف والتنسيق والعمل الجماعي.

كما أن ظهور العديد من التنظيمات والتشكيلات التي تعبر عن أفكار جماعات وفئات اجتماعية أو طبقية أو عن تيارات سياسية علنية كانت أو سرية، جعل المشهد المصري المعارض يعج بزحام نتمنى ألا يتحول إلى فوضى واشتباكات بين عناصره المختلفة.

حراك اليسار متناغما مع حركة الشارع

في مطلع العام ٢٠٠٥ كانت شوارع المحروسة قد استوعبت ما خرجت به حركة "كفاية" عليها في ديسمبر ٢٠٠٤ في أول مظاهرة احتجاجية سلمية ترفض التوريث علناً وترفض تمديد الرئاسة

أيضاً.. وبانتهاء العام ٢٠٠٥ كانت حركات وجبهات عديدة قد خرجت للنور تمارس احتجاجها على السلطة والنظام الحاكم في الشوارع والميادين وأمام المصانع والهيئات الحكومية، وانتقلت فيما بعد من قلب العاصمة إلى جميع محافظات مصر ومدنها.. وربما قراها أيضاً.

رفعت غالبية هذه الحركات شعاراً واحداً مهما اختلفت مسمياتها ومنطلقاتها الفكرية أو السياسية، ألا وهو التغيير.. وشارك في هذه الحركات أسماء لها ثقلها على المستوى الفكري والسياسي ولها مصداقيتها لدى المواطن المصري، مما عزز ثقته فيها ودفعه إلى المشاركة معها ومساندتها في أنشطتها ودعمها للصمود في مواجهة السلطة.

بطبيعة الحال، فإن مبادرة تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري التي أعلنها الرئيس مبارك من محافظة المنوفية كانت هي القاطرة التي قادت – ربما رغماً عنها – تطورات الأوضاع في مصر.. وعلى الرغم من أنها جاءت مخيبة للآمال، إلا أن كونها تمت تحت ضغط شعبي وسياسي هو مكسب شجع الجميع فيما بعد على المطالبة بإصلاحات أخرى والضغط من أجل تحقيقها.

جاءت انتخابات رئاسة الجمهورية في سبتمبر ٢٠٠٥ ثم الانتخابات التشريعية في نوفمبر ٢٠٠٥ لتحافظ على جذوة الرفض الشعبي متقدة، ولتبقي المصريون في الشارع بحماسهم للتغيير، ولتعبر الكيانات الجديدة عن أشواق الناس لمستقبل مختلف.

وفي حركة التفافية من النظام السياسي الحاكم على مكتسبات المصريين في هذه المرحلة بعد نجاحهم في التغيير من تركيبة المجلس التشريعي، وخوض معركة انتخابية حامية على مستوى التصويت أدت إلى نجاح الإسلاميين وفوزهم فوزاً تاريخياً ب ٨٨ مقعداً بالمجلس علاوة على المستقلين، قبل أن ينضموا إلى الحزب الوطني الحاكم.. ترتد السلطة على أعقابها وتحاول تحجيم

دور القضاة في الإشراف على الانتخابات والنيل من استقلالهم ومعاقبة الشرفاء منهم، الذين فضحوا محاولات التزوير وتغيير نتائج الانتخابات من قبل الحكومة.

يأتي الغضب الشعبي متمثلاً في مساندة واسعة لجهاد القضاة ومطالبتهم باستقلالهم، معبراً عن وعي حاد بأولويات الإصلاح وقضاياه.. ويبدو المشهد غريباً على عين المواطن المصري عندما خرج القضاة في انتفاضتهم الباهرة في مايو ٢٠٠٦ .. وطبقاً لتقديرات وكالات الأنباء العالمية التي تابعت ما جرى، فإنه خلال هذه الفترة قد اعتقلت قوات الأمن المصري ما يزيد على ١٠٠٠ ناشط سياسي ومشارك في المظاهرات المتضامنة مع القضاة لتبدأ مرحلة جديدة من النضال الوطني ضد الاستبداد والقمع.

إن خروج القضاة للشارع وبروز أسماء بعينها كفرسان وطنيين، يكبرهم الشعب ويحمل صورهم كما كان يفعل إبان الإحتلال الأجنبي للبلاد، شجع قطاعات لم يكن متصوراً أن تمارس هي الأخرى احتجاجاً بشكل علني شجاع.

فقد انضم إلى قائمة المحتجين فئات أخرى غير القضاة مثل المهندسين والمحامين والأطباء وأساتذة الجامعات ومدرسي التربية والتعليم ومدرسي الأزهر، حتى موظفي الدولة قد انضموا لهذه الظاهرة وأنصع مثال هم موظفو الضرائب العقارية.. وليس المهنيون وحدهم على الدرب، فسائقو الأجرة والميكروباصات قد انضموا أيضاً إلى الفئات المحتجة ومعهم تجار وبائعو الدواجن أثناء أزمة انفلونزا الطيور.. وغيرهم الكثير.

سياسات حكومية فاسدة أفلست العباد وأفقرت البلاد كانت دافعاً ومحركاً رئيسياً لكل ما جرى، لكن شجاعة دبت في أوصال الجماهير، ونماذج رائدة تقود النضال السلمي من أجل التغيير كانت دافعاً أكبر لخروج الجماهير ورفع صوتها مطالبة بحقها.

بات واضحاً خلال هذه المرحلة أن الهوى الشعبي والمزاج الجماهيري قد صار ثورياً يتوق إلى الحرية والعدل والمساواة... ولأول مرة تقاتل الناس من أجل الوصول إلى صناديق الانتخاب، متسلقة الأسوار ومتسللة من الشبابيك كي تمارس حقها في التصويت، لا يستثنى من ذلك الشباب أو الرجال أو النساء.

وأصبح في كل انتخابات تخوضها الجماهير يتكبد النظام خسائر جمة، فتأتي قيادات النقابات مختلفة رغم ممانعة الأمن، ويأتي نواب الشعب مغايرون على مستوى التوجه والاختيار رغم بلطجة الحكومة... وهكذا.

وتعلو أصوات تجمعات كانت قائمة بالفعل، أو تنشأ لجان وجبهات تعبر عن مصالح أعضائها تتخذ شرعيتها من اعتراف قواعدها الجماهيرية بها، مثل حركة استقلال الجامعات "٩ مارس" ومهندسون ضد الحراسة وصحفيون من أجل التغيير ومدرسون بلا نقابة وأطباء بلا حقوق.. وكذلك فيما يتعلق بالشأن العام تظهر تنظيمات مثل الحركة القومية للدفاع عن أموال التأمينات واللجنة الشعبية لحماية المواطن من الجباية والفساد والجبهة الوطنية للتغيير وأدباء وفنانون من أجل التغيير... وغيرها من التجمعات التي علا صوتها وربما لن ينخفض ثانية.

يمكننا هنا الحديث عن حركات اجتماعية تماثل ما حدث عالمياً في ١٩٦٨ والتي يقول عنها فريد زهران مدير مركز مصر المحروسة في كتابه الحركات الاجتماعية الجديدة: "أنها ناضلت من أجل تحقيق مطالبها بعيداً عن الأطر الحزبية والنقابية التقليدية، لكن بعد بضع سنوات تبنت هذه الحركات مطالب اقتصادية ومهنية مباشرة للتعبير عن احتياجات بعض الفئات الاجتماعية..." ويرى أن هذه الحركات ظهرت إزاء عجز الأحزاب والنقابات عن التعبير عن المطالب الجديدة المصاحبة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

إن استمرار تدخل الحكومة وإصرارها على إفساد الأحزاب وتخريب النقابات وتفريغ المجالس والتنظيمات الشعبية من مضمونها وإعاقتها عن ممارسة دورها الطبيعي داخل المجتمع مستخدمة في ذلك وسائل متعددة، ليس أولها تطويع القوانين وليس آخرها شراء المعارضين وتجنيدهم.. لا شك أن وضعاً كهذا لا بد أن ينتهي بخروج الناس وإعلانهم صراحة عن عدم اعترافهم بكل هذه الهياكل والأشكال التابعة للسلطة، وأن تسحب منهم الشرعية وتمنحها لكيانات أخرى موازية وبديلة معبرة عن آمالهم وطموحاتهم.

وفي هذا السياق يأتي الرقم الأصعب في معادلة التحرك الشعبي المصري خلال الأعوام الأخيرة.. إنهم العمال، الطبقة التي تمثل أكبر قوة اجتماعية منظمة، وهي الطبقة التي طالما نادت الاشتراكية واليسار بتبني قضاياها والدفاع عن مصالحها، وهي المحركة دوماً والحاملة لكل نضالاته. أو كما يعبر أحد القيادات اليسارية وهو د. عبد العزيز الحسيني المؤسس بحزب الكرامة أن "من لا يأخذ موقفاً منحازاً للعمال والفلاحين والفئات المقهورة اجتماعياً بشكل عام لا يستحق صفة الاشتراكية من الأساس".

عبر العمال عن فك الارتباط بالتنظيمات النقابية التابعة، وأعلنوا توليهم مسئولية الدفاع عن أنفسهم في مواجهة توحش الرأسمالية والخصخصة، وفي مواجهة الفكر الجديد القائم على بيعهم أو إحالتهم للمعاش المبكر أو نهب عرقهم وسلبهم أبسط حقوقهم في الحياة الكريمة.

فعلى تعدد وتنوع واستمرار الإضرابات العمالية والاعتصامات الاحتجاجية تتواتر دائماً مطالبات بسحب الثقة من النقابات القائمة.. حدث هذا في كفر الدوار وفي غزل المحلة وشبين الكوم.. وغيرها من المواقع العمالية.

وكما يقول سامر سليمان فإنه بأفول القطاع العام ينفتح الطريق أمام ظهور حركة عمالية مستقلة عن الدولة غير معنية بالحفاظ على مكتسبات قديمة ليس لها فيها الكثير، ولكن بانتزاع مكاسب جديدة.

الانفجار الشعبي

نعود بعد استعراض ما سبق إلى القول إن الانفجار الشعبي الذي حدث خلال الأعوام الأخيرة وما أفرزه من كيانات جديدة، أو قديمة أعادت تجديد شبابها ودمائها، يجب أن يتم التعامل معه بحنكة وحكمة لتوجيهه إلى المسار الصحيح. فعلى الرغم من اتساع نطاق الاحتجاجات والإضرابات في مصر لتصل إلى حد غير مسبوق في تاريخها، إلا أنه وبالنظر إلى خريطة المطالب التي يتم الإعلان عنها نجدها في أغلبها مطالب اجتماعية فئوية ضيقة – مع تقديرنا لها وللمطالبين بها – لكن نطاق المطالبات السياسية وإن كانت الأعلى صوتاً إلا أن ثقلها الجماهيري وآلياتها لا تزال في حاجة للصقل والتطوير، وتكوين إجماع شعبي عليها وعلى مساندتها عملياً على أرض الشارع.

ولكي يتم ذلك يجب إعادة محاولات التنسيق من جديد بين كافة القوى والتيارات السياسية الوطنية وعلى رأسهم اليسار. إذ أنه وكما يقول محمد فرج القيادي بالتجمع: "إنه لا مستقبل لجبهة وطنية ديمقراطية تتسع لليمين واليسار إلا قبل أن يكون اليسار القوي..." ولا نرى لليسار قوة إلا في قدرته على بناء التحالفات وتكوين الجبهات، خاصة وأن غالبية الحركات الجديدة والتنظيمات البارزة على الساحة – تلك التي تقود الجماهير ومطالب التغيير – قائمة على أكتاف اليساريين باختلاف فصائلهم.

ليست الدعوة إلى التنسيق بين القوى السياسية المصرية – وليست اليسارية فقط – دعوة جديدة، ولكنها قديمة متجددة. وقد خاضت القوى السياسية المصرية على اختلاف تياراتها الفكرية أو توجهاتها الأيدولوجية أو أشكالها التنظيمية تجارب متعددة في محاولات إقامة تحالفات أو جبهات للعمل المشترك.

ربما كانت البداية الأبرز عقب انتفاضة ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ عندما تأسست اللجنة المصرية للدفاع عن الحريات والتي ضمت ماركسيين ووفديين ومستقلين، وعلى نفس الطريق كان مؤتمر أحزاب المعارضة المصرية في ٥ فبراير ١٩٨٧، ثم اجتماع رؤساء أحزاب وقوى المعارضة في عام ١٩٨٩ وضم العمل والتجمع والوفد والأحرار والأمة ومصر الفتاة والخضر ومصر العربي الاشتراكي والاتحادي الديمقراطي، وشاركهم الاجتماع المرشد العام للإخوان المسلمين.. وكان الدافع الأساسي لهذا الاجتماع وما تلاه من بيانات هو مطالبات بضمانات حقيقية لإجراء الانتخابات وقتها.. ووقعت البيانات من رؤساء الأحزاب المشاركة علاوة على محمود أمين العالم عن الشيوعيين والمرشد العام للإخوان المسلمين.

بعد انعقاد مؤتمر الحريات والمجتمع المدني الذي عقدته لجنة التنسيق بين النقابات المهنية في أكتوبر من العام ٩٤ جرى حوار وطني شاركت فيه كل القوى السياسية من أجل إصدار ميثاق الوفاق الوطني، واستمر الحوار عاماً كاملاً ليتوقف في أكتوبر ٩٥ إثر خلافات بين المشاركين.

عقب انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ قامت لجنة التنسيق بين الأحزاب المصرية التي ضمت التجمع والوفد والعمل والناصري والأحرار وممثلين للإخوان المسلمين والشيوعيين، وظلت في اجتماعاتها قرابة عامين قبل أن تصدر وثيقة الإصلاح السياسي والديمقراطية في ديسمبر ٩٧، ثم عملت عامين آخرين نسقت خلالهما أنشطة مواجهة السوق الشرق أوسطية والعدوان على العراق، قبل أن تتوقف أعمالها في منتصف عام ٢٠٠٠.

وتتسع دائرة التنسيق والعمل المشترك من التعاون بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة لتضم جمعيات ومراكز حقوقية، ففي ختام عام ٢٠٠٢ تتشكل لجنة الدفاع عن الديمقراطية و ضمت أحزاب الناصري والعمل والتجمع والوفد إلى جوار المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز النديم ومركز هشام مبارك للمساندة القانونية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ودار الخدمات النقابية والنداء الجديد والحزب الشيوعي المصري ومركز مساعدة السجناء.. ونجحت اللجنة في الوصول إلى صيغة مشتركة للإصلاح السياسي، لكن افتقاد اللجنة للعمل الميداني بالإضافة إلى الخلاف الذي نشب بين الأحزاب الأعضاء في اللجنة حول مشاركة الإخوان المسلمين في هذا النشاط قد أدى لتوقف أعمالها.

إلا أن عام ٢٠٠٥ وبالتحديد يوم ٨ أكتوبر أعلنت القوى السياسية المعارضة عن إقامة تحالف جديد تحت عنوان "الجبهة الوطنية للتغيير" وكان الغرض الأساسي من تشكيلها هو التنسيق من أجل خوض انتخابات مجلس الشعب. لكن جماعة الإخوان المسلمين التي اشتركت في تشكيل الجبهة لم تتنازل عن شعاراتها أو الدوائر التي قررت خوض الانتخابات بها، مما أدى إلى مواجهات بينها وبين الأحزاب أعضاء الجبهة، وأفشلت فكرة القائمة الموحدة التي نادى بها مؤسسو الجبهة الوطنية للتغيير.

وعلى تكرار تجارب التحالف والتنسيق التي خاضتها القوى الحزبية المصرية والحركات السياسية المعارضة، نجد أن قاسماً مشتركاً يظهر في أغلب حالات الانهيار والفشل والتوقف عن العمل، إنهم الأخوان المسلمون.. ويأتي الاختلاف داخل الأحلاف والجبهات دائماً بينهم وبين قوى اليسار المتواجدة معهم والمشاركة في الأنشطة السياسية.

وليس أدل على ذلك من الخلاف الذي سبق الانتخابات التشريعية الأخيرة بينهم وبين حزب التجمع أثناء أعمال الجبهة الوطنية للتغيير، وتسبب هذا الخلاف في مواجهة كل طرف منهما للآخر، واشتعال المعارك الانتخابية بينهما مما أضر بهما، إلا أن الضرر الذي لحق بحزب التجمع كان أكبر أثراً، حيث تساقطت رموزه ومرشحوه أمام ضراوة الإخوان وشراستهم أثناء الحملات الانتخابية.

اليسار والإسلام السياسي

قد يكون مفيداً أن نشير سريعاً إلى موقف اليسار من الإسلام السياسي والجماعات الدينية حتى نستوعب كيف تسير الأمور الآن، وإلى أي مدى يمكننا الطموح إلى تجاوز سلبيات السنوات السابقة.

وبالرجوع إلى تشكيل منبر التجمع عام ١٩٧٦ نجد أنه كان حريصاً على إشراك التيار الديني المستنير في تأسيس المنبر، وربما كان ذلك ذريعة لنفي تهمة الإلحاد عنه وعن قياداته.. لكن هذه الرؤية النفعية – كما نعتقد – لم تقتصر على هذه المرحلة فقط وإنما هي ممتدة بامتداد تاريخ اليسار، ليس في مصر وحدها بل العالم كله.

فإذا كان البعض يرى أن "الطبقات الحاكمة قد استخدمت الدين لتبرير وتوطيد حكمها، فمن الصحيح أيضاً أن الطبقات المقهورة قد استخدمت الدين في كثير من الأحيان للتعبير عن احتجاجها وعن طموحها للتغيير"، هذا ما قاله سامح نجيب في الرد على مقولات رفعت السعيد أو سمير أمين وغيرهما من مفكري ومنظري اليسار الرافضين تماماً لأي تنسيق أو عمل مشترك مع الإخوان المسلمين أو جماعات الإسلام السياسي.

ويتفق سامر سليمان في أحد مقالاته على موقع الحوار المتمدن في فبراير ٢٠٠٦ مع ما يقوله سامح نجيب، فانتشار التدين لا يعوق اليسار بل يتفاعل معه، وقد ينتج حركات يسارية دينية مثل لاهوت التحرير في أميركا اللاتينية أو الجناح اليساري الإسلامي الذي شارك في الثورة الإيرانية التي أسفرت تفاعلاتها فيما بعد عن سيطرة التيار المحافظ على النظام الثوري.

وليس مستغرباً هذا التضارب في الرأي بين قيادات يسارية حول الموقف من الجماعات الدينية والعمل المشترك أو التنسيق معها. إذ أن هذه القضية قد مرت بمراحل تاريخية ومحطات هامة أثرت كل واحدة منها في نظرة كل منهما للآخر. إلا أن نهاية السبعينيات وما قامت به النظم السياسية الحاكمة في المنطقة العربية خلال هذه الحقبة، قد قوض من فاعلية اليسار، وأرسى مزيداً من الذرائع والأسباب التي بموجبها ترفض بعض قوى اليسار أي إمكانية للحوار والتعاون مع جماعات الإسلام السياسي. فقد رأت النظم الحاكمة في هذه الجماعات أداة فعالة لمواجهة المد اليساري في أوساط الطلبة والعمال.. ودعم هذا الاتجاه ما رأته القوى الإمبريالية العالمية الموالية للرأسمالية من قدرة هذه الجماعات على مساندتها في الإجهاز على النفوذ السوفييتي الشيوعي بالمنطقة.

لكن سامح نجيب في كتاب "الإخوان المسلمين.. رؤية اشتراكية" يرى أنه يجب فهم تطور وظهور جماعة الإخوان المسلمون في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أحاطت بها في مراحلها المختلفة. فلا يمكن مثلاً وضع إخوان الأربعينيات وإخوان السبعينيات وإخوان التسعينيات في نفس السلة لمجرد استمرارية الشعارات الأيديولوجية والخطوط العامة لسياسة الجماعة.

وعلى هذا المنطق يبني كثير من اليساريين - حالياً - موقفهم من جماعة الإخوان المسلمين، مثل الناصري البارز ومؤسس حزب الكرامة حمدين صباحي، وكمال خليل قائد تنظيم الاشتراكيين الثوريين، مما يجعل هذه النقطة مثار خلاف واختلاف داخل جميع تحالفات اليسار.

يسار الفن والثقافة

هل يقف الفن بعيداً عن معركة اليسار؟ بالطبع لا.. فالفن كما يقال دائماً هو يساري منذ نشأته، وهو طامح دوماً للتجديد والتجريب والتغير، وهو توجه مستقبلي بالأساس.

يقول إرنست فيشر في كتابه "ضرورة الفن": "إن الفن في أي صورة من صوره، جاداً كان أم هازلاً، رامياً إلى الإقناع أم إلى الإيحاء، متعقلاً كان أم متخلياً عن العقل، ملتزماً بالواقع أم ممعناً في الخيال، لا بد أن يكون متصلاً بالسحر اتصالاً ما. إن الفن لازم للإنسان حتى يفهم العالم ويغيره. وهو لازم أيضاً بسبب هذا السحر الكامن فيه".

وأي سحر أجمل من أن تشارك في مظاهرة فتجد المتظاهرين وقد تجمعوا على شكل حلقات، وأخذوا يرددون الأغاني الوطنية والشعبية، ويطلقون هتافات كتبها شاعر الاحتجاج الأشهر في مصر الفاجومي "أحمد فؤاد نجم" وهو الشيوعي الذي ظل على شيوعيته ولم يغيرها ويباهي بها ويكتبها في قصائده صراحة، وتجد من حولك لافتات رفعت عليها صور أم كلثوم وعبد الوهاب ونجيب الريحاني وطه حسين والإمام محمد عبده، وتنظر إلى جوارك فتجد يوسف شاهين ومحسنة توفيق وعبد العزيز مخيون ورأفت الميهي ومجدي أحمد علي وعلي بدرخان وخالد يوسف وخالد الصاوي وغيرهم من نجوم الفن المصري.

إذا كنت في موقف كهذا فاعلم بأنك تشارك في أول مظاهرة وتحرك لطليعة النخبة الثقافية المصرية يوم الثلاثاء الثاني من أغسطس عام ٢٠٠٥.. وهذه الحركة وضعت لنفسها اسماً هو "أدباء وفنانون من أجل التغيير" وأصدرت بياناً قالت فيه:

"حركة "أدباء وفنانون من أجل التغيير" مجموعة من أدباء مصر وفنانيها ومفكريها، تجمعوا بمبادرة ذاتية، بهدف تأسيس كيان يعبّرون من خلاله عن مواقفهم، بوصفهم مواطنين مصريين، يعملون في مجال نوعي، لا يزدهر إلا بالحرية وفي الحرية.. وهم جزء من الحركة الشعبية الساعية إلى التغيير. ويهمنا أن ندعو زملاءنا فى كل أنحاء مصر إلى الانضمام إلينا، وأن نؤكد على مجموعة من الحقائق التي تحكم رؤيتنا:

– إنّ مصر تعيش مأزقاً تاريخياً، المسئولية فيه تقع في المقام الأول على سلطة تسلطية فاسدة لا تمثل الشعب. وأنّ الخروج من هذه الوضعية يقتضي إحداث مجموعة من التغيرات الحقيقية التي وقع الإجماع عليها، تمهيداً للانتقال إلى مجتمع تعددي ديمقراطي، يتحقق فيه تداول السلطة، ومعنى المشاركة، وقيم الشفافية وصون كرامة المواطنين.

– إنّ ما تمارسه سلطة الدولة من محاولات الالتفاف على مطالب التغيير وإجهاضها، وما تقترفه من عنف واعتقال وتعذيب يفتح الباب على مستقبل مجهول لا يمكن السيطرة على أخطاره. إن المصريين يعانون الفقر والبطالة وسوء الرعاية الصحية والأمية والاعتقال والتعذيب والاختفاء القسرى، مما يعنى أن البلاد مقدمة على خطر داهم.

– إن أثمن ما تملكه المجتمعات هو الإبداع العلمي والثقافي والفني، وأن هذا الإبداع يحتاج إلى الحرية. وحين تمارس المجتمعات الرقابة على مواطنيها ومبدعيها تحت أي اسم أو لافتة فإنها تقضي على أثمن ما تملكه، وهو مواهب أبنائها. إن الإبداع لا يتحقق إلا فى فضاء الحرية والسماحة، والتسليم بالحق الإنساني فى الخطأ.

- إنّ الدولة المصرية قد ألحقت ضرراً فادحاً حين ألحقت النشاط الثقافي بأجهزتها التي تستثمر الإبداع في الدعاية والتزييف، وتحاصره بالرقابة والتهميش، وتغتصب حق المواطنين في الاستمتاع بالفن، فيضعف الإنتاج الفني والثقافي، ولذلك تضع الجماعة على رأس أولوياتها الدفاع عن حق المبدع في الحرية، وحق المواطن في التمتع بالإبداع. وتناضل كل أشكال الحجر والرقابة وإشاعة الفساد والقبح .. وتدعو الحركة كل الكتاب والمفكرين والفنانين إلى الحوار حول هذه القضايا ، في مؤتمرها الأول الذي يجرى الإعداد له.

إننا في حركة " أدباء وفنانون من أجل التغيير" نؤكد إصرارنا على العمل من أجل هذه القضايا بكل الوسائل الديمقراطية....
ميدان طلعت حرب في ٢-٨-٢٠٠٥"

ووقع عليه عدد كبير من الكتاب والأدباء والفنانين يجمعهم الحس الوطني والرؤية التقدمية والانتصار لأفكار ومبادىء اليسار.. إن لم يكن السياسي منها فالمجتمعي والثقافي كما وضح من البيان.

وليس هذا بغريب، فكما يقول د.أحمد الخميسي في دراسة له بعنوان "دور اليسار المصري في القصة والرواية": إن "الرؤية اليسارية تخللت عملية تشكل الشعور والوعي القومي منذ بداياته، ورافقت البحث عن الصوت المصري في الموسيقى والشعر والمسرح والقصة والرواية".

سينما اليسار في مصر

لم تشهد السينما المصرية في تاريخها جدلاً حول عمل سينمائي مثلما حدث مع فيلم خالد يوسف الأخير "حين ميسرة"، وأفردت لنقد الفيلم صفحات وصفحات وامتلأت المواقع الإليكترونية بالكتابة عنه إما مدحاً أو ذماً، وشهدت القنوات الفضائية تسابقاً غير معهود على استضافة أبطال الفيلم ومخرجه ومنتجه للحديث عن رؤيتهم السياسية قبل الفنية.. واختلط الحابل بالنابل في حين ظهر فجأة للبعض مصطلح سينما اليسار، ليثير نقاد الفن وكتاب السياسة ويأخذهم إلى أشواط بعيدة من التراشق والتجاذب على خلفية التحليل الفني تارة والاجتماعي تارة والسياسي تارة.

يعد مقال أحمد المسلماني بالجريدة المستقلة المصري اليوم من أبرز ما كتب عن سينما اليسار، وهو مقال حرك الراكد وفجر أزمات كثيرة يقول فيه الكاتب "إن أفلام اليسار التي تتصدر السينما المصرية الآن، هي موجة في مدرسة لها أستاذ وتلاميذ ومريدون. تأخذ المدرسة شرعيتها من نقد الحكومة والسلطة والنظام، وإظهار معركة عنيفة مع الشرطة والأمن، كما تزيد من شرعيتها بممالأة المثقفين ونفاق المستقلين والاحتماء بصداقات كثير من المعارضين وقليل من المناضلين ثم تصل الشرعية منتهاها بنقل أوضاع الفقراء البائسين من سكان العشوائيات إلى أطفال الشوارع.. وهو استثمار كفء وبارع لأوجاع الناس وأوضاع البشر.. وهو استثمار عادة ما ينتهي بالثورة أو لا ينتهي إلى شيء.. وما بين الثورة والغموض، يهيم النقاد عشقاً بما كان من حكايا السلطة والثورة".

ويكمل المسلماني مقالة مهاجما بشدة ما أطلق عليه سينما اليسار... وسار على نهجه كثير ممن كتبوا عن الفيلم. لكن هناك بالمقابل موجة حادة من الهجوم على من كتب منتقداً الفيلم، وناصرت مبدعيه وأعلت من شأنهم ومجدت عملهم وروجت له.

إن السؤال الذي يثور هنا هو: لماذا يحظى فيلم مثل "حين ميسره" بهذا القدر من الاهتمام الذي لم يلق مثله أفلام على نفس الشاكلة عالجت موضوعات العشوائيات والمهمشين مثل "الكيت كات"، "سارق الفرح"، "ليه يا بنفسج"، والقائمة ممتدة.

يرد الناقد محمد عبد الفتاح على تساؤل كهذا بأن المناخ السياسي والاجتماعي هو الذي يشكل فارقا. كما أن اقتراب الفيلم من شكل الفيلم التسجيلي والوثائقي أعطى انطباعاً بقسوة الواقع وخشونته مما مثل صدمة للكثيرين.

ويمكننا القول إن سينما اليسار التي يجب الإشارة إليها هي تعالج قضايا الفقراء والمهمشين اجتماعياً من منظور سياسي واقتصادي واع بجذور الصراع بين السلطة والشعب المقهور، هي سينما تقدمية تطمح إلى حفز الناس وتحريضهم على الثورة والتغير.

لكن السؤال هو: هل يمكن لفيلم سينمائي أن يشعل ثورة؟ يجيب د.أحمد عبد الله الاستشاري النفسي في حوار بجريدة الدستور يوم ٣١ مايو ٢٠٠٦: "إن نفسية المواطن المصري قابلة للتحريض وقابلة لأن يحرضها فيلم سينمائي ولكن بشروط: أن يترك الشعب مقاعد المتفرجين ويدرك جيداً أنه شريك في صناعة الأحداث... ويتطلب ذلك تضافر جهود المعارضة المصرية.. إعادة بث الأفلام من هذه النوعية لتقوم المعارضة بتوعية الناس بها وكيفية استخدامها لتحقيق مكاسب سياسية باستثارة هموم الناس ودفعهم لتنفيذ ما يدعو إليه الفيلم في مرحلة لاحقة."
ولقد مر على السينما المصرية منذ نشأتها العديد من الأفلام التي يمكننا تصنيفها على أنها يسارية.. ابتداء من "السوق السوداء" و "البوسطجي" عامي ١٩٤٥، ١٩٤٨ لكامل التلمساني ومروراً "بيوميات نائب في الأرياف" ١٩٦٨ لتوفيق صالح، و "بداية ونهاية" لصلاح أبو سيف في ١٩٦٠ و "القاهرة ٣٠" عام ١٩٦٦ لنفس المخرج، ثم "الأرض" ليوسف شاهين في عام ١٩٧٠، و "العصفور" ١٩٧٤ و "عودة الابن الضال" ١٩٧٦، وليس انتهاء بفيلمه "هي فوضى" والذي

شاركه فيه الإخراج خالد يوسف، الذي قدم رائعته "حين ميسره" ليتوج مسيرة السينما في تقديمها لأفكار اليسار وطرحها لقضاياه وأولوياته.

وفي هذا السياق يمكن للمتابع أن يرصد بسهولة كثرة الأعمال الأدبية التي خرجت للنور في الفترة الأخيرة، وهي مشغولة بعوالم المهمشين والمطحونين، وترفع هذه الكتابات من القيم اليسارية ومقولاته في سبيل تحقيق الرفاه والرخاء بالمجتمع. حملت عدد من دور النشر هذه المهمة على عاتقها منها وأبرزها "دار ميريت للنشر" التي خاضت العديد من المعارك في سبيل ذلك.

خاتمة:

حاولت خلال السطور السابقة استعراض أوضاع وأحوال اليسار المصري، ومحاولا استقراء أدواره التي قام بها خلال الفترة الماضية. وعلى قدر الامكان حاولت ربط التأسيس والتنظير لما أقول بالحادث على الأرض وبين الناس، منذ الحديث عن تعريف شامل لليسار كمفهوم حركي وليس كإجراء لغوي.. ثم الانتقال للحديث عن علاقة اليسار المصري باليسار العالمي صعوداً وهبوطاً.. ومحاولة رصد التغيرات التي طرأت على البيئة المصرية ودفعت اليسار إلى إعادة صياغة أفكاره وتوجهاته وخطابه السياسي.. وكذلك الحديث عن جماعات اليسار وتكويناته المختلفة، وارتباطه بالحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة.

كما حاولت توضيح العلاقة القائمة بين اليسار وبين الإسلام السياسي، وكيف يؤثر كلا منهما على الآخر خلال الأحداث الأخيرة التي مرت بها مصر. وكيف أن التنسيق أمر لا بد منه لكلا الطرفين، وأن العمل المشترك وتكوين الجبهات وإن كان لم يصل بهما إلى المنشود منه لاعتبارات

ربما كانت في أغلبها تاريخية، إلا أنه أمر حيوي لا بد منه لكليهما وعليهما تدارس التجارب السابقة والتعلم منها.

وختاما للفصل تحدثت سريعاً عن الفن والثقافة وكيف أن ساحة النضال لا يمكن لها أن تكون خالية من ممثليهما، وأن الأمر ليس رهين اليوم بل هو ضارب في جذور الحركة النضالية المصرية.

إن اليسار المصري اليوم، على الرغم من كل الخطوات التي اتخذها للعودة إلى ساحة النضال التاريخي من أجل العدل والحرية والمساواة، يجب عليه مراجعة بعض أولوياته التنظيمية وأساليب التعبئة والحشد والتوجيه، وأن يستفيد من كل المعطيات التي توفرها البيئة المحلية والدولية من أجل الوصول إلى أهدافه.

المصادر:

- اليسار الشيوعي المفترى عليه و لعبة خلط الأوراق (أحمد نبيل الهلالي) ميريت ٢٠٠٣

- صنع القرار السياسي في مصر١٩٥٦ - ١٩٩٠ (د/صلاح البيومي) كتاب الوفد ٢٠٠١

- الدين والصراع الاجتماعي في مصر ١٩٧٠ - ١٩٨٥ (د/عبدالله شلبي) كتاب الأهالي رقم ٦٧

- مصر .. التنوير عبر ثقب إبرة (د/رفعت السعيد) مكتبة الأسرة ٢٠٠٠

- فخ العولمة .. الاعتداء على الرفاهية والديمقراطية (سلسلة عالم المعرفة رقم ٢٩٥)

- الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر (منتدى العالم الثالث) ميريت ٢٠٠٢

- الحركات الاجتماعية الجديدة (فريد زهران) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٢٠٠٧

- موقع الحوار المتمدن
www.ahewar.org/debat/nr.asp

- مركز دراسات و أبحاث الماركسية واليسار
/http://www.ahewar.org/lc

- مركز الدراسات الاشتراكية
/http://www.e-socialists.org

- موقع جريدة الأهالي - حزب التجمع
http://www.al-ahaly.com

- موقع دار الخدمات النقابية والعمالية
http://ctuws.blogspot.com

الإخوان المسلمون والحراك السياسي في مصر:
مشاركة مترددة.. رسائل في كل الاتجاهات.. حسابات متشابكة

دراسة وتحليل: تيسير عمر

مقدمة:

بينما تُكتب هذه السطور تكون جدران وقضبان سجون النظام المصري الذي يحلو له مع إعلامه الرسمي أن يصف نفسه بأنه صاحب أزهى عصور الحرية، تلوك حرية بمجموعة جديدة من أكبر رموز جماعة الإخوان المسلمين وقياداتها خصوصا في الجناح المختص بإدارة الثروات المالية للجماعة؛ ويأتي على رأس هذه المجموعة النائب الثاني لمرشد الإخوان المهندس خيرت الشاطر ورجل الأعمال حسن مالك.. المجموعة الإخوانية الجديدة التي قدمها النظام وقودا لسجونه إثر محاكمة عسكرية جديدة هي إحدى الآليات التي يرى النظام أنها الأنجع والأوجع في التعاطي مع الجماعة وضرب نشاطات حساسة لها وأجنحة مؤثرة بها.. كانت المحكمة العسكرية الأحدث لقيادات الإخوان كلمة النهاية في حلقة جديدة من حلقات العلاقة الملتبسة والغامضة والمشحونة بالدلالات والتساؤلات بين النظام والإخوان؛ وهي مرحلة بدورها دشنت نهاية حقيقية لفترة حراك سياسي زاخم ودسم شهدته مصر خلال السنوات الماضية منذ بداية القرن الحادي والعشرين.

في البداية يجب إزالة الغبار السياسي المتراكم فوق حقيقة مهمة هي أنه من الخطأ اختزال حالة الحراك السياسي التي شهدها الواقع المصري في الأعوام الثلاثة الممتدة منذ بداية العام (٢٠٠٥) الذي شهد انطلاق مظاهرات حركات التغيير السياسي المصرية المختلفة التي ولدت من رحم الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) والتي نظمت أولى تحركاتها في الشارع في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤؛ ذلك لأن الحراك السياسي في مصر انبثقت شرارته في العام (٢٠٠١) وتحديدا بعد أحداث ١١ سبتمبر من نفس العام التي شهدتها الولايات المتحدة الأميركية عندما انهار برجا مركز التجارة العالمي بمدينة نيويورك جراء تفجير قالت الولايات المتحدة إن تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن هو الذي يقف وراءها.

فمنذ السويعات التالية لانهيار البرجين، شرعت الولايات المتحدة في ممارسة ضغوط مكثفة على عدد كبير من الأنظمة القمعية في العالم الثالث وخصوصا في العالم العربي من بينها مصر لإجبارها

علي إحداث إصلاحات سياسية في بلادها، حيث اتهمت أميركا هذه الأنظمة بأنها السبب في تعزيز اتجاه عدد من التيارات السياسية خصوصا الإسلامية نحو العنف لنيل حقها في التواجد السياسي؛ وذلك من خلال القمع وكبت الحريات الذين اعتمدت عليهما تلك الأنظمة لإقصاء خصومها السياسيين وتكريس بقائها واستمرارها وتوارث السلطة بين أبنائها.

ودعمت أميركا ضغوطها تلك بممارسات عملية أثارت الذعر في قلوب حكام الديكتاتوريات العربية، حيث قامت بغزو العراق وأسقطت رئيسه السابق صدام حسين وأظهرته في أوضاع مهينة أمام كاميرات وسائل الإعلام ثم أعدمته في مرحلة لاحقة؛ وكان لتلك التجارب العملية وقع شديد على الحكام العرب وسياساتهم.. ثم جاء التطور التالي عندما أعلنت أميركا عن أجندتها لتغيير الأوضاع في العالم العربي والذي كان أشهر بنودها (مشروع الشرق الأوسط الكبير) الذي عرضته في قمة مجموعة الثمانية التي عقدت في جورجيا في يونيو ٢٠٠٤.

وهكذا وجد الحكام العرب أنفسهم إزاء ضغوط تأكدوا أنها تجاوزت حدود التوبيخ السياسي.

وفي إجراءات جاءت رجع صدى للضغوط الأميركية دشنت الأنظمة العربية مرحلة من الإصلاحات السياسية الشكلية؛ كان منها في الحالة المصرية تأسيس مجلس قومي لحقوق الإنسان ومجلس قومي آخر للمرأة وإلغاء بعض قرارات الحاكم العسكري ووعود بإلغاء عقوبة حبس الصحفيين في قضايا النشر ثم عقد مؤتمر الإصلاح العربي في الإسكندرية في ٢٠٠٤/٣/١٣.
غير أن النظام المصري المتشبث حتى الموت بالبقاء في السلطة ظل مشهرا مقولته الأثيرة التي مفادها أنه يخشى من إجراء إصلاحات سياسية سريعة وتحولات مفاجئة حتى لا يؤدي ذلك إلى وصول قوى التطرف (التي يقصد بها الإسلاميين؛ وخصوصا الإخوان المسلمين) للحكم؛ مضيفا إلى ذلك الزعم بعض البهارات الموجعة لدى الغرب وأميركا من نوعية التذكير بما حدث في الجزائر في أوائل تسعينات القرن الماضي عندما جاءت الانتخابات الديمقراطية بإسلاميي (جبهة الإنقاذ) للحكم؛

وهو ما اعترض عليه الجيش وتدخل لنسفه، مما أدخل الجزائر في أتون حرب أهلية دامت لعدة سنوات.

نلاحظ عند هذه النقطة أن الإسلاميين وخاصة جماعة الإخوان المسلمين بدأوا يطفون فوق موج الإصلاح السياسي الذي دعت إليه أميركا في العالم العربي.

وطبيعي جدا وفقا لمعطيات الواقع ومنطق الأشياء أن يكون للإسلاميين موقع من الإعراب في النص السياسي الشائك والمطلسم الذي تعكف أميركا على كتابته للمنطقة؛ كون التيار الإسلامي هو الاتجاه السياسي الأقوى ناصرا والأكثر عددا والأوسع شعبية في الحالة المصرية ونحن هنا نخص بالحديث جماعة الإخوان المسلمين من بين الإسلاميين.. وقد نجحت الجماعة باكرا في التقاط تلك الإشارات كلها؛ وفك شفرات النص ومن ثم قررت عدم الاكتفاء بالمشاهدة والقبوع في موقع المفعول به؛ بل انطلقت من فورها صوب المشاركة في الفعل.

خلفية جديرة بالتأمل

لا يمكن أن نسرد تجليات سلوك جماعة الإخوان المسلمين إبان حقبة الحراك السياسي التي شهدتها مصر والتي توجها النظام بالزج بـ ٤٠ من قيادات الجماعة في براثن محاكمة عسكرية انتهت بسجن ٢٦ منهم لفترات تصل إلى عشر سنوات.. بدون أن نستدعي بإيجاز سيرورة العوامل التي كونت نفسية الجماعة وشكلت ردود أفعالها وحددت خياراتها؛ إذ سنكتفي في هذا السياق بالعودة منذ واقع الجماعة أثناء الحقبة الناصرية؛ فمن المعلوم أن النظام الناصري اعتمد التنكيل وحده كآلية للتعامل مع الإخوان، حيث اعتقل عشرات الألوف من كوادر الجماعة وأدخلهم في مرحلة طويلة من التعذيب التي حفرت أثارها على قلب الجماعة وطريقة تفكيرها تماما، كما حفرت أدوات التعذيب بصماتها على أجساد الإخوان.

ما يعنينا في هذا المقام هو الخبرة التي خرجت بها الجماعة من تلك المرحلة، وهي خبرة سلبية في مجملها تميزت إلى مسارين رئيسيين:

أولهما هو أن الجماعة اعتنقت مبدأ عدم الصدام مع السلطة - أي سلطة.. بشكل مطلق.. وتحت أية ظروف.. ومهما كانت الضغوط.. ومهما بلغت حدة الاستفزاز.

أما المسار الثاني لخبرة الإخوان السلبية التي استقتها الجماعة من تجربتها مع الحقبة الناصرية هو استعداد الجماعة للتعاون مع النظام - أي نظام — وعرض خدماتها مقابل منحها الحق في التنفس والظهور والبقاء والانتشار وممارسة نشاطها علنا.. وهو ما طبقته الجماعة على أرض الواقع أثناء حكم الرئيس السابق أنور السادات الذي أخرج قيادات الجماعة وأعضاءها من السجون، بدءا من العام ١٩٧٢ وأنجز إخراجهم كاملاً خلال عام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ من القرن الماضي.

تولى السادات الحكم على أرضية حارقة تغلي نقمة عليه جراء العداء الذي استقبلته به التيارات اليسارية والناصرية، حيث عدته تلك التيارات منقلبا على النهج الناصري.. وفطن السادات وقتها إلى دور الدين كعامل سياسي وثقافي واجتماعي وروحي بالغ الأثر في قلب المائدة في وجه قوى اليسار المعادية له... لذا فقد قرر صناعة شرعية خاصة به تمكنه من أن يعيش خارج الجلباب الناصري ويبارز بها خصومه اليساريين، وكان حمله مشاعل هذه الشرعية هم الإسلاميون عموما؛ والإخوان المسلمون خصوصا؛ لذا فقد أطلق السادات أيديهم في الجامعات والمساجد، واستخدمهم في ضرب اليسار ومنحهم صلاحيات واسعة في رسم صورته كرئيس مؤمن يقود دولة مؤمنة!!

لم يقتصر الأمر على ذلك الإطار فحسب؛ بل أن السادات جعل من الإخوان حاملي أختامه ومفوضيه في التعامل مع ملفات داخلية وخارجية ساخنة... فمثلاً؛ استخدم السادات عددا من

رموز الإخوان بالتعاون مع رموز إسلامية مستقلة في إخماد نيران فتنة طائفية شهدتها منطقة الزاوية الحمراء في القاهرة في العام ١٩٨١، كما فوض السادات الإخوان في تدشين قنوات اتصال تمنحه حضورا فاعلاً في إدارة ملفات حساسة على الصعيدين العربي والإسلامي، حيث أوكل للقيادي الإخواني الشهيد كمال السنانيري إدارة ملف الحرب في أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي في سبعينات القرن الماضي، كما أسند لمرشد الإخوان الثالث الأستاذ عمر التلمساني والقيادي الإخواني الشيخ صلاح أبو إسماعيل مهمة تهدئة الأجواء بين القاهرة وطهران بعدما توترت العلاقة بين البلدين جراء استقبال مصر لشاه إيران الذي أطاحت به الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩.

ماذا إذن عن الإخوان في عصر مبارك؟

أصدق وصف لواقع وملابسات دور الإخوان منذ تولي الرئيس مبارك حكم مصر عقب اغتيال سلفه أنور السادات في أكتوبر ١٩٨١ هو أنه واقع لزج ودور رجراج مرتبك تشوبه قدر كبير من السيولة.

فمنذ أعوامه الأولى في الحكم تمسك مبارك بوضع معالم بطاقة شخصية سياسية لجماعة الإخوان المسلمين أول بياناتها هو أنها جماعة غير شرعية — وهو المصطلح الذي طوره النظام وإعلامه في التسعينات وبداية القرن الحالي إلى: الجماعة المحظورة.

ولأن التعايش السلمي بين الإخوان والنظام كان حاضرا منذ زمن السادات فلم يعمد النظام لشن حملات استئصال أمني ضد الجماعة، بل تركها تمارس العمل السياسي ولكن في حدود ضيقة مخنوقة بالحواجز الأمنية والسياسية.. فخاض الإخوان انتخابات النقابات المختلفة، وعندما سيطروا على بعضها وضع النظام تلك النقابات تحت الحراسة وجمد دماءها ونزع روحها، وتحالف الإخوان مع بعض الأحزاب لخوض الانتخابات البرلمانية مثل تحالفهم مع حزب الوفد عام ١٩٨٤ ثم تحالفهم مع حزبي العمل والأحرار في انتخابات ١٩٨٧.

كان غرض الإخوان من تلك التحالفات هو السعي لانتزاع شرعية الواقع ما دام النظام يرفض منحهم صك الشرعية الرسمية.. وعندما ظفر الإخوان بخطوات ملموسة على ذلك الدرب طور النظام آلياته واعتمد سياسة الضربات الأمنية القاصمة للجماعة بين كل بضعة أعوام، والتي توّجها بمحاكمات عسكرية من أشهرها محاكمة العام ١٩٩٥ لعدد من الرموز النقابية الإخوانية؛ إلا أن الإخوان لم ييأسوا! وفي سياق سعيهم لنيل الشرعية السياسية تقدمت أسماء إخوانية شهيرة بمشروع حزب الوسط في أواخر تسعينات القرن الماضي إلا أن النظام أجهض المشروع وحكم بالسجن على عدد من مخططيه وعلى رأسهم المرشد العام الحالي للجماعة الأستاذ محمد مهدي عاكف.

بداية جديدة

كما أشرنا آنفا؛ مثلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك بداية مرحلة جديدة في علاقة النظام بالإخوان وذلك بدافع الضغوط الأميركية للإصلاح الهادفة لمنع احتمالية تكرار نموذج إيران ١٩٧٩ الذي طار بإيران بعيدا عن القبضة الأميركية.. وأيضا بسبب اتهام أميركا للقمع الرسمي العربي بأنه السبب في حرائق العنف التي امتدت للداخل الأميركي ودمرت أحد رموز جبروتها الاقتصادي: مركز التجارة العالمي.

من ناحيتهم، حاول الإخوان بث بنود مشروعهم على الموجات الأميركية، على سبيل المثال أصدرت الجماعة بيانا عقب أحداث سبتمبر دعت فيه أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة والذي اتهمته أميركا بالوقوف وراء الأحداث لتسليم نفسه والرضوخ للمحاكمة.. إلا أن الجماعة لم تتحدث عن شروط تلك المحاكمة أو ضمانات عدالتها، وفي نفس العزف الإخواني، دعا الدكتور يوسف القرضاوي – المرجع الفقهي الأبرز للإخوان – أسامة بن لادن لتسليم نفسه لمحاكمة أميركية وذلك في تصريحات لمراسلي الصحف العربية والدولية في ٢٠٠١/١٠/٢٩ أثناء مشاركته في مؤتمر الحوار الإسلامي المسيحي في القاهرة من ٢٨ إلى ٢٩ أكتوبر ٢٠٠١.

كل ما سبق الحديث عنه كان عبارة عن إجراءات تمهيدية اتخذها الإخوان للدخول في قلب الحدث.. نقصد؛ قلب تفاعلات الحراك السياسي المصري.. وقد افتتحت الجماعة ذلك الدخول المباشر في ٣ مارس ٢٠٠٤ عندما فاجأت النظام المصري والنخب السياسية المختلفة والواقع السياسي العربي والدولي، بل والولايات المتحدة نفسها بمؤتمر صحفي عقده مرشد الجماعة الأستاذ مهدي عاكف في مقر نقابه الصحفيين بوسط القاهرة.. أعلن خلاله بنود مبادرة للإصلاح السياسي هي الأولى من نوعها من جانب أي من القوى السياسية المصرية المعارضة أو حتى من جانب النظام المصري نفسه.. تضمنت مبادرة عاكف احترام مبدأ تداول السلطة وحرية الاعتقاد وحرية إقامة الشعائر الدينية لكافة الأديان السماوية.. وفجرت المبادرة مفاجأة نوعية هي الدعوة لجعل منصب رئيس الجمهورية في مصر منصبًا شرفيا؛ بحيث لا يكون شاغله رئيسا لأي حزب سياسي وأن يكون بعيدا عن أي مسئولية تنفيذية للحكم ودعت المبادرة لجعل المنصب لفترتين فقط بحد أقصى.

أربكت مبادرة الإخوان النظام المصري وأحرجته داخليا وخارجيا إذ أظهرته في موقف المعادي لأية إصلاحات سياسية حقيقية خصوصا مع حرص رئيس الجمهورية (مبارك) على الإعلان باستمرار

عن تخوفه من إجراء إصلاحات سياسية حاليا لأنها ستأتي بالإسلاميين لسدة الحكم وهو ما أكـــد عليه مبارك أثناء جولته الأوروبية في أوائل مارس ٢٠٠٤؛ خلال تصريحاته للصحف العالمية.

وإذ جعلت مبادرة الإخوان النظام المصري يظهر على ذلك النحو المضاد للديمقراطية، فقد ظهرت الجماعة كأول قوة سياسية تطرح تصورا ديمقراطيا متماسكا، وهو ما جعل باقي القوى السياسية المصرية تستغل المبادرة لمهاجمة الإخوان بقسوة لأنها ـــ القوى السياسية ـــ بلا اســـتثناء، كانـــت مشغولة في انقساماتها الداخلية وأزماتها وشيخوخة قراراتها وصانعيها، وهو ما جعلها عاجزة عـــن تكوين أي تصور سياسي متكامل لهذه المرحلة من تاريخ مصر.

وفي معرض هجومها على الإخوان استغلت القوى السياسية المصرية ثغرة في مبادرة مرشد الجماعة هي خلوها من أي ذكر للقضية الفلسطينية، واتهمت تلك القوى الإخوان بإطلاق المبادرة مغازلة للولايات المتحدة وخططها الجديدة للمنطقة وهو اتهام ليس خاليا من الصحة على أية حال.

قطع الهدنة بين الإخوان والنظام

دفعت مبادرة الإخوان المسلمين بالنظام الحاكم إلى إنهاء حالة هدنة مؤقتة غير معلنة ولا مكتوبة مع الجماعة بدأت منذ اندلاع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تلك الهدنة كان ســـببها كمـــا ذكرنـــا الضغوط الأميركية للإصلاح السياسي و التي كان من بين ما فرضته على النظم الحاكمة العربيـــة ضرورة استيعاب الإسلاميين المعتدلين وعلى رأسهم الإخوان.

التقط الإخوان أنفاسهم أثناء تلك الهدنة التي فسرها مراقبون وقتها بأنها رسالة من النظام المصري بأنه مستعد لإحداث إصلاحات سياسية يندمج فيها الإخوان جنبا إلى جنب مع بـــاقي القـــوى

السياسية العجوز المتكلسة فاقدة الحيوية متروعة القدرة على الفعل... شريطة أن يتركوا — الإخوان — الرقص على الأنغام الأمريكية!!

بيد أن مبادرة الإخوان دفعت النظام للعودة لأسلوبه المفضل في حسم الملفات السياسية الملحة والعالقة، ألا وهو الأسلوب الأمني؛ مستغلاً حالة الفتور الأميركي في تكرار مواعظ الإصلاح السياسي بسبب تورط أميركا في غزو العراق وما كبلها ذلك الغزو به من قيود على الحركة والضغط على الأنظمة العربية، التي ساعدت أميركا على إتمامه سواء بقمع حركات الاحتجاج الشعبية على غزو العراق أو بتقديم أنواع مختلفة من الدعم السياسي وفي كثير من الأحيان العسكري!!

نقول: أنهى النظام هدنته النسبية مع الإخوان بقص شريط نوبة اعتقالات أمنية جديدة في صفوف الجماعة يوم الأحد ٢٠٠٤/٥/١٦ عندما اقتحمت قوات الأمن المصرية مقر الشركة التي تبث موقع الجماعة الرسمي على شبكة الإنترنت (إخوان أون لاين)، كما داهمت السلطات معاقل إخوانية في ست محافظات واعتقلت (٥٠) ناشطا إخوانيا، و في تلك الحملة سقط شهيد إخواني جديد هو المهندس أكرم زهيري، ٣٨ سنة وأب لثلاثة أطفال، والذي مات بسبب منع السلطات له من تلقي العلاج أثناء احتجازه، وقد استشهد يوم الأربعاء ٢٠٠٤/٦/٩.

وجاءت حملة الاعتقالات تلك متزامنة مع تصريحات للرئيس مبارك أكد فيها أنه لا توجد نية لإلغاء قانون الطوارئ وأن وثيقة الإسكندرية للإصلاح غير ملزمة للحكومة.

موعد مع الانفجار

زمنيا، وبحلول أواخر العام ٢٠٠٤، كانت مصر على موعد مع انفجار سياسي شعبي، تمثل في ظهور حركات معارضة أبرزها الحركة المصرية للتغيير (كفاية) التي كسرت بمظاهراتها في الشارع خوف المصريين التاريخي من مواجهة السلطة ونقل احتجاجهم من داخل الصدور إلى فضاء الشوارع والميادين.. ومع مجيء أوائل العام ٢٠٠٥ تجاوزت حركة كفاية بسرعة كونها أهم حدث سياسي مصري خلال الأعوام الأخيرة إلى كونها بشارة سياسية وإنسانية مصرية صميمة تبشر بمنعطفات مهمة في تاريخ العلاقة بين الحاكم و المحكوم في بلد النيل والسبعة آلاف سنة حضارة.. وخنوع!!

منذ نشأة كفاية واندلاع تحركاتها شاب تحفز وتحفظ وتوجس واضح علاقتها بجماعة الإخوان المسلمين..

ويمكن تفسير ذلك التحفز بأسباب أهمها:

أولا: أن الإخوان بحكم ثقافتهم وتجربتهم وخصوصا خبرتهم السلبية مع الحكم الناصري لفظوا من أدبياتهم وبرنامجهم السياسي فكرة الصدام السافر مع السلطة أو الدعوة إلى خلعها.

ثانيا: كل خطوات الإخوان تجاه نظام مبارك رغم ضرباته الأمنية القاسية لهم ورغم حملات الاعتقال المتكررة لكوادرهم لم تهز قناعتهم في أن نظام مبارك ما زال قويا وما زال متحكما في آلة أمنية رهيبة وما زال قابضا على الأمور بيد من حديد لذا فمن غير المصلحة مصادمته.

ثالثا: كان الإخوان يرون أن حركة كفاية هي حركة هدفها تكوين معادل حركي يساري للإخوان المسلمين وللتيار الإسلامي، وذلك بالرغم من وجود حزب العمل - إسلامي التوجه والحليف القديم للإخوان في انتخابات ١٩٨٧ البرلمانية - ضمن مؤسسي كفاية.

نتيجة تلك الأسباب فإن الإخوان عقدوا العزم على الاحتفاظ بمسافة كبيرة نسبيا من حركة كفاية وخطاباتها ومطالبها وتحركاتها، وقد عمد الإخوان لتسويق فلسفتهم تلك تجاه كفاية إلى التمترس وراء مبررات أخلاقية وسياسية احتل موقع الصدارة منها مبرران محوريان:

أولا: أن حركة كفاية تشخصن الخلاف مع النظام في الرئيس مبارك ونجله جمال من خلال دعوتها لرفض التجديد لمبارك في حكم مصر، ورفض توريث جمال كرسي الرئاسة.

ثانيا: أن متظاهري حركة كفاية يستخدمون ألفاظا نابية وهتافات سوقية في التعبير عن مطالبهم وهو ما لا تقبله المرجعية الأخلاقية الإسلامية للإخوان.

والحقيقة أن الإخوان ــ كما أشرنا ــ رغم كل النكال الذي ألحقه نظام مبارك بهم، إلا أنهم لم يقطعوا الأمل فيه، بل وحاولوا مغازلته في عدة مواضع ومناسبات منها على سبيل المثال عندما أعلن مرشد الجماعة الأستاذ مهدي عاكف أنه يوافق على موقف الحزب الوطني الداعي للإبقاء على الدستور دون تغيير بسبب احتوائه على المادة الثانية - "مادة الشريعة الإسلامية" — والتي كما رأى عاكف أنها عرضه للتغيير في حال حدوث أي تعديل في الدستور استجابة للضغوط الدولية.

الإخوان يراجعون أنفسهم

في تلك الأجواء الساخنة التي كانت تشهد تناميا يوميا للتحركات الشعبية التي تقودها حركة كفاية والحركات المنبثقة عنها مثل: "شباب من أجل التغيير"، و"أدباء وفنانون من أجل التغيير"، وغيرهما، وجد الإخوان أنفسهم محاصرين بعدة اعتبارات:

الأول: أن تأخرهم عن اللحاق بركب الجماعة الوطنية وتحركاتها الغاضبة سوف يجعلهم مرمى للاتهام بخيانة الحركة الوطنية وتفضيل مصلحة الجماعة على مصلحة مصر.. كما أن ذلك سيعزز من الأقوال التي ذهبت إلى أن الإخوان يجرون تنسيقا سريا مع النظام بهدف الوصول إلى صفقة يأمن بها النظام جانب الجماعة السياسية الأكبر والأخطر في مصر خصوصا وأنه مقبل على فترة سياسية فارقة ويحصل الإخوان بموجب ذلك التنسيق على بعض المكاسب وقليل من الشرعية.

الثاني: أنها بالفعل فرصة للحصول من النظام على بعض المكاسب من خلال مساومته وتهديده بالمشاركة في احتجاجات الشارع المصري وهو ما يعني مضاعفة القلق لدى النظام والخوف من خروج الأمور من قبضته.

الثالث: أن هذه الفترة مناسبة تماما لتوجيه رسائل سياسية ذات مغزى لقوى الخارج وعلى رأسها البيت الأبيض، تتضمن خطابا سياسيا جديدا للجماعة يجعلها مستحقة لمكان بارز في صدر أية ترتيبات مستقبلية للمنطقة.

إزاء تلك الاعتبارات تسارعت وتيرة إنتاج الأفكار لدى العقل السياسي الإخواني وأفرزت خطة عمل تعمل في ثلاثة اتجاهات:

أ. النزول للشارع في مظاهرات حاشدة ولكن بمفردهم وأن تحتفظ التحركات الإخوانية بحاجز واضح بينها وبين مظاهرات حركة كفاية وغيرها من حركات التغيير.

ب. الانخراط في موجة تنسيق مع باقي القوى السياسية، وتكثيف ظهور رموز الجماعة في الفاعليات والمحافل السياسية والفكرية والثقافية وأحيانا الاجتماعية.

ج. الدخول بهدوء وحساب دقيق في حوارات مع أطراف خارجية على رأسها الإدارة الأميركية.

وفيما يلي نستعرض بإيجاز تفاصيل حركة الإخوان في كل اتجاه من تلك الاتجاهات ونتائجه:

أ. النزول للشارع والخروج في مظاهرات:

قرر الإخوان اعتماد هذا الأسلوب رغم ما ينطوي عليه من خطورة تتمثل في إثارة غضب الأسد العجوز الذي رغم كل شيء ما زال رابضا في عرينه متسربلا بجهازه الأمني الرهيب، بغرض درء اتهامهم بخيانة الجماعة الوطنية والهروب من مشاركتها الألم والتضحية وهي اتهامات كانت قد بدأت بالفعل تعلق بثوب الجماعة بعدما تناقلها نشطاء حركات التغيير وكتاب الرأي في مختلف الصحف.. ومن أجل ذلك نظم الإخوان عدة مظاهرات ضخمة، ولكن كما ذكرنا حرصوا على وجود مسافة بينها وبين مظاهرات حركات التغيير ومن هذه المظاهرات:

مظاهرات يوم ٤ مايو ٢٠٠٥: وهي المظاهرات الأكبر والأخطر منذ ميلاد الحراك السياسي المصري، وقد خرجت تلك المظاهرات في القاهرة و محافظات ومدن أخرى منها مدينة المنصورة التي سقط للإخوان فيها شهيد جديد هو الشهيد طارق الغنام.

مظاهرات القضاة: وهي المظاهرات التي خرجت لتجوب شوارع وسط القاهرة بجوار دار القضاء العالي لصد عدوان النظام على استقلالية القضاء ومكانة القضاة، حيث كان النظام يحاكم اثنين من رموز القضاة الإصلاحيين الذين قادوا انتفاضة القضاء ضد رغبة السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل في السطو على نادي القضاة.. والقاضيان هما المستشار هشام البسطويسي والمستشار أحمد مكي نائبا رئيس محكمة النقض.

ب. التنسيق مع باقي القوى السياسية وتكثيف ظهور رموز الجماعة في الفاعليات والمحافل الفكرية والثقافية وأحيانا الاجتماعية:

جاء ذلك التحرك من جانب الإخوان المسلمين لتحقيق عدة أمور استهدفتها الجماعة برغم كونها الحركة السياسية الأكبر والأكثر جماهيرية والأوسع من حيث القاعدة الشعبية والأوفر في عدد الأعضاء:

- الرد على اتهام الجماعة المستمر من قبل كافة التيارات السياسية بالاستعلاء والانعزالية وتفضيل العمل بمفردها بعيدا عن الصف الوطني - مع ملاحظة أن هذا الصف الوطني الواحد غير موجود أصلاً!! — وهو الاتهام الذي كان قد أثير مجددا مع إعلان مرشد الإخوان مبادرته للإصلاح في العام ٢٠٠٤.

- السعي للحصول (أو لاقتناص بشكل أدق) شرعية سياسية عملية واقعية على الأرض تعوض الجماعة عن الشرعية الرسمية المغتصبة من قبل النظام والتي يصر على عدم منحها إياها مهما تقربت منه وغازلته.

- أخذ اعتراف من كافة القوى السياسية الأخرى التي أغلبها أحزاب سياسية ورقية لا تسمن مصر سياسيا ولا تغنيها من جوع بقوة الجماعة وتواجدها في وضع أشبه بصفقة مضمونها: الشرعية مقابل الشارع! حيث تقر الأحزاب بقوة الجماعة مقابل أن تمنحها الجماعة التواجد في الشارع من خلال دعم فاعليات هذا التحالف أو التعاون بأعداد غفيرة من كوادر الإخوان.

من الفاعليات التي دخل فيها الإخوان في هذا الإطار:

١. طلبت الجماعة من الأحزاب السياسية الرسمية الكبرى المعارضة – الناصري والتجمع – في شهر فبراير ٢٠٠٥ الدخول في حوار سياسي موسع لبناء أرضية مشتركة لعمل سياسي موحد والاتفاق على حد أدنى من المطالب السياسية.

كان رد فعل الحزب الناصري معتدلاً، وأعلن نائب رئيس الحزب وقتها الأستاذ حامد محمود أن عدم اعتراف النظام بشرعية الجماعة لا يعني أنها غير موجودة واتفق حزبه مع الإخوان في ضرورة تجاوز الخلافات التاريخية وتوحيد جهود القوى السياسية في مواجهة النظام وفساده وسعيه لتوريث الحكم.

أما حزب التجمع، والذي يعتبره كثير من المراقبين فناء خلفيا للنظام الحاكم يرفع لافتة يسارية، فقد رفض أمينه العام وقتها د. رفعت السعيد التحالف مع الإخوان متذرعا بنفس التهم التقليدية التي تعود أن يرميهم بها في كتبه وفي صحيفة الأهالي التي يصدرها حزبه، وهي تهم من نوعية أن الإخوان ضد الوحدة الوطنية والمرأة، وأنهم يسعون لإقامة حزب على أساس ديني... إلى آخره، وهي اتهامات ينفيها واقع الإخوان خلال السنوات العشرين الأخيرة.

٢. حرص الإخوان على التواجد في كافة المحافل والمؤتمرات والمناسبات التي تناقش قضايا ذات صلة بملف الإصلاح في مصر، فعلى سبيل المثال شارك القيادي الإخواني المعروف د. عبد المنعم أبو الفتوح في مؤتمر "أولويات و آليات الإصلاح في العالم العربي" الذي عقد في الفترة من ٥ إلى ٧ يوليو ٢٠٠٦ و وزع بنفسه وثيقة إخوانية عنوانها: "المفهوم الإسلامي للإصلاح الشامل"، والجدير بالذكر أن هذا المؤتمر قاطعه عدد كبير من رموز العمل السياسي في مصر. أيضا، حضر القيادي والبرلماني الإخواني د. أكرم الشاعر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب مع أعضاء لجنة الحريات الدينية الأميركية، ومن المناسبات الاجتماعية التي حرص قيادات الإخوان على حضورها أيضا زفاف ابنة الممثل عادل إمام على نجل الإخواني نبيل مقبل، كما زار مرشد الجماعة رئيس الوزراء السابق د. عاطف صدقي عندما كان يتلقى العلاج في إحدى مستشفيات القاهرة.

ج. الدخول المحسوب بدقة في حوارات جانبية مع أطراف أجنبية:

كل المؤشرات ومعطيات الواقع تؤكد أن الإخوان لم يقصدوا بحواراتهم مع ممثلين عن أجنحة مختلفة في الإدارة الأميركية، أو ممثلين للاتحاد الأوروبي إبان حقبة الحراك السياسي، طرح نفسهم كبديل للنظام الحاكم في مصر.. فالخبرة السلبية للإخوان مع الضربات الأمنية التي تعود النظام على ردعهم بها بلا رحمة جعلتهم يدركون أن النظام إذا لمس أي سوء نية من ناحيتهم في تلك الاتصالات، فلن تقف قوة في وجهه إذا أراد الدخول في المزيد من حملات التنكيل بالجماعة، لكن غرض الإخوان الحقيقي من تلك الاتصالات كان استخدام الورقة الغربية في دفع النظام لفتح حوار مع الجماعة.

وقد أثمرت اتصالات الجماعة بالقوى الخارجية عن تحسين صورتها بدرجة كبيرة لدى مجموعة لا بأس بها من دوائر المثقفين والأكاديميين المحسوبين على المدرسة الغربية في التعاطي مع قضايا الإصلاح في الشرق الأوسط، وأفلحت تلك الاتصالات بنسبة لا بأس بها في محو الصورة التقليدية عن الجماعة لدى تلك الدوائر، من أنها جماعة إقصائية مناوئة للتطور الديمقراطي والحريات العامة.

وعلى سبيل المثال فقد كتب د. مأمون فندي الأكاديمي المعروف بتبنيه الرؤى الأميركية لقضايا العالم العربي في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٩ مايو ٢٠٠٥ مستنكرا حملات الاعتقال التي يتعرض لها الإخوان، ودعا لمنح الجماعة الشرعية السياسية ودمجها في التطور الديمقراطي، وحذر من أن البديل لذلك سيكون إما أبو مصعب الزرقاوي أو الشاب الذي فجر نفسه في ميدان عبد المنعم رياض في وسط القاهرة.

خريف سريع لنشاط الإخوان في الحراك السياسي

رغم كل شيء فقد ظل الإخوان يؤمنون كما أشرنا سابقا بأن النظام المصري مازال قويا، وما زال بالإمكان الوقوف معه على أرض مشتركة تحصل الجماعة بموجبها على بعض المكاسب..

أحد الروافد التي دعمت الرؤية الإخوانية هي حاجة النظام المصري الملحة لذهاب المصريين إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم في انتخابات الرئاسة الشكلية التي كان النظام يستعد لإجرائها في سبتمبر ٢٠٠٥، لذا فقد أجلت الجماعة إعلان موقفها من المشاركة في انتخابات الرئاسة حتى وقت قريب جدا من موعد إجراء الانتخابات لترى إلى أي مدى يمكن الوصول مع النظام لتفاهمات تستفيد منها الجماعة – على الأقل في تخفيف القبضة الأمنية عن كوادرها..

لذا فقد انهمكت قيادات الجماعة في وصلات من التصريحات التي استهدفت تهدئة السلطة والتي ترسل إشارات خفية لها تدعوها للحوار.

جاء ذلك لأن الكل كان يعلم حساسية هذه الانتخابات بالنسبة للنظام الحاكم وللقوى الدولية التي تراقب الوضع في مصر، رغم المعرفة المسبقة بأنها انتخابات شكلية محسومة مسبقا لصالح الرئيس

مبارك، فقد كانت انتخابات الرئاسة في سبتمبر ٢٠٠٥ هي الأولى التي يختار فيها الناخب المصري من بين عدة مرشحين، وهي أولى ثمرات تعديل المادة ٧٦ من الدستور والتي جرى الاستفتاء على نسختها المعدلة في ٢٥ مايو ٢٠٠٥.

لم تكن أعين الإخوان على يوم ٩ سبتمبر ٢٠٠٥ موعد انتخابات الرئاسة فقط، لكنها كانت تتجاوزه إلى شهر نوفمبر من العام نفسه حيث موعد انتخابات مجلس الشعب.

قبيل موعد انتخابات الرئاسة أعلن الإخوان موقفهم بأنهم لن يقاطعوا الانتخابات مثل حركة كفاية و باقي حركات التغيير، كما أنهم لن يدفعوا بمرشح لخوض تلك الانتخابات، لكنهم سيتركون لكوادرهم حرية اختيار المرشح الذي يشاءون.

وكانت تلك خدمة جليلة أسداها الإخوان للنظام الذي كان كل ما يتمناه هو أن يتوجه لصناديق الاقتراع أكبر عدد ممكن من الناخبين.

مرت انتخابات الرئاسة بسلام، ومثلما هو منتظر ظل مبارك في قصر الرئاسة، وجاء الدور على انتخابات مجلس الشعب التي خاضها الإخوان بعدد ضخم من المرشحين فاز منهم بعضوية المجلس ٨٨ عضوا، وهو أكبر عدد مقاعد فازت به الجماعة طوال تاريخها مع الانتخابات البرلمانية.

جاءت انتخابات مجلس الشعب دامية لأن النظام أذهله التقدم الساحق لمرشحي الجماعة في المرحلة الأولى لها، فاستعان كعادته بخياره الأمني المفضل.
وبدخول الإخوان مجلس الشعب في انتخابات ٢٠٠٥ يكون دورهم في الحراك السياسي قد انتهى فعليا!

المصادر:

- حسن البنا الرجل القرآنى، روبير جاكسون ترجمة أنور الجندى، دار النشر للجامعات أو المختار الإسلامى – القاهرة، مصر.

- الإمام حسن البنا بأقلام تلامذته، جابر رزق، دار الوفاء – المنصورة،مصر.

- عندما غابت الشمس، عبد الحليم خفاجى، دار الوفاء – المنصورة، مصر.

- الإخوان المسلمون والجماعة الوطنية في مصر، محمود سلطان، دار العلم والايمان – دسوق، مصر.

- مقالات الباحث بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام: خليل العناني بجريدة المصريون الإليكترونية

- أعداد جريدة المصري اليوم الصادرة عام ٢٠٠٥

- عمرو الشوبكي:مستقبل جماعة الإخوان المسلمين، سلسلة كراسات إستراتيجية، الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية- العدد١٦٣، مايو ٢٠٠٦

حرية العقيدة في مصر..

ضرورة لإنجاح مسيرة الإصلاح

دراسة وتحليل: بدر العبيدي

مدخل

يتناول هذا الفصل قضية الحريات الدينية في مصر، وهي من القضايا المثيرة للجدل والمثارة بشكل شبه دائم من قبل فئات وشرائح مختلفة داخل المجتمع المصري وخارجه أيضاً ولا ينجو أحد ممن تعرض لها من الانتقاد أو الاعتراض أياً كان ما كتبه عنها أو علق به عليها. ولما كان هذا الفصل هو جزء من حديث أشمل وأعم عن الحريات في مصر وما تعانيه من تقييد وتضييق، فإننا بالطبع لا نطمح إلى الإلمام بكل ما يتعلق بهذه القضية وبجوانبها المتشعبة في المساحة المخصصة لنا في هذا الكتاب. وعليه فقد آثرنا تناول هذه القضية من خلال مداخل محددة نعتقد أنها ستوضح – بقدر كاف – ما نود عرضه والحديث عنه في هذا الشأن.

أول مدخل سنتعرض من خلاله لقضيتنا هو الإطار أو الوضع التشريعي للحريات الدينية في مصر، ما هي النصوص التشريعية التي تتعلق بهذه القضية؟ وهل هي قاصرة على حماية وتنظيم الحريات الدينية في مصر؟ وإن لم تكن كذلك فأين القصور والخلل؟

ثم نتحدث عن حرية إقامة دور العبادة في مصر وتنظيمها، وما إذا كان هناك تمييز في التمتع بهذه الحرية بين المصريين، ونتعرض بعدها لحرية ممارسة الشعائر الدينية وما تلاقيه من تعنت ومضايقات – أحياناً – من قبل الدولة المصرية أو القائمين على شئونها.

ومن المداخل الهامة عند تعرضنا للحرية الدينية في مصر تناولنا لحرية الاعتناق والتحول من دين لآخر، وما نلمسه من مشاكل جمة تكتنفها.. لا تبدأ من نظرة المجتمع – السلبية غالباً – ولا تنتهي بمعوقات الاعتراف المدني من قبل الدولة بها.

وآخر المداخل التي نمر عبرها إلى قضية الحريات الدينية هو علاقة النظام السياسي المصري برجـال الدين، وقادة الرأي الدينيين ومدى تأثير مناخ الحرية الدينية بهذه العلاقة مداً وجزراً.

الإطار التشريعي

إن الدستور هو أسمى قاعدة تشريعية وعلى رأس الهرم التشريعي في مصر، والذي يجب أن تـأتي القوانين الشارحة له والمفسرة لقواعده متوائمة مع غاياته وأهدافه، كما أن المعاهـدات والمواثيـق الدولية التي توقعها الدولة تجري – بعد التصديق عليها – مجرى القوانين المحلية الـتي إذا لم تكـن متوافقة معها وجب تعديلها. وفي عرضنا للإطار التشريعي للحريات الدينية في مصر سنتناوله من هذا المنطق والمفهوم.

أولا: الدستور المصري

نصت المادة الأولى من الدستور عندما تم وضعه عام ١٩٧١ على أن "جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل علي تحقيق وحدتها الشاملة." وقد تم تعديل هذه المادة في مـارس ٢٠٠٧ لتـصبح "جمهورية مصر العربية نظامها ديمقراطي يقوم علي مبدأ المواطنة".

تنص المادة الثانية من الدستور المصري على أن "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع".

كما تنص المادة (٤٠) من دستور جمهورية مصر العربية على أن "المواطنون لدى القانون سـواء، وهم متساوون فى الحقوق و الواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصـل أو اللغة أو الدين أو العقيدة".

وتؤكد أيضاً المادة (٤٦) على حرية الاعتقاد، إذ تقول "تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية".

وقد عرّفت المحكمة الدستورية العليا فى مصر حرية العقيدة على النحو التالي: "حرية العقيدة في أصلها تعنى ألا يُحمل الشخص على القبول بعقيدة لا يُؤمن بها أو التنصل من عقيدة دخل فيها أو الإعلان عنها أو ممالأة إحداها تحاملاً على غيرها سواء بإنكارهـا أو التـهوين منهـا أو ازدرائها، بل تتسـامح الأديان فيمـا بينها ويكـون احترامها متبادلاً. ولا يجوز كذلك – للدولة – في المفهوم الحق لحرية العقيدة أن يكون تدخلها بالجزاء عقاباً لمن يلوذون بعقيـدة لا تصطفيها".*

وهكذا يتضح من مواد الدستور أنه لا تفريق بين المواطنين ولا تمييز بينهم على أساس الدين، كما أن حرية الإعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية هي حقوق أساسية قد كفلها الدستور.

لكن ما يثار من جدل حول المادة الثانية من الدستور وعمومية ألفاظها والخلاف الـدائر حـول الهدف من صياغتها بهذا الشكل هو شيء يمكننا تفهمه، إلا أن هذا لا ينفـي اتـساق الدسـتور المصري ونصوصه مع المبادىء العليا للحرية الدينية.

ثانيا: مواثيق وعهود الأمم المتحدة

وفقاً لنص المادة ١٥١ من الدستور والتي تنص على أن من حق "رئيس الجمهورية إبرام المعاهدات، وإبلاغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة." وعليه فإن كل ما وقعته الدولة المصرية وصدق عليه برلمانها ونشر بالجريدة الرسمية صار جزءاً من تشريعاتها وقوانينها المحلية الوطنية، وصار لزاما على الدولة أن تعدل من قوانينها بما يتماشى ويتوافق مع هذه النصوص الجديدة والمبادىء التي وقعت عليها، ومن هنا تأتي أهمية استعراض بعض من هذه المواثيق وما نصت عليه فيما يتعلق بقضية الحريات الدينية.

نبدأ هنا بإدراج المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تناولت قضية الحريات الدينية، وإن لم يكن الإعلان معاهدة ملزمة إلا أن التحدث عن حقوق الإنسان يوجب – بلا شك – ذكر الإعلان العالمي، وتنص المادة ١٨ منه على أن "لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة".*

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية هو أحد الاتفاقيات التي صدقت عليها معظم دول العالم، ومنها جمهورية مصر العربية التي صدقت على هذه المعاهدة الدولية بموجب القرار الجمهوري رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١م ونُشرت نصوصها في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤أبريل ١٩٨٢ م وتنص المادة ١٨ منه على أنه:

" ١. لكل إنسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين . ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو

معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

٢. لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

٣. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

٤. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة".

جاءت المادة ٢٧ من هذا العهد لتضمن للأقليات في المجتمع حقوق حرية العقيدة وممارسة الشعائر حيث نصت على:
"لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات إثنية [أي عرقية] أو دينية أو لُغوية، أن يُحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الأخرين في جماعتهم".

كما أن اللجنة المعنية بحقوق الانسان بالأمم المتحدة قد أقرت فى التعليق العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٣م:

"تميز المادة ١٨ حرية الفكر والوجدان والدين أو العقيدة عن حرية المجاهرة بالدين أو بالعقيدة، وهي لا تسمح بأي قيود أيا كانت على حرية الفكر والوجدان أو على حرية اعتناق دين أو عقيدة يختارها الشخص، فهذه الحريات تتمتع بالحماية دون قيد أو شرط...".*

وإذا أخذنا في الاعتبار ما ذكرناه آنفاً عن مكانة المعاهدات والاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الدولة في التشريع المصري، نجد أن هناك أساساً لمنظومة متكاملة لحماية الحريات والحقوق الدينية داخل مصر.

ثالثا: القانون المصري

أما فيما يتعلق بالقانون المصري فكثيرة هي القوانين التي يمكننا النظر إليها على أنها متعلقة بقضيتنا مثل قوانين الأحوال الشخصية وقوانين بناء دور العبادة وغيرها، سواء تعرضت بشكل مباشر أو غير مباشر لهذه القضية.

ونلاحظ أنه على الرغم من ظاهر النصوص الدستورية وكذلك المواثيق الدولية التي التزمت بها الدولة المصرية إلا أن القوانين في حالات عديدة تأتي لتعوق وتعطل ببيروقراطيتها روح هذه النصوص وقد تحولها في كثير من الأحيان إلى الضد والنقيض.

على سبيل المثال، فإنه على الرغم من صراحة نص المادة ٤٦ من الدستور المصري في تساوي المواطنين المصريين في حقوقهم مهما كانت اعتقاداتهم الدينية فإن القانون فرق بين المواطنين على أساس ديانتهم فيما يتعلق بحقهم في بناء دور عبادتهم، وهناك من الأمثلة الكثير والتي قد نتطرق لها لاحقاً.

من الجدير بالذكر أن الأمر لا يتعلق بطائفة أو فئة أو شريحة معينة وإنما هو يطول الجميع ولكن بأشكال مختلفة تبعاً للموضوع، كما لا يمكننا إغفال الحديث عن بعض الاعتراضات أو الاقتراحات التي تظهر بين الحين والحين فيما يتعلق ببعض النصوص الدستورية والتي من أبرزها المادة الثانية من الدستور المتعلقة بالشريعة الإسلامية وكونها المصدر الرئيسي للتشريع المصري، وإن كنا نرى أن أغلب الأطروحات المقدمة في هذا الصدد لم تثر حين تمت صياغة الدستور المصري عام ١٩٢٣ أو في عام ١٩٥٣ أو حتى عندما قام الرئيس الراحل "المؤمن" محمد أنور السادات بتعديله الشهير، والذي زاد فيه الحرفين (ال) إلى كلمة مصدر رئيسي للتشريع عام ١٩٧١.

ربما كان الداعي لإثارتها حالياً هو تنامي وجود وتأثير المتطرفين والمتشددين على الساحة الدينية وتغلغلهم وانتشار أفكارهم على المستوى المجتمعي، وبالتالي السياسي، مما حدا بالبعض إلى التصريح علناً عن خوفه من وصول المتشددين للحكم واستخدامهم القواعد الدستورية في العصف بحريات الأقليات الدينية داخل الوطن.

إلا أن الحديث بهذا الشكل قد يوحي بأن الأغلبية المسلمة داخل الدولة بعيدة عن الإضطهاد أو التمييز أو التضييق على حرياتها الدينية على العكس من الأقليات الدينية الأخرى، ومع قليل من التفكير والتأمل والنظر إلى الأمور بحياد وموضوعية، نجد أن النظام الحاكم في مصر لا يستثني أحداً، كما يمكننا القول بأن الحريات الدينية في مصر لا تعاني من التضييق عليها وتقييدها بمنأى عن الحريات العامة، وعلى جميع المصريين على حد سواء.

أولاً: المسلمون

يشكل المسلمون غالبية سكان الدولة، إلا أنهم يعانون في كثير من الأمور المتعلقة بممارسة ديانتهم ونوجزها فيما يلي:

١. حرية إقامة دور العبادة

تمتع المسلمون لسنوات بحرية بناء دور عبادتهم، وإن كانوا قد تعرضوا لمشاكل فإنها تصنف بأنها مشاكل بيروقراطية لكن المبدأ الأساسي هو حرية بناء المساجد، غير أن القانون المنظم لبناء دور العبادة الخاصة بالمسلمين قد تغير واعتبره المسلمون تغييراً أدى لتعسير إجراءات البناء، حيث أقر مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠٠١ عشرة شروط لبناء المساجد يلتزم بها أي متبرع يرغب في بناء مسجد والإخلال بأي منها يمنع بناء المسجد وهي:

١. أن تكون المنطقة في حاجة حقيقية للمسجد المراد إنشاؤه بها وذلك بسبب الكثافة السكانية التي لا تستوعبها المساجد المقامة فعلاً.
٢. مراعاة ألا تقل المسافة بين المسجد القائم والمسجد المزمع إنشاؤه عن ٥٠٠ متر.
٣. ألا يقام المسجد على أرض مغتصبة أو على أرض متنازع على ملكيتها.
٤. أن يلتزم من يتطوع ببناء المسجد بالرسومات والتصميمات الهندسية التي تعدها وزارة الأوقاف مجاناً بما يتناسب مع الموقع والمساحة والتكاليف المقدرة للمشروع.
٥. ألا تقل مساحة المسجد عن ١٧٥ متر مربع ويشترط بناء دور أرضي تحت المسجد يخصص لمزاولة أنشطة خدمية اجتماعية وصحية وثقافية وتنموية مع مسكن للإمام.
٦. يمنع منعاً باتاً إقامة مساجد أو زوايا تحت العمارات السكنية ولا يجوز إقامة مساجد أو زوايا على شواطىء النيل أو الترع إلا بموافقة صريحة من وزارة الري والأشغال العامة وذلك بالإضافة إلى توفر الشروط الأخرى.
٧. بالنسبة للمسجد المزمع إقامته على أرض زراعية يتعين قبل اتخاذ أي إجراء الحصول على قرار بتبوير المساحة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

٨. لا يجوز التصريح من الجهات المختصة في المحليات بإنشاء المسجد إلا بعد الموافقة الصريحة من وزارة الأوقاف بعد التحقق من ملائمة الموقع والحاجة إلى هذا المسجد.

٩. يتعهد المتبرع ببناء المسجد بإيداع مبلغ مبدئي لحساب بناء المسجد لا يقل عن ٥٠ ألف جنيه دليلاً على الجدية في العمل.

١٠- يتم التوجه إلى مديرية الأوقاف بالمحافظة لاستيفاء هذه الشروط وملء النماذج والإقرارات الموجودة بالمديرية.

يعتبر بعض المسلمين هذا القرار بالإضافة إلى ما وضعه من عراقيل في سبيل بناء المساجد أنه خطوة أعطت للأمن صلاحيات أوسع ومكنته من إحكام قبضته الحديدية على هذا الملف لإضعاف قدرة الجماعات الإسلامية – من وجهة نظر أجهزة الأمن – على تكوين خلاياها وبناء أماكن العبادة وتطويرها لتجمع مؤيديها ومناصريها بداخلها كبؤر للحشد والتأييد والتوجيه، مما يعني تسييس هذا الأمر وإخراجه من دائرته الطبيعية خصوصاً في ظل سعي وزارة الأوقاف الذي لا يكل في تأميم وضم المساجد والزوايا الأهلية لها ولرقابتها.

وإذا لم يكن الأمر عسيراً بدرجة أو بأخرى داخل المدن فإن صعوبة تحقيق هذه الشروط يتجلى في المناطق النائية والريفية والتجمعات قليلة العدد في بقاع عديدة داخل مصر.

وإذا كان القرار الخاص ببناء المساجد لم يفصل بين ما هو سني وما هو شيعي فإنه من نافلة القول إن أبناء المذهب الشيعي محرومون أساساً من وجود مساجد "حسينيات" خاصة بهم وبمذهبهم على الرغم من أن المساجد التي كانت نشأتها شيعية كثيرة في التاريخ المصري الإسلامي وأشهرها الجامع الأزهر الذي بناه الفاطميون عند تأسيس مدينة القاهرة ونسب اسمه إلى السيدة فاطمة الزهراء ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم وزوجة الخليفة الراشد علي بن أبي طالب.

ويذكر الدكتور أحمد راسم النفيس وهو من الشخصيات المعروفة باعتناقها المذهب الشيعي في أحد مقالاته، "زعم القوم أن الدكتور أحمد راسم النفيس أحد علماء الشيعة في مصر قد أسس مسجداً لأتباع المذهب تحت مترله لإقامة الصلوات على المذهب الشيعي، بينما هي شقة في الدور الأرضي حولها صاحب العقار إلى زاوية أصبحت تابعة للأوقاف منذ عهد بعيد، ثم قامت الأجهزة بتسليمها إلى المتطرفين يلقون فيها الدروس والخطب المنددة بالشيعة".*

يتضح جلياً من كلماته مدى الاستنكار لدى المجتمع المصري لكون هناك مسجداً يخص الشيعة وتحول الأمر لتهمة يجب على الشيعة أن ينفوها عن أنفسهم، هذا فيما يخص أحد رجال الشيعة المصريين أما عن الموقف الرسمي فقد قال الشيخ شوقي عبد اللطيف وكيل وزارة الأوقاف ورئيس القطاع الديني في تصريح له "إن الوزارة لن توافق مطلقاً على تخصيص مساجد شيعية في مصر خاصة أن المصريين بكل فئاتهم يعتنقون المذهب السني الذي يسير عليه أغلبهم منذ فترة طويلة".*

وفي هذا التصريح يعمم الشيخ فيقول إن كل المصريين يعتنقون المذهب السني في إنكار للوجود الشيعي في مصر ثم ما يلبث أن يقول "أغلبهم" — وهي كلمة تختلف كثيراً في معناها عن كلهم — يسيرون عليه منذ فترة طويلة في إعلان صريح عن عدم وجود حق للأقلية الشيعية — في وجهة النظر الرسمية — في بناء دور عبادتها.

في حين أقر محمد الدريني رئيس مجلس رعاية آل البيت "بأن المجتمع الشيعي في مصر لا يكشف عن نفسه مرجعا ذلك إلى الخوف من الاضطهاد الذي يتعرض له الشيعة المصريون خلال الربع قرن الماضي، ويكفي الإشارة إلى الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب في أعوام ١٩٨٨ و٨٩ و٩٤ و٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤.. فكان الناس يهربون بمذهبهم، أضف إلى ذلك حالة العداء المنتشرة من خلال آلاف الجمعيات الشرعية التي تنتهج المذهب الوهابي، وأيضا جماعات العنف الأخرى التي تناوئ الشيعة العداء الشديد، ويكفي الإشارة إلى أن تلك الجماعات والفرق أول

دروس تقدمها لأبنائها هو الحقد على الشيعة وخروجهم من الملة، مما يحدث صدامات، وهذا دعا الشيعة هنا إلى عدم الإفصاح عن هويتهم إطلاقاً".*

على الرغم من أن المساجد في الإسلام واحدة والقبلة موحدة، إلا أن عدم تقبل المسلمين السنة لأداء الشيعة طقوسهم أو شعائرهم معهم داخل المساجد يجعل الحديث عن مساجد خاصة بالشيعة أمراً مطروحاً للجدل والنقاش.

٢. حرية ممارسة الشعائر

لاتصال الحديث عن المساجد، فمن المنطقي الانتقال للحديث عن شعيرة الصلاة وهي عماد الدين لدى المسلمين، وكما ذكرنا في تناولنا لقضية حرية إقامة وبناء المساجد فإن الشيعة هم أكبر المتضررين لأن شعائرهم لا تقام علناً في أي مكان، حيث أن الصلاة في مصر تقام على المذاهب السنية الأربعة فقط: الحنفي، الشافعي، الحنبلي، والمالكي.. بينما يقيم أصحاب المذهب الجعفري صلاتهم في بيوتهم خلسة، وما دون ذلك فإن الدولة تستطيع بكل بساطة أن توجه التهم على أساسه.

فقد اتهمت تحريات مباحث أمن الدولة الزعيم الشيعي محمد الدريني بعدم تلاوة الفاتحة في الركعة الثالثة من الصلاة!*

وهكذا وُضعت – في مذهب أمن الدولة – أدق تفاصيل العبادة بين المرء وربه مجالا للبحث والتفتيش، فإذا وجدوا فيها ما يخالف رأيهم – وليس رأي الأزهر – اعتبروه جريمة توجه التهم على أساسها.

وفي محاولة لإقامة الشعائر – كما تتواتر الحكايات والأخبار– ما ذكر عن قيام "شخص يدعى علي خليل بمحافظة البحر الأحمر بالصلاة على شقفة يطلق عليها التربة الحسينية وهي خاصة بالشعائر الشيعية فقط وعندما رآه أخوه المنتمي للمذهب السلفي، قام بإبلاغ مديرية الأوقاف عنه والتي قامت بندب مسئول لرد الشيخ علي خليل عن طريقته في الصلاة! وحينما لم تفلح معه المحاولات وصل الأمر إلى مباحث أمن الدولة التي داهمت مترله هو ومجموعة أخرى بتهمة الانضمام إلى تنظيم شيعي!*

حكايات كهذه وأخريات متواترات تدلنا على أن الشيعة ليسوا فقط ممنوعين من أداء شعائرهم، وإنما معرضون للاعتقال – أيضاً – إن أقاموها علناً، ولذلك فقد كان لزاماً عليهم إخفاء الهوية الشيعية ضماناً لسلامتهم، كل هذا رغم صدور فتوى في أوائل ستينيات القرن الماضي لشيخ الأزهر – آنذاك – محمود شلتوت بأن "مذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعاً كسائر مذاهب أهل السنة"، ثم عاد شيخ الأزهر الحالي محمد سيد طنطاوى، فقام بتأكيد استمرار العمل بالفتوى فى يناير ١٩٩٧ عقب القبض على مجموعة من الشيعة فى مصر وقتها.*

وحديثنا عن الحجاب ليس ببعيد عن نطاق حرية الممارسات الدينية وما يتعلق منها بالمظاهر، وقد تعرضت المحجبات في بعض الوظائف لاضطهاد شديد وتمنع مرتديات الحجاب من مزاولة أعمالهن بشكل طبيعي، وقد تم الاعتراض على هذا الاضطهاد فوصل بعضه إلى ساحات المحاكم، والبعض الآخر اكتفى بالإعلان عن نفسه في وسائل الإعلام.

في عام ٢٠٠٥، وعلى إثر دعوة قضائية ألغت محكمة القضاء الإداري في الإسكندرية قرارا أصدره وزير الإعلام بمنع المذيعات المحجبات من العمل في برامج التلفزيون، وقضت المحكمة بأن قرار وزارة الإعلام يخالف المادة ٤٧ من الدستور التي تنص على حرية الدين، ورفض التلفزيون الحكومي الامتثال للحكم القضائي الصادر في ٢٠٠٥، وفي مارس ٢٠٠٧ قالت المحكمة للمذيعتين هالة المالكي وغادة الطويل إنها سبقت أن عالجت القضية، ولا يمكنها أن تفعل شيئا لإنفاذ حكمها، وفي إبريل ٢٠٠٧ ذكرت المذيعتان هالة المالكي وغادة الطويل أنهما ستسعيان إلى استئناف الحكم.. وفي ٢١ يونيو من عام ٢٠٠٧ قدمت هالة المالكي برنامجا في التلفزيون الحكومي وهي ترتدي الحجاب، وقال هاني جعفر، المسئول التنفيذي، إنه منح قرار لهالة المالكي بارتداء الحجاب.*

هناك نقطة أخرى ليست بهذه الحدة والوضوح فيما يتعلق بحرية المسلمين في ممارسة شعائرهم لكنها مطروحة بشكل أو بآخر، وإن كان يرى الكثيرون أنها لن تتحقق إلا أن مجرد الحديث عنها يكفي لإثارة المخاوف، وهي الحديث عن تحديد عدد مرات الحج أو العمرة ويبرر المنادون بهذه الفكرة ما ينتج عن تكرارها من تبديد للعملة المصرية وإضعاف الاقتصاد المصري!

فهل ستدخل شعيرة الحج المقدسة لدى المسلمين هي الأخرى نطاق التضييق والتقييد؟ أشك كثيراً في هذا، على الأقل خلال المدى المنظور، لكن النظام المصري – كما عودنا – يصعب التنبؤ بأفعاله.

٣. علاقة النظام السياسي برجال الدين وقادة الرأي

نظل في هذه النقطة أيضاً على فكرة التقسيم السياسي والمذهبي، فبالطبع تختلف العلاقة بين رجل دين في جماعة يعترف النظام بها ورجل دين في جماعة لا يعترف بها، وإذا كانت وزارة الأوقاف

هي المكان الرسمي للموافقة على أئمة المساجد حيث أنهم – كما هو مفترض – تابعون لـوزارة الأوقاف، إلا أن الأمر الواقع هو أن أمن الدولة هو المكان الحقيقي للموافقة على إمام أو رفضه، بينما يظل الشيعة بلا رجال دين ولا أئمة حيث لا مساجد لهم من الأساس، بينما يبرز قادتهم الدينيون ومن أبرزهم دكتور محمد راسم النفيس والزعيم الشيعي محمد الدريني رئيس مجلس رعاية آل البيت والذي تعرض أيضا لإعتقال طالت مدته إلى سنة ونصف حسب تصريحاته وطلب منه الأمن كشف بأسماء ١٠٠ ألف شيعي، وذلك في أثناء التحقيق معه والذي استمر أكثر من شهرين وهو معصوب العينين حافي القدمين.*

وبالنسبة لقادة جماعة الإخوان المسلمين فإنهم – ربما – اعتادوا الاضطهاد حيث يتعرضون لحملات اعتقال دائمة، وقد تم تقديم عدد منهم للمحاكمة العسكرية وصدرت ضدهم أحكام بالسجن تراوحت بين الثلاث سنوات والعشر سنوات، وذلك على الرغم من حدوث انفراجة بالنسبة لهم، حيث سمحت لهم الحكومة بتسيير مظاهرات ومؤتمرات إنتخابية استطاعوا بعدها النفاذ إلى مجلس الشعب بتمثيل ٨٨ عضو من الجماعة، وهذا العدد هو سابقة كبرى بذاته.

٤. حرية الاعتناق والتحول وإشكالية الاعتراف المدني

بدأت أصوات قليلة تعلو في الآونة الأخيرة مطالبة بحرية الاعتناق، والذي يؤدي إلى تدين صادق جاء نتيجة الاختيار الحر الواعي لينتمي كل شخص إلى دينه عن اقتناع وفي ظروف موضوعية وليست قسرية.

في مجتمع أغلبيته مسلمة ويولد فيه الناس على دين الآباء، يصعب جدا تحول شخص مسلم إلى دين آخر، غير أن التحول من الإسلام إلى المسيحية هو حادثة متكررة، صحيح أنها لا تعدو أكثر من كونها حادثة إلا أنها متكررة. وبينما كانت تتكرر قديماً دون علم أحد سوى بتناثر خبر من هنا

وخبر من هناك فإنها الآن في هذا العالم المفتوح تحدث ليعرف بها العالم بعد قليل لتصبح تلك الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ فترة شائكة بعمر المتحولين وأسرهم ورجال الدين والمجتمع بأسره.

على الرغم من أن القانون المصري لا ينص على فرض أي عقوبة على الردة، إلا أن محامي الدولة دفعوا في قضايا تغيير الديانة، أيدتهم أحكام بعض المحاكم بأن الردة "في معني الموت ومترلته" فبناء عليها يحرم المرتد من الكثير من الحقوق المدنية، منها على سبيل المثال حقه في الزواج أو في حضانة الأطفال، أو الحق في الميراث.*

وبهذا فإن الوضع القائم وما تقوم وزارة الداخلية بتنفيذه لا يعطي للمسلم حق التحول من دينه إلى دين آخر، على الرغم من أنه أساساً – طبقاً للوضع المصري – لم يختر هذا الدين وإنما فرضه عليه الظرف التاريخي لعائلته. فهو أولا على المستوى الديني عليه حكم "الردة" وعلى المستوى القانوني لا يستطيع الحصول على أوراق تثبت دينه الجديد على الرغم من قاعدة التزام مصر بالمعاهدات التي تنص على حرية الاعتقاد والتحول! وقد قضت محكمة القضاء الإداري في قضية محمد حجازي المتحول من الإسلام إلى المسيحية والذي يطالب بتغيير خانة الديانة في بطاقته الشخصية، برفض الدعوى بعد سبعة أشهر من رفع القضية واعتبر الحقوقيون المصريون هذا الرفض بمثابة خسارة لمصر ولحرية الاعتقاد.*

والحال ليس أفضل بكثير بالنسبة للمسيحيين الذين تحولوا للإسلام ثم أرادوا العودة للمسيحية وعندما حاول هؤلاء المواطنون المصريون التأكيد على مسيحيتهم، دفع محامو الدولة في هذه القضايا بأن هؤلاء الأشخاص "مرتدون" بموجب الشريعة الإسلامية، وأنه بذلك يحق للدولة أن تمتنع عن الاعتراف بديانتهم الجديدة أو إعطائهم أي حق يتعلق بتغيير الديانة.*

وفي ٢٢ من فبراير من عام ٢٠٠٧، صدر حكم بالسجن ٣ سنوات على المُدوِّن عبد الكريم نبيل سليمان، الذي تضمنت مداخل مُدوّنته انتقادات شديدة اللهجة لشعائر الإسلام والنظام التعليمي السني المتبع في الأزهر، بتهمة ازدراء الإسلام.

أيضاً وكما هو متضح مما سبق فإنه ليس للمسلم السني أن يتحول إلى المذهب الشيعي لأن المذهب الشيعي "جريمة" لم ينص عليها القانون، وإنما نصت عليها الاعتقالات والملاحقات الأمنية، وعلى الرغم من الإحساس العام بالنبض الشيعي في البيوت المصرية إلا أن أحداً لم يرصد ارقاماً لتحولات من المذهب السني إلى المذهب الشيعي، وإذا كان هذا التحول محسوساً لدى بعض المراقبين فإن نشر قصة علي خليل السابق ذكرها كفيلة بأن تجعل كل متحول حريص على عدم الإعلان عن شيعيته خاصة وأن المبلغ في تلك الحاله كان شقيقه!

إن الانفتاح الإعلامي وفر مساحة للشيعة لنشر حقيقة مذهبهم وأفكارهم والتي كانت قد صودرت ولم يسمح لها بالتواجد في الأسواق على شكل شرائط وكتب.وكذلك فإنها سمحت لهم بالرد على حملات التشويه الضخمة الموجودة على أشرطة كاسيت وكتب وقنوات فضائية وخطب مساجد!*

هذا التصحيح للصورة الشيعية يضاف إلى "المواقف الشيعية التي جاءت قريبة إلى الأمنيات العامة" فإيران الدولة الشيعية كانت لها الكثير من المواقف الجيدة تجاه القضايا المركزية العربية تجاوزت الكثير من النظم و"حزب الله" اللبناني كمنظمة أصبح يصنف لدى الغالبية العظمى على أنه منظمة رائدة في المقاومة العربية، تحوز الإعجاب في وقت لا يجد المواطن العربي شيئاً آخر يستحق هذا الإعجاب.*

كل هذا قد أدى إلى تحولات مذهبية، وإن ظلت هذه التحولات بداخل الإطار العام للدين الإسلامي، إلا أنها قد تجاوزت الإطار الحكومي المحدد.

ثانياً: المسيحيون:

لا يمكننا أن نعبرعن المسيحيين – ونحن مرتاحون- بكلمة "أقلية" فعلى الرغم من أن عددهم يتراوح بين ٦% - ١٢% إلا أن هذا لا يبرر التعامل معهم على هذا الأساس إلا بمفهوم الأقلية العددية فقط، وربما يرجع هذا الفارق في التقدير إلى عدم وجود إحصائيات رسمية صادرة من الدولة في هذا الصدد وهو ما يطالب به غالبية المثقفين والمهتمون بالشأن القبطي علاوة على ما طالب به البابا شنودة نفسه.*

وإن كانت غالبية المسيحيين المصريين تنتمي إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلا أن هناك الكثير من الطوائف المسيحية الأخرى منها الطائفة البروتستانتية التي تشمل ١٧ ملة إلى جانب عدد من الكنائس كالكنيسة الكاثوليكية والمارونية والأرمينية الرسولية وغيرها، وتعترف لهم الدولة المصرية بهذه المذاهب والانتماءات الدينية معترفة بحقهم في ذلك.

لذلك فلا ينطبق على المسيحيين المصريين ما ينطبق على الأقليات الدينية أو العرقية في أي مجتمع و لكننا يمكننا فهم ما يعانيه المسيحيون في إطار التضييق والقمع الذي يمارسه النظام على المواطنين كافة دون تمييز بينهم على أساس ديني، وإن كنا لا ننكر أن هناك عدداً من القضايا التي ينبغي معالجتها على هذا الأساس ومنها – مثلاً – ما يتعلق بحرية بناء الكنائس وإقامة دور العبادة.

١. حرية إقامة دور العبادة

حوادث كثيرة تشهد على عدم وجود حرية كاملة للمسيحيين في إقامة دور عبادتهم، منها مثلاً ما نشر عن أزمة بين حي البساتين ومطرانية المعادي.

تعددت وتنوعت التشريعات المنظمة لبناء الكنائس في مصر ابتداء من العام ١٨٥٦ ميلادية حتى العام ٢٠٠٥ على النحو التالي:

عام ١٨٥٦ صدر المرسوم العثماني المعروف باسم الخط الهمايوني.

عام ١٩٣٤ قرار العزبي باشا وكيل وزارة الداخلية.

في شهر فبراير ١٩٣٤ أصدر العزبي باشا وكيل وزارة الداخلية شروطا عشرة للتصريح ببناء الكنائس، يحتم عليها استيفاء البيانات التالية: مستندات الملكية للأرض وحالتها (زراعة أو فضاء)، مقدار وبعد الكنيسة عن المساجد والأضرحة الموجودة بالناحية، وجود الأرض في منطقة المسيحيين أو المسلمين، هل توجد للطائفة المذكورة كنيسة أخرى في هذه البلدة، ما عدد أفراد الطائفة الموجودين بهذه البلدة، إذا تبين أن المكان المراد بناء الكنيسة عليه قريب من جسور النيل والترع والمنافع العامة، يؤخذ رأي المصلحة المختصة في ذلك، يعمل محضر رسمي عن هذه التحريات ويبعث به إلى الوزارة، يجب علي الطالب أن يقدم مع طلبه رسما عمليا يوقع عليه كل من الرئيس الديني العام والمهندس المختص وعلى الجهة المنوطة بالتحريات أن تتحقق من صحتها.

عام ١٩٧٦ القانون رقم ٦٠ في شأن توجيه أعمال البناء (تشمل المباني المقامة لممارسة الشعائر الدينية):

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٣٧ في ٩ سبتمبر ١٩٧٦ شأن توجيه أعمال البناء، ويسري هذا الحكم في عموميته وشموله علي المباني المقامة لممارسة الشعائر الدينية. إلا أن هذا القانون لم يتضمن نصا يلغي القرارات السابقة.

عام ١٩٩٨: قرار جمهوري رقم ١٣ بتفويض المحافظين بإصدار قرارات خاصة بترميم الكنائس:

القرار الجمهوري رقم ٤٥٣ لعام ١٩٩٩ الذي منح الجهة الإدارية المختصة بشؤون التنظيم في كل محافظة، الترخيص لترميم دور العبادة القائمة حاليا.

القرار الجمهوري رقم ٢٩١ لعام ٢٠٠٥ الذي فوض المحافظين في الموافقة علي بناء أو إجراء توسعات في كنيسة قائمة:

وربما يأتي في هذا السياق الحكم الذي صدر في القضية رقم ٦١٥ لسنة ٥ القضائية بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذي أصدره الفقيه الدستوري عبد الرازق باشا السنهوري رئيس مجلس الدولة، والذي جاء فيه: إن اشتراط ترخيص في إنشاء دور العبادة علي نحو ما جاء في الخط الهمايوني لا يجوز أن يتخذ ذريعة لإقامة عقبات لا مبرر لها دون إنشاء هذه الدور مما لا يتفق مع حرية إقامة الشعائر الدينية، إلا أنه بات معلوماً أن الأحكام القضائية التي تصدر على غير هوى السلطة في مصر ونظامها الحاكم لا يتم الالتفات إليها ولا يعتد بها وهي ممارسة يبدو أن النظام المصري يتوارثها ويتمسك بها كلما تقدم به العمر.

من التعليقات البارزة علي الخط الهمايوني ما ورد في تقرير الحالة الدينية في مصر*:

أ. إن الخط الهمايوني مثله مثل أي خطاب يصدر عن رئيس دولة ليست له صفة التشريع الملزم، خلافا للفرمان أو الدكرتيو، فكل منهما قانون بمعنى الكلمة، ويؤكد هذا المعنى أيضا أنه ليس مصاغا في مواد أو نصوص منطبقة كما هو الشأن في التشريعات وإنما مكتوب بصيغة خطاب.

ب. إن "الوقائع المصرية" وهي الجريدة الرسمية المتخصصة لنشر القوانين والتشريعات، كانت قد بدأت في الصدور منذ سنة ١٨٣٠ أي قبل ٢٦ عاما من صدور ذلك الخط الهمايوني، وبالتالي فإن لم تكن قد نشرته في حينه فإنه لا يكون قد اكتسب صفته كتشريع ملزم ولا يفترض علم الكافة به، وهذا النشر لم يقم دليل عليه حتى الآن.

ج. إن مصر وإن كانت وقت صدور الخط الهمايوني سنة ١٨٥٦ ولاية تابعة للدولة العثمانية، إلا أنها كانت تتمتع باستقلال تشريعي بالرغم من التبعية السياسية، الأمر الذي يكون معه ذلك الخط الهمايوني مجردا من أي قيمة تشريعية ملزمة بالنسبة لمصر.

د. إن القرارات الجمهورية الحديثة الصادرة بالترخيص ببناء وتجديد الكنائس وملحقاتها، فإنها وإن كانت من الناحية الفعلية تلتزم بمضمون ما تضمنه الخط الهمايوني في هذا الصدد من قيود إلا أنها من حيث الظاهر لم تشر إليه.

ورغم القوانين التي فوضت المحافظين والتي تحمل في ظاهرها فكرة تيسير البناء، إلا أن الواقع أثبت أن تيسيراً لم يحدث، وأن الأمر برمته لا يعدو أكثر من كونه محاولة لتجميل قبح باد على وجه النظام. حوادث عدة يمكن ذكرها في هذا الصدد منها حادثة دير الأنبا بلامون، السائح بمنطقة القصر، والصياد مركز نجع حمادي محافظة قنا وهو دير مشيد منذ القرن الرابع الميلادي، وبناءً على احتياج شديد لوجود استراحة لإقامة زواره تقدم القمص شنوده شفيق صليب كاهن كنائس الدير بطلب لمحافظ قنا مرفق به الأوراق والخرائط المساحية، وبالفعل جاء الرد للكاهن ولكنه أتى بعد ثلاث سنوات!

أتى خطاب الوحدة المحلية بعد دهراً يحمل كفراً؛ حيث جاء هذا الخطاب ليطلب مستندات الملكية للدير الذي يرجع إلى القرن الرابع الميلادي!*

وإذا كانت تلك الحادثة من نوع الهم المضحك فإن الحادثة التالية يمكن تصنيفها بأنها هم يغضب ويخلق أجواء من التعصب حيث فوجىء القائمون على مطرانية المعادي أثناء العمل ببعض الإصلاحات والتركيبات في مدخل الكنيسة بقوة من حي البساتين تضرب العاملين وتستولي على

ماكينة لحام وسقالات حديدية وألواح خشب وقام أحد المهندسين بتمزيق الستائر بجذبها على الأرض!

كل هذا رغم أن تلك الأعمال لم تبدأ إلا بعد الحصول على موافقات أمن الدولة!*

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن التغيرات التي طرأت على القوانين الخاصة ببناء الكنائس في هذا التدرج الإيجابي الذي بدأ من الخط الهمايوني إلى أن وصل بالقرار إلى أيدي المحافظين قد تم إفراغها من مضمونها وستظل على هذه الحالة طالما بقي هذا الملف وغيره في أيدي الأمن. إن المجهودات التي بذلتها المسيحية المصرية متمثلة في الكنيسة والعلمانيين من المسيحيين المصريين من أجل تعديل قوانين بناء الكنائس قد أتت ثمارها فعلاً، ولكن تفعيل هذه القوانين والوصول لروحها لن يتم فعلياً دون إبعاد الأمن عن تلك الملفات.

٢. حرية ممارسة الشعائر

الصلاة داخل الكنائس وإقامة قداس الأحد، الاحتفال بالأعياد المسيحية، كل تلك الشعائر وغيرها تقام بحرية تامة وليس عليها أي قيد من أي نوع كذلك فإن الشئون الداخلية للكنيسة لا يتم التدخل فيها بأي شكل من الأشكال، فكل ما يتعلق بإدارة الكنائس ورجال الدين المسيحيين هو راجع للكنيسة الأم وفقط، و لم يتم رصد أي تدخل من الجهات الأمنية في هذه الشئون.

وإذا كان لدى المسيحيين المصريين – أو لدى بعض منهم – شعوراً بالاستياء لما يعانونه من مشكلات خاصة كتلك التي تظهر عند كل إصلاح أو ترميم – مهما كان بسيطاً – بدور عبادتهم – ولهم الحق في هذا – إلا أن لهم أيضاً كل الحق أن يبتهجوا بكونهم الفئة المصرية الوحيدة التي نجت من مشكلات ممارسة الشعائر الدينية التي تتراوح بين التضييق أحياناً والمنع أحايين أخرى.

٣. علاقة النظام السياسي برجال الدين وقادة الرأي

لا يتم التدخل بأي شكل في اختيار رجال الدين المسيحيين، حيث أنها مسألة كنسية بحتة ليس للدولة ولا لجهاز الأمن أي سلطة عليها مما يعطي استقلالية تامة للمسيحيين المصريين وكنيستهم، فهم بعيدون عن منظومة المراقبة والاضطهاد، غير أن علاقة الدولة بالكنيسة ذات طابع خاص، فالبابا شنودة الثالث هو الممثل السياسي للمسيحيين المصريين، ورغم رفض العلمانيين المصريين لهذه الهيمنة التي فرضها البابا شنوده، إلا أن هذا لم يحول دون استمرار هذا الوضع ليمتلك المسيحيون حرية جزئية في الممارسة السياسية نتيجة لتبعيتهم للكنيسة الممثلة في البابا شنودة والذي اتخذ موقفاً مؤيداً للرئيس مبارك في انتخابات الرئاسة ليلتزم أتباع الكنيسة به.

لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل الأمر إلى توقيع عقوبة على القس فلوباتير جميل استمرت لأكثر من عام ونصف بسبب تأييده للدكتور أيمن نور مرشح حزب الغد والمنافس القوي في الانتخابات الرئاسية، وعلى الرغم من أن البابا شنودة قد قرر عودة القس فلوباتير جميل إلى العمل وقبل انتهاء مدة العقوبة، إلا أن هذا أيضاً كان في سياق رسالة موجهه إلى النظام مفادها أن الكنيسة ستتراجع تدريجيا في سياسة التوافق مع الدولة. وذلك لإحساس الكنيسة بالصدمة من موقف الحزب الوطني منها، موضحا أن العفو عن فلوباتير يحمل رسالة للحزب الحاكم تماما مثلما حمل إيقافه رسالة مختلفة.*

٤. حرية الاعتناق والتحول وإشكالية الاعتراف المدني

خلال عام ٢٠٠٧، استمرت جماعة "شهود يَهْوه" في مخاطبة الحكومة للموافقة على طلب منح التسجيل القانوني لهم، لكن لم يتم إحراز أي تقدم، وزار ممثلون عن مقر "شهود يَهْوه" بنيويورك،

برفقة زملاء لهم من أوروبا، المجلسَ القومي لحقوق الإنسان والجامعة العربية وغيرهما، وقامت عناصر من مباحث أمن الدولة باعتقال أحد أفراد "شهود يَهْوه" والاعتداء الجسدي عليه ومحاولة تجنيده كمخبر خلال الفترة التي شملها التقرير، وفي عام ٢٠٠٥ أفاد "شهود يَهْوه" أن أحد أعضائها تم اعتقاله والاعتداء عليه من قبل عناصر من مباحث أمن الدولة (انظر قسم الإنتهاكات). وتم حظر "شهود يَهْوه" في البلاد وواجهوا درجات متفاوتة من المضايقات والرقابة من قبل عناصر من الحكومة منذ عام ١٩٦٠، على الرغم من أن وجودهم يعود إلى الثلاثينيات وتم تسجيلهم قانونيًا في عام ١٩٥١ في القاهرة وفي عام ١٩٥٦ في الإسكندرية، وترجع الحكومة رفضها تسجيل "شهود يَهْوه" لمعارضة الكنيسة الأرثوذكسية القبطية التي وصفت "شهود يَهْوه" بأنها هرطقة، وكذلك إلى ما يعود إلى الحقبة الناصرية من اشتباه وجود صلات بينهم وبين دولة إسرائيل، وقد أصدرت جامعة الدول العربية عام ١٩٦٤ مرسوما يعتبر "شهود يَهْوه" صهاينة.*

كذلك فإن ما حدث مع ماكسيموس الأول كبير أساقفة مجمع كنيسة القديس إثناسيوس في مصر والشرق الأوسط لا يختلف كثيراً، حيث حاول الأنبا ماكسيموس حنا تسجيل الكنيسة التي يراها دون جدوى، وهذا الموقف الرسمي كان مبنياً على موقف الكنيسة الأرثوذكسية التي اعتبرت ما يفعله ماكسيموس خروجاً عن العقيدة.

التحول من المسيحية إلى الإسلام حادثة متكررة نهايتها غالباً مأساوية ونادرا ما تنتهي بسلام، كانت الفترة السابقة لهذا التقرير مباشرة نهاية عام ٢٠٠٤ قد انتهت بحادثة أثارت ضجة كبرى وأشعلت صراعات كبرى في المجتمع المصري، كانت الغلبة فيها للكنيسة على حساب حرية الاعتقاد حين قامت السيدة وفاء قسطنطين زوجة أحد رجال الدين المسيحي بإشهار إسلامها وتم تسليمها رغم ذلك للكنيسة المصرية، وحرمت وفاء قسطنطين من حقها في اختيار دينها، وحرم المصريين من الاطمئنان إلى سلامتها وصحة ما أثير عن عودتها مرة ثانية للمسيحية، وأنها لم تتعرض لإجبار أو تهديد مما أثار السخط والغضب وزرع شكوكاً كثيرة حول مصيرها، وأثار أيضاً

تساؤلات حول سلطة الكنيسة وعلاقتها بالدولة حيث فرضت الكنيسة رغبتها وتسلمت وفاء قسطنطين وقمعت حرية الاعتقاد.

هذه الحادثة ألقت بظلال كئيبة على الفترة التالية لها وولدت حالة من الاحتقان داخل المجتمع المصري بوجه عام والمسلم بوجه خاص، غير أنها لم تكن الأخيرة من نوعها وإنما تكررت مرة أخرى حينما ذهبت "عايدة فايز" ذات الأصول الصعيدية إلى مشيخة الأزهر وأشهرت إسلامها دون علم زوجها وأسرتها، لكنها فوجئت في فجر أحد الأيام بثلاثة من القساوسة يطرقون باب بيتها في حلوان ويصطحبونها إلى إحدى كنائس القاهرة وأخذوا منها هاتفها المحمول وأغلقوه، وأعلنوا لها غضبهم مما فعلته وبدأوا في تلقينها دروس نصح وإرشاد مكثفة لمدة ٤٨ ساعة متواصلة لم تر خلالها شيئاً إلا القساوسة الثلاثة والذين سمحوا لها بالعودة لمنزلها وأطفالها شريطة العودة للمسيحية والاستمرار في الذهاب إلى الكنيسة للانتظام في سماع دروس النصح والإرشاد.*

إذا كانت حالة وفاء قسطنطين هي نموذج لتواطؤ النظام مع الكنيسة ضد حرية المسيحي في التحول للإسلام، فإن حالة عايدة فايز هي نموذج لتخويف المتحول وغموض مصيره.

ثالثاً: البهائيون

"إن دار الإسلام قد وسعت غير المسلمين على اختلاف ما يدينون، يحيون فيها كسائر الناس بغير أن يكره أحد منهم على أن يغير شيئاً مما يؤمن به". هذا مجتزأ من نص حكم المحكمة الإدارية العليا عام ١٩٨٣، استند إليه القاضي في محكمة أول درجة في إبريل من العام ٢٠٠٦ ليحكم في القضية التي رفعها المواطن حسام عزت وزوجته في يونيو من العام ٢٠٠٤ يطالب فيها باسترداد أوراق هويتهما التي سحبتها منه الداخلية المصرية مطالبة إياه باستخراج أوراق جديدة مدون بها أحد الديانات السماوية الثلاث التي تعترف بها الدولة المصرية وهي الإسلام والمسيحية واليهودية.

قال القاضي في حكمه:
"وحيث أنه بتطبيق ما تقدم، وكان المدعيان يعتنقان البهائية، ومن ثم فإن امتناع الجهة الإدارية عن إعطائهما بطاقة تحقيق شخصية ثابت فيها تلك الديانة، وكذا امتناعها عن إعطائهما شهادات ميلاد لبناتهم "باكينام وفرح وهنا" مثبت فيها الديانة "بهائية"، فإن ذلك يشكل قراراً سلبياً غير مشروع، وتقضي المحكمة بإلغائه مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعطاء المدعيين بطاقات تحقيق شخصية وشهادات ميلاد لبناتهم مثبت بها جميعاً الديانة البهائية".*

إلا أن حكماً آخر صدر في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٦ من المحكمة الإدارية العليا، وهو حكم نهائي لا يجوز الطعن عليه، نص على أن: "الدولة ليس عليها أي إلتزام قانوني بإصدار بطاقات تحقيق الشخصية أو شهادات الميلاد تثبت البهائية في خانة الديانة".

وبذلك نقضت المحكمة حكم محكمة القضاء الإداري في أبريل ٢٠٠٦ وذلك غيرت الموقف المستقر للمحكمة ذاتها – كما ذكرنا- عام ١٩٨٣ بحق المصريين البهائيين في الحصول على وثائق مسجل بها ديانتهم الحقيقية.

وتبدأ حكاية هذا الحكم وهذه القضية فى عام ١٩٩٨ عندما قامت الحكومة المصرية باستحداث قاعدة بيانات الكترونية لكل المصريين بها رقم قومي لكل فرد يظل معه حتى الممات، وفي بداية هذا النظام كان هناك ٤ خانات لديانات المصريين يهودي، مسيحي، مسلم أخرى. وتم نقل بيانات جميع البهائيين إلى بند "أخرى" واستخرجت بطاقات مدون بها الديانة "أخرى" لبعض البهائيين.

وفي عام ٢٠٠٤ ذهب أحد البهائيين المهندس حسام موسى وزوجته د. رانيا رشدي إلى مصلحة الأحوال المدنية لوضع أسماء أطفالهم الثلاثة على وثيقة سفر الأم وتقدموا بالأوراق المطلوبة لذلك منها بطاقات الهوية وشهادات ميلاد الأطفال وكان مدون بها الديانة بهائي.

قام الموظف بسحب كل الأوراق الأصلية منهم وطلب منهم أن يستخرجوا غيرها مدونا بها أحد ديانات ثلاث مسلم أو مسيحي أو يهودي، وذلك طبقا للكتاب الدوري رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٤ في اللائحة التنفيذية لمصلحة الأحوال المدنية الصادرة من وزارة الداخلية المصرية، وعندما تظلم المواطن للوزارة قالوا له ارفع قضية بالمحكمة، لتسير الأمور كما أشرنا سابقاً وتصل إلى الحكم الذي صدر في ديسمبر من العام ٢٠٠٦.

ويظل البهائيون المصريون في هذه الدوامة والمتاهة بين ساحات القضاء المصري للحصول على حقهم في اعتناق ما يدينون به دون إكراه أو تمييز.

وإذا كانت الفصول التي نرويها هنا تدور أحداثها بين العام ٢٠٠٤ والعام ٢٠٠٦ إلا أن قصة البهائيين المصريين ممتدة منذ العام ١٨٦٤ وهو عام دخول ديانتهم مصر عن طريق بعض التجار الإيرانيين، وتم تكوين أول محفل بهائي محلي في القاهرة عام ١٩١٥ قبل تسع سنوات تقريباً على تأسيس أول محفل بهائي مركزي عام ١٩٢٤، ليظل البهائيون عشر سنوات كاملة بعدها محاولين تسجيل المحفل أمام محكمة القاهرة المختلطة في العام ١٩٣٤ كمحفل مركزي للبهائيين بالقطر المصري.

وفي العام ١٩٤٨ قامت الأمم المتحدة بتسجيل "الجامعة البهائية العالمية" كمنظمة عالمية غير حكومية، وتضم في تكوينها ثمانية محافل مركزية من بينها المحفل المركزي لمصر والسودان.

إلا أن العام ١٩٦٠ شهد قراراً جمهورياً برقم ٢٦٣ يقضي بحل المحافل البهائية ومصادرة ممتلكاتها، كما نص على حظر الأنشطة العلنية للبهائيين. فهم محرومون من ممارسة شعائرهم علانيةً، وعليه فإن البهائي لا يمكنه الإعلان عن معتقداته وممارسة شعائره سوى في منزله أو في مقبرته، حيث أن المرسوم الرئاسي الذي أصدره أول رئيس للجمهورية بعد الثورة محمد نجيب عام ١٩٥٣ قد صرح لهم فيه بمقابر خاصة على قطعة أرض خصصت لهم بمدينة السويس.

وعلى مدى هذه السنوات لا تتوقف حملات التشهير والتحرش بهم على مستويات متعددة، ويشير تقرير صادر عن الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان إلى فتوى صادرة من مجمع البحوث الإسلامية في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٣ جاء بها: "إن الإسلام لا يقر أي ديانة أخرى غير التي أمرنا الإسلام باحترامه، فلا ينبغي بل يمتنع أن تكون في مصر ديانة غير الإسلام ثم المسيحية واليهودية لأن كل ديانة أخرى غير مشروعة ومخالفة للنظام العام" ثم خصت الفتوى الديانة البهائية بقولها "إن هذا المذهب البهائي وأمثاله من نوعيات الأوبئة الفكرية الفتاكة التي يجب أن تجند الدولة كل إمكاناتها لمكافحته والقضاء عليه".*

وقد قام المجلس القومي لحقوق الإنسان بتقديم مذكرة لرئيس الوزراء السيد أحمد نظيف بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ يشرح فيها الصعوبات التي يواجهها المصريون البهائيون، ويقترح حذف خانة الديانة من بطاقات تحقيق الشخصية أو إعادة تطبيق سياسة تسجيل كلمة "أخرى" أمام خانة الديانة.*

مما لا شك فيه أن الوضع الغريب والشاذ الذي يعانيه البهائيون داخل المجتمع المصري فرض عليهم أموراً صعبة وخيارات مستحيلة مفادها دينك أو وطنك! ويتضح مدى معاناة البهائيين من خلال إحدى شكاواهم التي أرسلوها لجهات عديدة وينشرونها من خلال مدوناتهم يقولون فيها:

"لأننا بهائيون... أصبحنا مواطنين بلا هوية بعد أن رفض السجل المدني إصدار بطاقة الرقم القومي لنا: فلا يمكننا التحرك بأمان في وطننا العزيز مصر، ولا يمكننا توثيق عقود زواجنا، ولا يمكننا استخراج شهادات ميلاد أبنائنا، وحتى شهادات الوفاة أصبحت مشكلة، ولا يمكننا الحصول على جوازات السفر، ولا يمكننا التعامل مع البنوك، ولا يمكننا التعامل في إدارات المرور، ولا يمكننا إلحاق أبنائنا بالمدارس والجامعات، ولا يمكن لأبنائنا إثبات موقفهم من التجنيد (وما يترتب على ذلك من مشاكل)، ولا يمكننا التقدم للحصول على وظيفة أو حتى الحصول على تصاريح العمل، ولا يمكننا العلاج بالمستشفيات، ولا يمكن لأراملنا الحصول على المعاش، ولا يمكننا البيع أو الشراء أو التملك... وغير ذلك مما يتعذر حصره".

إن البهائيين ملتزمون باحترام القانون رغم ما يعانون من إجحاف وتعنت وإكراه من قبل الهيئات الإدارية الذي يصل إلى حد الضغط لإنكار معتقداتهم.

في ظل ما سبق، لا يمكننا الحديث – بالطبع – عن أي حريات يتمتع بها البهائيون في مصر من حرية إقامة دور عبادتهم أو محافلهم أو حريتهم في إقامة شعائرهم، ناهيك طبعاً عن حريتهم في التمتع بالاعتراف المدني من قبل الدولة بديانتهم، اللهم إلا إذا كانت الحرية الوحيدة المتاح لهم التمتع بها هي حريتهم في عدم الاعتقال من قبل السلطات الحكومية مثلما حدث مع حسين بيكار أشهر البهائيين المصريين الذي تم اعتقاله عام ١٩٨٥ وأفرج عنه بعدها بعدة أشهر لكبر سنه!

خاتمة

عرضنا في بداية هذا الفصل للمداخل التي سنعبر من خلالها لقضيتنا، غير أن الحالة البهائية لخصوصيتها ولشدة ما هو واقع على أبنائها من ظلم، فإننا وكما هو واضح لم نستطع أن نقسم

الجزء الخاص بالبهائيين إلى نفس المداخل. فهم محرومون من الاعتراف بهويتهم، محرومون من بناء دور عبادة، محرومون من إقامة الشعائر.

هذا هو ملخص لحالة الحريات الدينية في مصر في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ والتي حاولنا رصدها من خلال مداخل أربعة: كان أولها هو حرية بناء دور العبادة ورصدنا فيه شروط بناء دور العبادة بالنسبة للمسلمين السنة وصعوبتها وكذلك المسلمين الشيعة ومعاناتهم سواء من الموقف السني المتعصب أو من الموقف الرسمي للدولة، ورصدنا أيضاً شروط بناء دور العبادة للمسيحيين وما فيها من تعقيدات ومشكلات، واستثنينا بالطبع البهائيين الممنوعين أساساً من بناء دور عبادتهم.

ثاني تلك المداخل كان حرية إقامة الشعائر، وتناولنا من خلاله حرية إقامة الشعائر للثلاث ديانات المرصودة في هذا التقرير.. ثم كان المدخل الثالث وهو علاقة النظام السياسي برجال الدين، واتضح لنا فيه أن مكان رجل الدين المسلم المختلف مع النظام المصري هو – حتماً – السجون والمعتقلات، وأن التدخلات الأمنية تتجلى في مسألة تعيين أئمة المساجد، كما يظهر هنا حرية الكنيسة ورجالها وبعدها عن سيطرة أمن الدولة المفروضة على المسجد والذي نرجعه نحن لوجود رأس منتخب للكنيسة يعبر عنها، ويحافظ على حريتها وحقوق شعبها، المدخل الرابع والأخير كان حرية الاعتقاد والاعتراف المدني وفيه تعاني كل الأطراف من فكرة التحول في دولة لا تعترف أساساً بحرية العقيدة.

إن الآراء تتباين بشدة في تلك القضية بالتحديد وتعلو أحياناً نبرات من التعصب كل منها تعبر عن رأي تؤمن به وربما كانت تلك الآراء كلها رغم تباينها صحيحة فكما يشكو المسيحيون مما يتعرضون له من مماطلة وتسويف وتعنت عند بناء كنائس جديدة، أو حتى عند التجديد أو الترميم وكما يعلنونها صريحة أن المسيحيين كأقلية تعاني تمييزاً في مصر، فإن مفكراً إسلامياً كالدكتور محمد سليم العوا يرد على مثل تلك الأقاويل مؤكداً أن "جميع الكنائس بها مدارس الأحد وهي مدارس

تعليمية وليست دينية فقط، وفيها الملاعب والنوادي الواسعة التي يؤمها الشباب على مدار الأسبوع، بينما لا يوجد مسجد في مصر مسموح له بأن ينشيء ملعباً، حتى أن المسجد الوحيد الذي كان به ملعباً تحول إلى دار للعزاء".* ويعدد مظاهر أخرى من التمييز لصالح الأقباط قائلاً "المساجد في مصر تفتح للصلوات الخمس قبل الصلاة بربع الساعة وتظل بعدها مفتوحة لنفس الوقت بينما الكنائس مفتوحة طوال الـ ٢٤ ساعة، حتى أن المسلم قد لا يجد في غير أوقات الصلاة مسجداً يصلي فيه فيما عدا الأزهر أو الحسين. والحقيقة أننا كمسلمين – والكلام للعوا – نعيش أوضاعاً أسوأ بكثير من الأوضاع التي يعتبرها المسيحيون اضطهاداً لهم. فالأوقاف القبطية ترد الآن قطعة قطعة للأخوة المسيحيين منذ عام ٩٧ على يد الدكتور حمدي زقزوق، بينما نحن نطالب برد واحد على عشرة من الأوقاف الإسلامية إلى الأزهر، وهي أوقاف بالملايين استولت عليها الدولة وأدخلتها في ميزانيتها وضاعت على المسلمين".*

هذا فقط نموذج من الآراء المتباينة لنوضح من خلاله سبب اختيارنا لقراءة وضع كل فئة على حدة من خلال تلك المداخل، حيث رغبنا في تسهيل قراءة أوضاع الأديان المختلفة بعيداً عن المقارنة بين حجم القيود المفروضة على كل منها وشكلها.

إن نماذج المعاناة المطروحة في هذا الفصل نشرت في وسائل الإعلام المختلفة، وهي لا تنشر لأول مرة بالطبع وإنما مأخوذة عن صحف مصرية وتقارير لمنظمات إقليمية ودولية، وجمعها هنا ليس لشيء إلا لربط تلك القضية بفكرة التغيير الذي ننشده، وكيف أثرت تلك الأحداث وأسبابها والأجواء المحيطة بها سلباً على عملية التغيير.

إننا لا نرغب هنا سوى في توضيح لمكونات الصورة. وفي مقالنا الموجود بآخر هذا الكتاب سنسعى لتوضيح علاقة تلك المكونات ببعضها البعض، ولماذا غابت بسببها رؤيتنا و لم يتحقق حلمنا الكبير بالتغيير؟ ونجيب عن تساؤل أخر وهو: ما هي المقومات المفقودة التي بدونها لن تتحقق تلك الرؤية المنشودة؟

* المصادر:

- المحكمة الدستورية العليا، الطعن رقم ٨ لسنة ١٧ق – تاريخ الجلسة ١٨ / ٠٥ / ١٩٩٦ - مكتب فني٧

- التعليق العام رقم ٢٢ حول المادة ١٨- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة- الترجمة الرسمية إلى العربية- ١٩٩٣

- تقرير الحرية الدينية الدولي لعام ٢٠٠٧ أصدره مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل - الخارجية الأميركية

- أحكام محكمة النقض في الطعن رقم 20 لسنة 34 بتاريخ 30 مارس/آذار 1966، والطعن رقم 162 لسنة 62 بتاريخ 16 مايو/أيار1995.

- ورقة بحثية – ٢٠٠٥ - الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

- كتاب تقرير الحالة الدينية في مصر ص ٨٨ لذي أصدره مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لجريدة الأهرام سنة ١٩٩٥

- انظر الفصل الخاص بمصر في التقرير الخاص بالحريات الدينية في العالم 2007، وزارة الخارجية الأميركية

- المحكمة الإدارية العليا فى القضية ١١٠٩/٢٩-فى ١ أكتوبر ١٩٨٣

- حكم الدائرة الأولى لمحكمة القضاء الإدارى في القضية رقم ٢٤٠٤٤/٤٥ فى ٤ إبريل ٢٠٠٦

- Bahai world news 1968-1973 page 358

- هيومان رايتس ووتش والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية – تقرير بعنوان هويات ممنوعة – نوفمبر ٢٠٠٧

- جريدة المصري اليوم ١٦ يونيو ٢٠٠٦ مقال لعمرو بيومي بعنوان: مفكرون أقباط: قرار البابا بعودة القس فلوباتير رسالة مباشرة للنظام

- محمد سليم العوا – ١٩ ديسمبر ٢٠٠٤ - العربي الناصري – العدد ٩٣٩ صفحة٨

- دكتور أحمد راسم النفيس- جريدة القاهرة – الثلاثاء ٢٢ يناير ٢٠٠٨

- جريدة روز اليوسف ١٨ أكتوبر ٢٠٠٧

- العربية.نت- محمد الدريني – الإثنين ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥

- جريدة المصري اليوم ١٠ سبتمبر ٢٠٠٧

- جريدة الدستور ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧

- جريدة الدستور- الإثنين ١١ فبراير ٢٠٠٨

- جريدة وطني ١٧ ديسمبر ٢٠٠٦

- جريدة المصري اليوم ١ ديسمبر ٢٠٠٦

- جريدة صوت الأمة ١٢ أبريل ٢٠٠٦

حرية الإعلام في مصر..

ضوء شحيح يختنق في نهاية نفق معتم

دراسة وتحليل: داليا زيادة

تأثير متبادل

لا أحد يعرف من منهما وُلِد من رحم الآخر؟ ومن منهما يستمد حياته واستمراريته من الآخر؟ هل صحيح أن الطفرة غير المسبوقة والتي أصابت الخطاب الإعلامي المصري، على اختلاف قنواته المقروءة والمسموعة والمرئية، على مدار الأعوام القليلة الماضية كانت سببا في الدفع بعجلة الإصلاح السياسي والحراك الاجتماعي في المجتمع المدني الحديث في مصر إلى الأمام؟ أم أن الحراك السياسي والفوران الشعبي الذي أصاب جموع الجماهير المصرية — سواء من النخبة أو الطبقات القاعدية — في السنوات الأخيرة هو الذي سمح للإعلام المصري، لا سيما الصحافة، باستعادة عصور مجدها من جديد؟

يصعب جدا الحصول على إجابة واحدة شافية على أي من الأسئلة السابقة، لكن الشيء الوحيد المؤكد والواضح وضوح الشمس هو أن الإعلام المصري، وخصوصا الصحافة، يعيش حالة غير مسبوقة من الحرية والاستقلالية، حتى وإن كان هناك من يتعذبون معنويا وفعليا للمحافظة على بقاء تلك الحرية "المنتزعة" وتطويرها. حيث أن هامش الحرية الضيق نسبيا الذي تتمتع به المنافذ الإعلامية اليوم لم يُمنح و لم يُكتسب لكنه انتزع انتزاعا من قبضة الدولة المحكمة كما سنوضح في السطور التالية.

فقد ظلت مصر طيلة عقود، تحديدا منذ أعقاب ثورة الضباط الأحرار في يوليو ١٩٥٢، والتي تحولت بفضلها البلاد من نظام الحكم الملكي إلى نظام الحكم الجمهوري... ظلت مصر منذ هذا التاريخ تتباهى بما لديها من ألة إعلامية ضخمة، ربما هي الأعظم في منطقة الشرق الأوسط بالكامل، وتتمثل تلك الآلة الإعلامية في عدد من الصحف التي يعمل بها صحفيون وكتّاب لهم أحترامهم وثقلهم في جميع أقطار الوطن العربي، فضلا عن مدينة إنتاج وبث فضائي ضخمة بحجم مدينة الإنتاج الإعلامي، وعدد لا بأس به من القنوات المحلية والفضائية.

إلا أن هذا الزهو بالألة الإعلامية الأكبر في الشرق الأوسط كان ينقصه دائما حقيقة مهمة جـــدا، مفادها أن كل تلك الإمكانيات الإعلامية الجبارة لا يمتلكها أحد في مصر بأكملها غير الدولة، ولا يستثنى من ذلك بعض قنوات التليفزيون الفضائية المستقلة والتي اشتراها رجال أعمال لأغـــراض تجارية بحتة وكانت تمتلك الدولة أسهما فيها! أو بعض الصحف المستقلة القليلة جدا وذات أرقام التوزيع الضعيفة، التي ما كانت تلبث أن تولد حتى تموت!

فضلا عن أن تلك القنوات الفضائية والصحف المستقلة كانت خاضعة تمامـــا لإرادة الدولـــة، إذ كانت المنافذ الإعلامية تقع دائما بين خيارين كلاهما مر: فإما أن تقبل المنشأة الإعلاميـــة بـــإبرام التدابير الخفية والمساومات مع الدولة، بحيث تضمن الأولى عدم الخسارة المادية وتنقذ الثانية نفسها من الإحراج الأدبي أمام العالم إذا ما نقلت تلك المنافذ المستقلة أشياء لا يحب النظام الحـــاكم أن تنكشف... أو الخيار الأمّر وهو لجوء الدولة إلى استعمال "عصا" القانون مع من لا يقبلون بجزرة "المساومة والتبعية" عن طريق فرض رقابة وقيود من شأنها إدرار خسائر مادية لا حصر لها علـــى المنشأة الإعلامية.

كما أن أغلب الكتّاب والرموز الإعلامية البارزة — ولا أقول جميعهم — ممن كانوا ومـــا زالـــوا يعملون في تلك المنشآت، قد أكتسبوا شرعيتهم ونجاحاتهم وشهرتهم من موالاة الحكومة وتضليل الرأي العام.. تارة عن طريق زج حقائق زائفة عن مشكلات الوطن الداخلية بغرض خدمة مصلحة ما لدى الحكومة أو النظام الحاكم، وتارة أخرى بالانغماس والإسهاب في تناول القضايا الخارجية بإفراط شديد كجزء من خطة الحكومة لإلهاء العامة من القراء والمتابعين عن المشاكل الحقيقية داخل الوطن.

لكن ها قد انقلب السحر على الساحر أخيرا! وأصبحنا مع دخول مصر في الألفية الجديدة، وبعد عقود من السحب السوداء التي تعمدت وسائل الإعلام القومية المملوكة للدولة أو المستقلة الموالية للدولة، بنشرها على أعين المواطنين لتشتيت أذهانهم بعيدا عن معاناتهم الداخلية، تحولت تلك المشكلات إلى سوس راح ينخر في جسد الوطن، الذي لم يجد ملاذا له إلا الصراخ، في محاولة أخيرة للهروب من المصير المحتوم! وكانت هذه الصرخات هي ما أسماه المحللون الحراك – أو الفوران – السياسي في الشارع المصري متمثلا في حركة المجتمع المدني الحديث.

وكان لابد لهذه الصرخات من أن تجد أبواقاً تستوعبها، وكانت هذه الأبواق هي الصحف المستقلة، وعلى رأسها صحيفتا "الدستور" و "المصري اليوم" المستقلتان، وعدد من البرامج التي تبث على القنوات الفضائية المصرية المستقلة المملوكة لرجال أعمال مصريين، مثل برنامج "العاشرة مساءً" على قناة دريم المملوكة لرجل الأعمال أحمد بهجت، وبرنامج "تسعين دقيقة" على قناة المحور المملوكة لرجل الأعمال حسن راتب.

وعندما بدأت الحكومة تفتح عينيها على هذه المنافذ الإعلامية "التقليدية" المستقلة، مما دفع القائمين عليها بممارسة الرقابة الذاتية على أنفسهم أحيانا أو تحمل ويلات المصادرة والمنع والحبس والإهانة في أوقات كثيرة، توجهت صرخة الوطن إلى الإنترنت – ذلك العالم الافتراضي الرحب – الذي لا يعرف معنى الرقابة أو الانصياع لأوامر دولة أو نظام ولا يخاف من عساكر أمن أو عربات مدرعة! فظهرت المدونات وعدد من الصحف الإلكترونية فيما أطلق عليه فيما بعد مصطلح الصحافة الشعبية، والذي أحب أنا أن استبدله بمصطلح "الإعلام الشعبي" والذي ساتناوله بمزيد من الشرح والتفسير لاحقا في مكانه في هذا الفصل.

إن المصلحة المتبادلة بين الإعلام المستقل والمجتمع المدني الحديث كانت ولا زالت مستمرة، فإن كان من مصلحة المجتمع المدني الحديث أن يدعم حرية الإعلام المستقل والإعلام الشعبي ويتخذ منه سيفاً

قويا يؤمن له استمرارية وقوة مسيرة الإصلاح، كان ضروريا لوسائل الإعلام المستقلة أن تجد لنفسها مكانا في حركة الشارع حتى لا تندثر وتموت بفعل حركة التغيير الواسعة التي يطمح إليها المجتمع بأكمله.

لا يستطيع عاقل أن ينكر الدور العظيم الذي لعبته منافذ الإعلام المستقل "الحر" في خدمة المجتمع المدني الحديث على المستويين الداخلي والخارجي..

على المستوى الدولي، نجحت منافذ الإعلام المستقلة في نقل وتعريف المجتمع الدولي بالمشاكل التي يعاني منها المصريون، والطموحات الجبارة التي يتحمل من أجلها القائمون على حركة المجتمع المدني الحديث ويلات القمع، مما ساعد على جذب أنظار النشطاء والمهتمين في جميع أنحاء العالم إلى بعض الأمور التي لم يكن متاحا طرحها بنفس القدر من القوة والجرأة في وسائل الإعلام — خاصةً القومية أو المستقلة الموالية للدولة — من قبل، مثل قضايا سجناء الرأي والنشطاء السياسيين، والاضرابات العمالية، ومساعي الحركات الشعبية وغيرها، مما أعطى دعما معنويا للجماعات المنادية بالإصلاح في مصر وشكل ضغطا لا بأس به على النظام الحاكم، أضطره إلى إفلات قبضته قليلا عن الإصلاحيين والنشطاء... هذا على المستوى الخارجي.

أما على المستوى الداخلي، فقد لعبت التغطيات الإعلامية لقضايا الوطن ومناقشة أفعال وقرارات رئيس الدولة — وهو الأمر الذي كان من المحرمات في السنوات السابقة — إلى جانب الدعوة لمحاسبة أعضاء فاسدين بالحكومة، فضلا عن نقل التظاهرات والإضرابات التي كانت تقوم على يد الحركات الشعبية وقوى المعارضة، كان لنقل كل هذا إلى رجل الشارع البسيط عبر وسائل الإعلام المستقلة دورا في نقل عدوى الرغبة في التغيير، والتي كان لها أثر هائل في انتقال المواطن المصري من مقاعد المتفرجين إلى صفوف المشاركين، بعد أن رأي بعينيه عبر تلك الوسائل الإعلامية الحرة أن من يقومون بحركات التغيير هم أشخاص مثله، يعانون مما يعاني هو منه، وليسوا فقط من أعضاء

الأحزاب أو النخبة المثقفة وأصحاب الياقات البيضاء ممن يتقنون فن التحدث أمام الكاميرات وإعطاء التصريحات الرنانة للصحف – و هم أقلية – كما كان الحال في الماضي!

بل أصبحنا نرى على صفحات الجرائد وعلى شاشات الفضائيات المستقلة أناسا بسطاء، بعضهم لم ينل أي قدر من التعليم، هم من يقودون المظاهرات والاحتجاجات المطالبة بتحسين أوضاع اقتصادية أو تنفيذ إصلاحات سياسية، أو حتى تفعيل وعود حكومية!

أبعاد متشعبة

نظرا للتشعب الضخم لموضوع مهم مثل حركة الإعلام المستقل في مصرنا الغالية، فإننا سنحدد موضوع بحثنا هنا في تناول التطور الحادث على الساحة الإعلامية في مصر وأثره على حركة الإصلاح السياسي التي شهدتها البلاد في الأعوام القليلة الماضية مع التركيز بشكل أكبر على الأعوام من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ والتي شهدت أكبر حراك سياسي في تاريخ مصر الحديث.

وسوف نتناول ذلك الموضوع بالتعامل مع ثلاثة أشكال محددة للعمل الإعلامي في مصر، ألا وهي: الصحافة المستقلة، والفضائيات المستقلة، والإعلام الشعبي عبر الإنترنت.. وذلك من خلال مناقشة:

أولا، دور كل منفذ إعلامي من المنافذ المذكورة أعلاه في إشعال جذوة الحراك السياسي في الشارع المصري مع ذكر العلاقة المتبادلة للتأثر والتأثير بين الشارع و المنفذ الإعلامي.

ثانيا، المحاولات التي تمارسها الدولة لقمع العاملين في كل منفذ من تلك المنافذ لتحجيم أثرها على الشارع أو تأثرها به، وذلك من خلال استعراض الانتهاكات التي وقعت في كل حالة، وتناقضها

مع نصوص الدستور والمواثيق الدولية التي وقعت مصر عليها، وبالتالي أصبحت جزءا من تشريعاتها الداخلية.

ثالثا وأخيرا، سنستعرض النجاحات أو الإخفاقات التي حققتها أو تعرض لها كل منفذ إعلامي من هذه المنافذ على انفراد، ومدى تأثير هذه النجاحات أو الإخفاقات في حركة الإصلاح السياسي التي تشهدها مصر هذه الأيام.

حيرة كل صباح

لا تندهش عندما تقترب من أي بائع جرائد في مصر لتجد تشكيلة كبيرة من عشرات الصحف المحلية التي تصدر يوميا أمامك على طاولة واحدة، والتي تتنوع ما بين قومية أو حزبية أو مستقلة، إذ تعد مصر هي أول بلد في المنطقة العربية بالكامل تمارس العمل الصحفي، وذلك منذ القرن التاسع عشر في عهد أسرة محمد علي باشا مؤسس مصر الحديثة.. حتى بات العمل الصحفي في مصر أحد الدعائم الأساسية للعمل الوطني، بل كان في مرحلة من المراحل – قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ – هو المنفذ الوحيد المتاح لممارسة النضال الوطني من أجل الإصلاح.

تُنشر في مصر ثلاث صحف قومية يومية عن مؤسسات نشر كبيرة مملوكة للدولة هي "الأهرام" و "الأخبار" و "الجمهورية"، وكلها جرائد تمتلكها الدولة وتعبر عنها، على الرغم من أنها نشأت أول ما نشأت كصحف مستقلة يمتلكها أفراد، لكن التأميم طالها بعد أن تولى جمال عبد الناصر حكم

البلاد في أعقاب ثورة الضباط الأحرار في يوليو ١٩٥٢ لتتحول من جرائد مستقلة - معارضة للحكومة في أغلب الأحيان - إلى صوت الحكومة وواحدة من أدواتها - الفاعلة بلا أدنى شك - في توجيه الرأي العام للشعب!!

وإذا فتحت أي من الجرائد الثلاث لأشباع فضولك المعرفي والسياسي فستلاحظ أن أغلب صفحاتها تناقش مشاكل تخص الوطن العربي والعالم، ونادرا ما تجد في أي منها أي شيء يتعلق بالشأن الداخلي المصري أو قلم واحد يتجرأ على انتقاد أحد رموز الحكومة، لا أقول إن هذا لا يحدث بين الحين والآخر- خاصة في الفترة الأخيرة والقريبة جدا - لكنه دائما ما يحدث على استحياء، وبندرة شديدة جدا، وفي أضيق الحدود، وغالبا ما يمارس النقد ضد الأشخاص الذين سبق وغضبت عليهم الحكومة أو النظام الحاكم بالفعل، أي أنها حتى في انتقاداتها للفاسدين تكون مجرد صدى صوت لرغبات النظام الحاكم..

وهذا تحديدا هو ما أفقد الجرائد القومية مصداقيتها بمرور الزمن، وأدى بالتالي إلى خفض أرقام توزيعها بدرجات ملحوظة، خاصة في السنوات القليلة جدا الماضية، حيث بدأ المواطن — القارئ — يستشعر التعطش إلى صحف تنقل له تفاصيل ما يشهده ويعيشه ضمن جموع الشعب المصري من توترات ناتجة عن رغبة مكبوتة في إحداث تغييرات إصلاحية في البلاد...

لم يعد الحديث عن مشكلة فلسطين الأزلية، أو تحليل الحرب الدائرة في العراق أو أفغانستان، أو إثارة المشاعر بشأن المجاعات التي تعاني منها بعض الدول الأفريقية، أو حتى الزهو بتحسن العلاقات المصرية الأميركية، وغيرها من المواضيع التي تعج بها الصحف القومية... لم يعد لها نفس الأهمية لدى المواطن المصري، بنفس القدر الذي أصبحت تحظى به موضوعات أخرى لديه، تتعلق بقضايا أخرى تتجنب الصحف القومية تناولها لا لشيء إلا لأنها فقط قضايا "داخلية"، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، إصلاح التعليم، رفع الأجور، أزمة

رغيف العيش، سجناء الرأي، السجناء السياسيين، التعذيب في أقسام الشرطة، التظاهرات والاحتجاجات العمالية، وغيرها.

أما إن كنت منتميا لأحد الأحزاب السياسية المعارضة في مصر، فإنك حتما ستشتري واحدة من الجرائد الحزبية، والتي هي ليست أوفر حظا من الأحزاب التي تصدر عنها، فكلاهما لا يلعب دورا حقيقيا في الشارع المصري على الإطلاق!

ومن أبرز أمثلة الجرائد الحزبية المعارضة جريدة "الأهالي" الصادرة عن حزب التجمع اليساري الديمقراطي، وجريدة "الجيل" الصادرة عن حزب الجيل الديمقراطي، وجريدة "الوفد" الصادرة عن حزب الوفد، وجريدة "الغد" الصادرة عن حزب الغد، وجريدة "العربي" الصادرة عن الحزب العربي الناصري ... والقائمة ممتدة.

اشتهرت الصحف الحزبية في مصر، منذ ظهورها في عهد الرئيس السادات الذي سمح بتعدد الأحزاب بعد أن كانت ممنوعة منذ ثورة يوليو عام ١٩٥٢، مع صدور قانون الأحزاب السياسية رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ الذي أجاز لكل حزب إصدار صحيفة أو أكثر، للتعبير عن آرائه دون حاجة لإذن أو ترخيص... اشتهرت الصحف الحزبية منذ ذلك التاريخ بعلو نبرة المعارضة فيها التي وصلت إلى درجة المبالغة في أحيان كثيرة.

حتى أن المصريين اخترعوا – كعادتهم – نكتة عن الصحافة في مصر انتشرت بقوة في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تقول: إن سمعت عن وقوع حادث قطار وأردت التأكد من الخبر ومعرفة عدد الضحايا فاشترِ جريدة قومية وأخرى معارضة واحسب متوسط أرقام الضحايا المذكورة في الجريدتين لتكتشف العدد الحقيقي للضحايا بنفسك!

وفي ذلك كناية عن أن الصحف القومية دائما ما تتعمد في نقل أخبارها التقليل من حجم المصائب بتقليل وتصغير حجم الكارثة التي وقعت ظنا منها أن في ذلك ضمان لاستقرار الأمــن العــام في البلاد، بينما تتعمد صحف المعارضة تضخيم الكارثة ومضاعفة حجمها من أجل إثارة القــارئ، واجتذابه لشرائها.

لكن ما حدث مع صحف المعارضة كان العكس تماما، فبدلا من أن تحقق ما كانت تطمح إليه من نجاحات هائلة ومكاسب طائلة بسبب ما تحتويه من إثارة، فقدت هذه الصحف مصداقيتها لــدى القارئ بسبب هذه المبالغات.. وأخذت في الاندثار والتواري إثر التوزيع القوي والتمويل الضخم لدى المؤسسات المملوكة للدولة والتي تصدر عنها الصحف القومية.. والتي كانت لدى المــواطن آنذاك هي الأكثر مصداقية!

الصحافة الحرة

لكن بعد أن استمر الحال على ذلك فترة طالت عشرات السنوات، تغير وجه العمل الــصحفي في مصر مع دخول الألفية الجديدة، بعد عدد من المبادرات المحدودة والتي تمت على فترات متباعدة في حقبة التسعينيات من القرن العشرين،أدت إلى ظهور جرائد مستقلة كانت تحاول أن تشق لنفسها طريقا آمنا بعيدا عن مقصلة الرقابة ومشنقة القوانين المقيدة للعمل الصحفي، حتى اســتطاعت أن تفرض نفسها أخيرا على الساحة المصرية تقريبا في العام ٢٠٠٤، ووصلت أرقام توزيعها إلى أعداد غير مسبوقة لم تحظ بها إلا الجرائد القومية في أزمنة سابقة.

فقد قدمت تلك الصحف المستقلة والحرة، ونقصد هنا بلفظة "الحرة" عدم موالاتها أو مداهنتــها للحكومة أو النظام الحاكم... قدمت هذه الصحف الاتجاه الآخر الذي كان يبحث عنه المــواطن

المصري طوال الوقت، إذ استطاعت تحقيق المعادلة الصعبة في الموازنة بين مصداقية الخبر، وفي نفس الوقت ارتباطه الوثيق بهموم المواطن ومناقشة مشاكله وتوجيه ضربات قوية للمقصرين والفاسدين.

لعلني سارتكب ظلما كبيرا في حق بعض الصحف المستقلة الآخرى إن اختزلت حركة الصحافة المستقلة في مصر في صحيفتي "الدستور" و"المصري اليوم"، لكنني ساقدمهما كمثالين لشكل العمل التي تقوم به الصحف المستقلة في مصر اليوم.. مصر الطامحة إلى الإصلاح.

المصري اليوم

نشأت جريدة "المصري اليوم" في العام ٢٠٠٤ أي تزامنا – اعتقد أنه مقصود – مع بداية اشتعال الشرارة الأولى لحركة المجتمع المدني الحديث في مصر وبداية ظهور الأصوات المطالبة بالإصلاح، وقد تمكنت الصحيفة التي يرأس تحريرها مجدي الجلاد منذ ظهورها، وحتى اليوم من اكتساب قدر كبير من الشعبية حتى أصبحت أكثر الصحف توزيعا في مصر الآن، فضلا عن موقعها على الإنترنت الذي يزوره الآلاف إن لم يكن الملايين من جميع أنحاء العالم كل يوم.

وربما يرجع السبب في هذا النجاح الهائل الذي حققته الصحيفة الوليدة الفصيحة، هو ظهورها في التوقيت المناسب تماما ونجاحها في رواء عطش المواطن – القارىء – المصري لمنفذ إعلامي يتحدث عنه ويعكس مشاكله، فضلا عن إلتزامها خط الحياد السياسي التام، والذي أكسبها قدرا من المصداقية لم يكن المواطن المصري يشعر به تجاه أي صحيفة أخرى سواء قومية أو حزبية، أو حتى ذلك النوع من الصحف المستقلة – اسما وليس فعلا!

الدستور

أما صحيفة "الدستور" فقد تأسست في أواسط التسعينيات من القرن الماضي كصحيفة أسبوعية، تحديدا في ديسمبر ١٩٩٥ بتصريح من قبرص، وهي حيلة ابتدعها الصحفيون المصريون للالتفاف

حول القوانين المقيدة لحرية إصدار الصحف داخل مصر، و"كان صدور صحيفة "الدستور" – آنذاك – مفاجأة هزت الأوساط الصحفية بشدة... خاصة أنها جاءت في وقت ارتكنت فيه الصحافة الحكومية إلى التقليدية والرتابة، وكانت الصحافة المعارضة بلا هوية أو رؤية واضحة – باستثناءات قليلة...

وكانت صحيفة الدستور قد توقفت عن الصدور في عام ١٩٩٨ بعدما نشرت بيانا منسوبا لإحدى الجماعات الإسلامية، وهو ما اعتبرته وزارة الإعلام المصرية بيانا غير مقبول، ومثارا لفتنة طائفية.. ثم عادت للصدور مرة أخرى في ٢٣ مارس عام ٢٠٠٥ بانتظام أسبوعيا كل أربعاء، ثم أصبحت جريدة يومية منذ ٣١ مارس ٢٠٠٧.

وتتميز جريدة الدستور بالعناوين الجذابة واعتماد الأسلوب الساخر في الكتابة الصحفية وخاصة مقال رئيس تحريرها إبراهيم عيسى الذي لاقى من الاضطهاد الأمني والملاحقات القضائية الكثير – حسبما سنوضحه لاحقا، فضلا عن التطرق إلى المواضيع الشائكة والإكثار من استخدام فن الكاريكاتير بصورة مستقلة أو مصحوبا بمقالات الكتّاب... وقد تم صدور الجريدة على الإنترنت يوم ١٦ مايو ٢٠٠٨".

. إشكالية البقاء

إن كنت أرى أن صحيفة مثل "المصري اليوم" تتبع سياسة محايدة وحرفية مهنية عالية قابلة للاستمرارية في كافة المراحل والظروف التي يمر بها الوطن، وأنها ستجد لها قارئا في كل زمان ومكان، فإنني لا أظن أن نفس الأمر ينطبق على حال صحيفة "الدستور"؛ ليس لأنها أقل حرفية أو مصداقية – لا سمح الله – بل لسببين آخرين تماما:

أولهما: أن اعتماد صحيفة الدستور – ومثيلاتها – على العناوين الصادمة والموضوعات الصحفية الساخنة والمقالات المثيرة قد يوقعها على المدى الطويل في نفس الخطأ الذي وقعت فيه صحف أخرى مثل صحف المعارضة كما سبق وأشرنا أعلاه.

أما السبب الثاني: فهو أن صحيفة الدستور تفتقر وبشكل واضح إلى الحيادية السياسية التي تنتهجها صحيفة "المصري اليوم" ومثيلاتها، بمعنى آخر فإن جريدة الدستور تستمد نجاحها من وجودها في الفترة الحالية تحديدا، فترة يعاني فيها الجميع من حالات فساد متكررة، وتدهور إقتصادي، وصراع سياسي داخلي محتدم، فضلا عن الرغبة القاتلة لرجل الشارع العادي في أن ينفس عن حرياته المكبوتة والتعبير عن نفسه، مما يجعله يرى في ما تنشره صحيفة مثل "الدستور" بحدتها وجرأتها – التي تحمد عليها بكل تأكيد – متسعاً لهذا التنفيس.

بينما لو تخيلنا مثلا أن المعجزة حدثت واستطاع الشعب المصري – أخيراً – الوصول إلى مبتاغه وتحقيق الآمال الإصلاحية المنشودة، هل سيبقى رجل الشارع العادي مهتما بما تنشره الدستور؟ وهل ستجد الدستور أصلا مادة صحفية لتملأ صفحاتها المعتمدة بشكل رئيسي على انتقاد الرئيس مبارك ونجله جمال، وحزبه الوطني الحاكم، ورموز النظام، وكبار المسؤولين في الحكومة؟ سؤال ربما لن يجيب عليه إلا الوقت وحده!

معضلة التصنيف

الأمر الوحيد الأصعب من اختيار الصحيفة المناسبة لتقرأها كل صباح – من وجهة نظري – هو الوقوف حائرا أمام بعض الصحف التي لا يستطيع أحد تصنيفها بشكل جازم!

ومنها على سبيل المثال صحيفة "الكرامة"، فمن المفترض أنها صحيفة حزبية معارضة، لكنني أرى أن في تصنيفها ضمن صحف الأحزاب ظلم كبير لها، فقد أثبتت صحيفة الكرامة منذ نشأتها عن حزب الكرامة – حزب تحت التأسيس يقوده اليساري العظيم والمحارب المخضرم في صفوف النضال الشعبي هو "حمدين صباحي" – أنها صاحبة رسالة وكان لها دور مهم لا يقل عن دور الصحف المستقلة الحرة والإعلام الشعبي على الإنترنت في تحريك الشارع المصري ومساندة ودعم حركة المجتمع المدني الحديث في مصر، في الفترة الراهنة.. خاصةً أن رئيس تحريرها السابق هو عبد الحليم قنديل.

في حين أقف بنفس الحيرة أمام صحيفتي "الأسبوع" و "روزاليوسف" اللتين تقدمان نفسيهما للقارىء على أنهما صحف مستقلة تصدر عن مؤسسات مستقلة أيضا! ربما يكون هذا التصنيف صحيحا وفق الاعتبارات الاقتصادية والتمويل الذي تحصل عليه كل منهما، ربما تكون صحف مستقلة مادياً، بمعنى أنها ليست مملوكة للدولة، لكنها ليست أبدا صحف "حرة" بكل ما تحمله هذه الكلمة من صفات حميدة، فإذا تناولنا المضمون الذي تقدمه هذه الصحف سنلاحظ من الوهلة الأولى أنها مجرد امتداد لصفحات الصحف الحكومية، فضلا عن تعمدها الدائم إحباط حركة المجتمع المدني الحديث – وهي المنوط بها دعمه – من خلال مهاجمة النشطاء والكتّاب المعارضين بطريقة لم تفعلها الجرائد القومية نفسها!!

معركة لم تحسم بعد

ما زالت الخصومة بين الصحافة المستقلة الحرة والنظام الحاكم قائمة، على الرغم من بعض المبادرات نحو تجاوزها من كلا الطرفين، متمثلة في وعود حكومية وتعديلات في بعض القوانين من قبل الدولة، أو بالأحرى من قبل الرئيس مبارك شخصيا، ومن خلال ممارسة الرقابة الذاتية على ما ينشر أحيانا من قبل الصحف المستقلة، إلا أن كل خطوة تخطوها الصحف المستقلة نحو المزيد من الحرية تقابل دائما بوابل من القمع والانتهاكات ضد القائمين عليها تضطرها للرجوع خطوات – إن لم يكن أميال – إلى الوراء.

في شهر فبراير ٢٠٠٤، واستجابة للحوار الدائر حول الإصلاحات الديمقراطية في الشرق الأوسط وتحديدا فيما يتعلق باستقلالية الإعلام وحرية الصحافة، أطلق الرئيس محمد حسني مبارك وعدا بحماية الصحفيين ضد عقوبة الحبس، بل ونادى بضرورة إلغاء تلك العقوبة نهائيا خاصة فيما يتعلق بقضايا النشر، لا سيما قضايا السب والقذف، حيث كانت تلك النوعية من القضايا هي التي جرت العادة على استخدامها من قبل المسئولين الحكوميين لقمع كل من يحاول كشف تلاعب هنا أو فساد هناك.

إذ يسمح قانون الصحافة لسنة ١٩٩٦ للدولة بحبس الصحفيين لمدة تصل إلى عامين بحد أقصى بتهمة السب والقذف، وقد قام الرئيس مبارك بعمل بعض التعديلات عليه في العام ٢٠٠٦ كما سنوضح لاحقا، وإن كانت هذه التعديات لم تحدث فرقا مؤثرا، فضلا عن أن "الصحفيين يواجهون دائما خطر الحبس استنادا إلى القانون الجنائي الذي يبيح حبس الصحفيين باتهامات مطاطة مثل "انتهاك الأخلاق العامة" و "الإضرار بالمصلحة العامة"، وقانون حماية الوحدة الوطنية الصادر في العام ١٩٧١، وقانون أمن الدولة والمواطن الصادر في العام ١٩٧٧، وقانون الطوارئ الذي دخل حيز النفاذ بعد مقتل الرئيس السادات ومنذ تسلم الرئيس مبارك للسلطة في العام ١٩٨١، والذي يجري تجديده بصفة دورية وما زال يُعمل به في البلاد حتى تاريخ كتابة هذه السطور..

وقد جرى استخدام هذه القوانين بصفة متكررة أثناء السنوات الأخيرة لملاحقة الصحفيين قضائيا وحبسهم، كما يعتبر الصحفيون أن مجرد وجود هذه القوانين يؤدي إلى انتشار ظاهرة الرقابة الذاتية، بمعنى أن الكثير من الصحفيين ورؤساء التحرير يتجنبون دائما نشر موضوعات يعرفون مسبقا أنها قد لا ترضي النظام أو ستتسبب بشكل أو بآخر بملاحقة الصحيفة أو العاملين عليها قضائيا أو بطرق أخرى غير مشروعة، مما يترتب عليه خسارة مالية.

وبالرغم من وعود الرئيس، ظلت المحاكم المصرية متأهبة خلال العام ٢٠٠٤ لإصدار أحكام بالحبس ضد الصحفيين، "ففي شهر يونيو من نفس العام – أي بعد وعد الرئيس مبارك ببضعة أشهر فقط – صدر حكم بالسجن لمدة عامين، وهي العقوبة القصوى الممكنة ضد الصحفي أحمد عز الدين الذي يعمل في الصحيفة الأسبوعية المستقلة "الأسبوع"، وذلك بعد إدانته بتهمة القذف بحق نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة – آنذاك – السيد يوسف والي.

واستندت التهمة إلى مقال صدر في شهر يونيو عام ٢٠٠٣ يتهم والي بأنه أدلى بشهادة كاذبة أثناء محاكمة المحافظ السابق للجيزة، السيد ماهر الجندي، الذي أدين بتهمة تلقي رشاوي في العام ٢٠٠٢. وقد أختفى الصحفي عز الدين عن الأنظار لتجنب السجن. وقد كانت هذه القضية مصدراً للقلق الشديد للصحفيين الذين اعتقدوا سابقاً أن عهد أحكام السجن للصحفيين يقترب من نهايته!

وفي شهر نوفمبر من نفس العام ٢٠٠٤، قام أربعة رجال بالاعتداء الجسدي على عبد الحليم قنديل، الصحفي البارز في جريدة العربي الناصري والذي تولى رئاسة تحرير جريدة الكرامة الحزبية المعارضة الصادرة عن حزب الكرامة فيما بعد، ويعتبره زملاؤه وجمهوره ناقدا جريئا لنظام مبارك.. "وقد استولى المهاجمون على هاتفه المحمول ونظارته قبل أن يلقوا به على طريق صحراوي خارج

القاهرة، كما جردوه من ملابسه الخارجية وهددوه بأن عليه التوقف عن الكتابة عن "الأشخاص المهمين".*

مر العام ٢٠٠٤ بأكمله ومن وراءه العام ٢٠٠٥ في عمر الصحافة المصرية، بينما ينتظر الصحفيون – على أحر من الجمر – تنفيذ الوعود التي قطعها الرئيس مبارك على نفسه فيما يتعلق بسن تشريعات تزيل الصفة الجنائية عن المخالفات الصحفية.

فقد شهد عام ٢٠٠٥ أكبر تحرك شعبي في صفوف المصريين بميلاد حركة "كفاية"، والمعروفة رسميا باسم "الحركة المصرية من أجل التغيير"، وكانت هي الوحيدة في تاريخ مصر التي تطلق هتافات منددة بحاكم البلاد، وتطالب بإسقاطه، وتجادل في إحتمالية تزوير الانتخابات الرئاسية وانتخابات مجلس الشعب التي أجريت في نفس العام، وراحت تناقش موضوعات حساسة جدا مثل المزاعم التي تفيد بخطط الرئيس مبارك لتوريث حكم البلاد لنجله جمال، وغيرها من الأمور التي فتحت لها حركة كفاية باباً لم يكن مباح فتحه أو بجرد التفكير في الإقتراب منه من قبل.

منح هذا القدر من الانفتاح على "التابوهات والخطوط الحمراء السياسية" قدرا أكبر من الشجاعة والحماسة لوسائل الإعلام المستقلة، لا سيما الصحافة، وألهمها دافعا أكبر لأن تكون أكثر جرأة في تناول قضايا الوطن الداخلية وانتقاد النظام الحاكم، مما أدى بها – أي الصحافة المستقلة – إلى تلقي ثلاث ضربات قاسمة في العام ٢٠٠٥ وحده، واحدة داخل البرلمان (المعروف في مصر بأسم مجلس الشعب، وإن لم يكن مجلسا للشعب بالمعنى الحقيقي!) وأخرى في الشارع، وثالثة في أروقة المحاكم! فقد صدرت أحكام بالسجن ضد صحفيين، وتعرض صحفيون آخرون للتحرش والاعتداء على يد "عناصر من قوات الأمن، ومجموعة من الخارجين على القانون يعتقد أنهم تلقوا أموالا من الحزب الحاكم، بمهاجمة صحفيين كانوا يقومون بتغطية الاحتجاجات المناهضة للحكومة والانتخابات البرلمانية".*

ففي شهر إبريل ٢٠٠٥، "حكمت محكمة جنائية في القاهرة على ثلاثة صحفيين يعملون في الصحيفة اليومية المستقلة "المصري اليوم" بالسجن لمدة سنة واحدة، على أثر نشر مقال زعم بأن السلطات قامت بتفتيش مكتب وزير الإسكان وعلقت عضويته في الوزارة. وقد أصرت الصحيفة التي تأسست في العام ٢٠٠٤، على محتوى ما أوردته، واستأنفت الحكم الصادر ضد صحفييها.

وفي ٢٥ مايو من نفس العام ٢٠٠٥ والذي أطلقت عليه المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في مصر يوم "الأربعاء الأسود" نظرا لما وقع فيه من انتهاكات جسيمة ضد الصحفيين والنشطاء الذين تعرضوا للعنف والاعتداءات الجسدية على يد أعوان للحكومة – حسبما ذكره التقرير السنوي للجنة حماية الصحفيين الصادر في بداية عام ٢٠٠٦ – والذين قاموا بضرب متظاهرين وعدد من الصحفيين المحليين والأجانب كانوا يغطون مظاهرة احتجاجية نظمتها حركة كفاية، ضد الحدود الضيقة التي فرضها التعديل الدستوري الذي سمح لأكثر من مرشح واحد بخوض الانتخابات الرئاسية. وقد طالب المتظاهرون باستقالة الرئيس مبارك واتهموه بأنه يمهد الطريق لأبنه جمال كي يخلفه بالحكم.

وقال صحفيون في مقابلات أجرتها معهم لجنة حماية الصحفيين، إنهم تعرضوا للكم والركل والصفع من قبل المعتدين، وإن قوات الأمن المصرية لم تتدخل لمنعهم. وقال الصحفيون إنهم يشتبهون بأن بعض المهاجمين هم في واقع الأمر من عناصر الأمن بملابس مدنية، وهم يعتقدون أيضا أن أغلب المهاجمين هم من الخارجين على القانون – يعرفون في الشارع بأسم "البلطجية" – قام بتكليفهم الحزب الوطني الحاكم لقاء مبالغ مالية. كما قالت بعض الصحفيات للجنة حماية الصحفيين إن بعض المهاجمين تحرشوا بهن جنسياً.

وقد رفع ما يزيد عن عشر صحفيين شكاوى للسلطات ضد قيادة الحزب الوطني الحاكم وضباط الأمن. ولاحقاً، تعرضت صحفيتان اثنتان لضغوطات من أجل سحب شكواهما. إحدى الصحفيتين هي الصحفية شيماء أبو الخير وتعمل في الصحيفة الأسبوعية "الدستور"، وكانت قد تعرضت للضرب على يد مجموعة من النساء المؤيدات للحكومة، قالت إن عملاء جهاز الأمن أوصلوا لها رسائل من خلال أقاربها وجيرانها تفيد بأن أخاها سيتعرض للاعتقال وإنها ستواجه تهماً جنائية إذا لم تقم بإسقاط شكواها.

وهناك أيضا من صحيفة الدستور، الصحفية عبير العسكري، والتي أخبرت صحفيين محليين أن عائلتها تلقت زيارة من أفراد عرّفوا أنفسهم بأنهم ضباط في مخابرات أمن الدولة، وحذروها وأهلها من أنهم سيواجهون عواقب وخيمة إذا لم تقم بسحب شكواها... ومع هذا لم تسحب أي من الصحفيتين شكواهما".*

وحتى اليوم لم يحدث أي تقدم بشأن جلب مرتكبي هذه الاعتداءات للمثول أمام العدالة، مما أضطر الصحفية عبير العسكري للسفر إلى كندا والبحث عن فرصة حياة جديدة هناك بعيدا عن المضايقات الأمنية التي تعرضت لها منذ أن رفعت الشكوى.

أما على مستوى مجلس الشعب (البرلمان)، فقد "قامت الغرفة الثانية للبرلمان، وهي المسؤولة عن المنشورات التي تصدرها الدولة، في شهر يوليو من نفس العام ٢٠٠٥، بتعيين محررين أصغر سنا لرئاسة تحرير الصحف القومية. ولكن ظل معيار الولاء للرئيس مبارك وحزبه الحاكم أمرا أساسيا في هذه التعينات، كما تم استبدال المحرر هاني شكرالله، محرر صحيفة "الأهرام ويكلي" الأسبوعية الناطقة باللغة الإنجليزية والصادرة عن مؤسسة الأهرام المملوكة للدولة، على نحو مفاجيء على الرغم من أنه لم يكن قد وصل لسن التقاعد بعد. ومن المعروف عن هاني شكرالله أنه من المحررين القلائل الذين يمارسون تفكيرا نقديا في إدارتهم للصحف. تزامنت هذه التعينات مع قضية نظرت

فيها أعلى محكمة إدارية في البلاد، رفعها صحفيون من صحيفتي "الأهرام" و "الأخبار" اللتين تملكهما الحكومة، حيث طالب فيها الصحفيون باستبدال رؤساء تحريرهم "الذين تجاوزوا سن التقاعد"!!

شرع رؤساء التحرير الجدد، فور تعيينهم، في إظهار ولائهم للرئيس مبارك، وخصوصا خلال الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٧ سبتمبر ٢٠٠٥، والتي تضمنت عدة مرشحين لمنصب الرئاسة للمرة الأولى في تاريخ البلاد. إذ أخذ هؤلاء المحررون يسخرون من منافسي الرئيس مبارك في الانتخابات، وزعموا أن انتخاب مبارك لفترة رئاسية خامسة سوف يضمن مستقبلا أفضل لمصر.

لكن على الجانب الآخر كان للضغط الداخلي من أجل تحقيق الإصلاحات الديمقراطية، إلى جانب مطالبة جهات دولية خارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية بجعل النظام السياسي أكثر انفتاحا بصورة تدريجية، أدى بالسلطات لمنح تراخيص لصحف أسبوعية مستقلة، منها على سبيل المثال لا الحصر صحيفتي "الدستور" و "الفجر"، إضافة إلى صحف جديدة تنتمي إلى الأحزاب المعارضة مثل "الغد" و "الكرامة".. وجميع هذه الصحف تهتم بتغطية مواضيع حساسة، مثل الوضع الصحي للرئيس مبارك والنفوذ السياسي لزوجته، سوزان، واحتمالات توريث الحكم لولده جمال.

خطوة للأمام

بعد أن نجح الصحفيون المصريون في خلق حركة شعبية خاصة بهم على خطى حركات التغيير التي بدأت تتحسس طريقها داخل المجتمع المدني المصري، من خلال تأسيس حركة "صحفيون من أجل التغيير" في يونيو ٢٠٠٥، وبعد أن أصبحت جماعتهم الوليدة أداة ضغط مؤثرة ضمن الاتحاد

الرئيسي للإعلاميين، ونقابة الصحفيين التي انتخبت في شهر سبتمبر ٢٠٠٥ جلال عارف رئيسا لها، وهو من شخصيات المعارضة، مما اعتبر رسالة قوية للحكومة...

أتى العام ٢٠٠٦ حاملا في طياته مفاجأة سارة للصحفيين المصريين، ما لبثت أن أفسدتها الدولة بممارستها القمعية... فقد "نظمت نقابة الصحفيين المصريين حملة واسعة للضغط على الرئيس حسني مبارك للوفاء بالوعد الذي قطعه في شهر فبراير عام ٢٠٠٤ بإزالة الصفة الجنائية عن المخالفات الصحفية. وشاركت أكثر من عشرين صحيفة في إضراب لمدة يوم واحد في شهر يوليو كجزء من هذه الحملة، والتي يعزو العديدون الفضل لها في دفع السلطات إلى إلغاء التعديل الذي أثار كثيرا من الخلاف على القانون الجنائي.

وقد أزال الرئيس مبارك مادة كانت تنص على فرض عقوبة السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات على الصحفيين الذين يدانون بتهمة التشهير بالمسؤولين الرسميين بزعم الفساد. وكان الهدف من تلك المادة إسكات الصحف المستقلة والمعارضة التي أخذت تنشر بصفة مكثفة تحقيقات صحفية عن فضائح الفساد، واستغلال النفوذ الذي يشمل مسؤولين في مناصب حكومية عليا، وجمال مبارك نجل الرئيس.

كما أدت تعديلات أخرى إلى إزالة بعض القيود البسيطة عن وسائل الإعلام، ولكنها تركت عقوبة السجن قائمة ضد الصحفيين الذين يدانون بإهانة الرئيس أو رؤساء الدول الأجنبية. وقد أقر مجلس الشعب الذي يسيطر عليه الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم عددا من التعديلات التي نصت أيضا على فرض عقوبة السجن على من يدان بنشر معلومات "زائفة" أو يهين مؤسسات الدولة مثل القضاء والقوات المسلحة. وتصل عقوبة السجن لهذه التهم إلى خمس سنوات.

وفي تحرك أثار مخاوف من أن الحكومة تسعى إلى تعطيل الصحف الجريئة باستخدام الوسائل المالية، ضاعفت حزمة التعديلات من الغرامات المفروضة على الكتّاب والمحررين الذين يدانون بتهمة

التشهير ومخالفات أخرى تمت صياغتها بصفة غامضة، وتصل الغرامات حاليا إلى ٤٠ ألف جنيه مصري".*

عشر خطوات للخلف

لكن ما لوحظ بعد هذه التعديلات التي كان من المفترض أن تزيد من مساحة الاستقلالية والحرية للصحف المستقلة، هو أن أوضاع حرية الصحافة المستقلة ازدادت سوءا.. فقد "حدثت زيادة مفاجئة في عدد الصحفيين الذين أصدرت المحاكم بحقهم أحكاما بالسجن، وفي عدد من الحالات تعرض الصحفيون للسجن طيلة أسابيع دون محاكمة، كما جرت اعتداءات على الصحفيين في القاهرة من قبل عناصر أمن يرتدون ملابس مدنية، مما حدا بالعديد من العاملين في السلك الصحفي إلى أن يتسنتجوا أن الرئيس مبارك لن يفي بالوعد الذي قطعه، حتى مع إقرار التعديلات التي ذكرناها سابقا!

واعتبر العديد من الصحفيين أن عملية الإصلاح ذاتها مشوبة بالعيوب، وستترك القانون المصري دون المعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير... كما أعرب كتاب ومثقفون بارزون، ممن يكتبون في الصحف المستقلة والمعارضة التي تعاني من تضييق الحريات، عن تشككهم من قدرة الإعلام على إحداث تقدم مهم باتجاه حرية التعبير في ظل الدستور الحالي الذي يمنح الرئيس سلطات واسعة، وفترات رئاسية غير محددة، والقدرة على إسكات المنتقدين".*

كما شهد نفس العام ٢٠٠٦ عددا من الملاحقات القضائية والتحقيقات الأمنية مع عدد من الصحفيين أبرزهم إبراهيم عيسى رئيس تحرير جريدة "الدستور" والصحفية سحر زكي العاملة بنفس الجريدة، وذلك في شهر يونيو، حيث أصدرت محكمة القاهرة حكما بالحبس لمدة عام على كل منهما، بسبب قيامهما بنشر تقرير صحفي ينتقد الرئيس مبارك، ذكرت فيه الصحيفة أن محاميا

مصريا يسعى لمقاضاة الرئيس مبارك وأسرته بتهمة الفساد، بما في ذلك اختلاس أموال المساعدات الخارجية، وقد أثار هذا الحكم حالة من الهلع في الأوساط الصحفية المحلية. كما صدر حكم بالحبس سنة واحدة ضد المحامي المشار إليه، سعيد عبدالله".*

ومع قدوم العام ٢٠٠٧، ازداد سقف الحرية لدى الحركات الشعبية والصحافة المستقلة ارتفاعا، وإن كانت حرية "منتزعة" في بعض الأحيان و "ممنوحة" في أحيان كثيرة، إذ رأت الدولة أن من مصلحتها السماح لبعض الانتقادات في الظهور بين وقت وآخر كوسيلة لتجنب اعتبار النظام الحاكم مضطهدا للحريات في نظر المجتمع الدولي، لكن هذا لم يمنع أيضا الحكومة من ممارسة حملات قمعية واسعة ضد المعارضة السياسية، في محاولة لإخماد التكهنات المتعلقة بصحة الرئيس حسني مبارك، والتي أطلقها مقال ساخر لإبراهيم عيسى رئيس تحرير الدستور.

"فقد شرعت الدولة في هجوم متواصل ضد الصحفيين الناقدين، والمدونين، والعاملين مع الصحافة الأجنبية. وبحلول نهاية العام، كانت تجري حملة قمع شاملة، حيث كانت المحاكم المصرية تقاضي بحزم عدة محررين وصحفيين مستقلين بارزين. وبدت السلطات عازمة على تضييق الحدود للصحافة الحرة والمدونين، الذين تزايدت أعدادهم.. حتى أنه في عام ٢٠٠٧، وضعت لجنة حماية الصحفيين مصر ضمن إحدى الدول التي شهدت أشد تراجع في حرية الصحافة، واستشهدت بزيادة كبيرة في عدد الاعتداءات على الصحافة والصحفيين...

وفي أواخر الصيف من عام ٢٠٠٧، وبعد أن صفت الدولة جزءا من حساباتها مع الإخوان المسلمين ونجحت في إضعاف حركة المجتمع المدني الحديث وإخماده نسبيا، وجهت السلطات اهتمامها للصحافة المناكفة المستقلة في البلاد، والتي ظلت مصدرا لقلق متزايد بين كبار المسؤولين الحكوميين. وقد تحققت حيويتها وشعبيتها المتزايدة على حساب الصحف التي تديرها الحكومة،

والتي "تراجعت بسبب ركودها... وبسبب الفساد المالي"، وفقا لما قاله الكاتب في صحيفة "الأهرام" سلامة أحمد سلامة.

بحلول شهر أغسطس ٢٠٠٧، بدأ الصحفيون المستقلون وعلى رأسهم إبراهيم عيسى رئيس تحرير صحيفة "الدستور" يصدرون تكهنات حول الوضع الصحي للرئيس مبارك الذي يبلغ من العمر ٨٠ عاما، بعد أن احتجب عن الأنظار لعدة أيام دون أن تقدم حكومته أي تفسير لذلك. ووجه وكيل نيابة أمن الدولة تهمة ضد إبراهيم عيسى بأنه نشر تقارير حول صحة مبارك "من شأنها تكدير أمن البلاد والإضرار بالمصلحة العامة"... واعتبر العديد من الصحفيين أن محاكمة عيسى كانت تصفية حسابات مع جريدة "الدستور" التي تعد من أبرز الأصوات الناقدة لنظام الرئيس مبارك.

في الوقت الذي تحرك فيه وكلاء النيابة ضد إبراهيم عيسى، شنت الصحافة المدعومة من الحكومة حملة مكثفة ضد الصحفيين المستقلين الذين أثاروا الأسئلة حول صحة الرئيس مبارك. فقد كتب مرسي عطا الله، رئيس مجلس إدارة صحيفة "الأهرام" الحكومية، في صحيفته بأن "أعداء" مصر يلجأون إلى الشائعات ويستغلون "الفوضى التي عمت قطاع الصحافة". وأضاف إن هذه "الفوضى هي التي سمحت تحت غطاء حرية الصحافة بالدوس على التقاليد والأخلاق والأعراف، وتجاوز الخطوط الحمراء".

كما صدر عن السيدة الأولى، سوزان مبارك، توبيخ غير مألوف أثناء مقابلة مع قناة "العربية" الفضائية، عندما قالت إن صحة زوجها "ممتازة" وإنه "يجب أن يكون هناك عقوبة للصحفي أو البرنامج التلفزيوني، أو الصحيفة التي تقوم بنشر شائعات!" وأعلن المجلس الوطني للصحافة الذي تسيطر عليه الحكومة ويصدر التراخيص والخطوط الإرشادية للصحف، إنه شكل لجنتين لتقييم

التغطية الصحفية حول صحة الرئيس مبارك، "ولتحديد طبيعة الإجراءات القانونية التي يجب اتخاذها".

وكان إبراهيم عيسى أحد أربعة محررين صحفيين مستقلين معارضين أدينوا خلال محاكمات منفصلة بتهمة "نشر أخبار كاذبة".. إذ أدين أيضا في تلك المحاكمات وائل الأبراشي محرر الصحيفة الأسبوعية "صوت الأمة"، وعادل حمودة محرر أسبوعية "الفجر"، وعبد الحليم قنديل، المحرر السابق للأسبوعية المعارضة "الكرامة". وكان المحررون الأربعة قد نشروا مقالات تستنكر التعليقات التي أدلى بها مبارك حول جماعة "حزب الله" الشيعية، وتنتقد مسؤولين كبار من ضمنهم نجل الرئيس، جمال مبارك.

رفع هذه الدعاوى القضائية الخلافية محامون ينتمون للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، والذي يرأسه الرئيس مبارك، بينما يوجه سياساته نجله جمال... وقد أثارت أحكام الإدانة استنكارا واسعا بين الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر وبلدان عربية أخرى...

وفي ٢٢ أكتوبر، نظمت ٢٢ صحيفة مستقلة ومعارضة إضرابا استمر ليوم واحد احتجاجا على تصاعد الاعتداءات ضد الصحافة المستقلة.. وقد استغل شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي هذه المناسبة لتوجيه انتقادات للصحافة المستقلة، إذ أوردت وكالة أسوشيتد برس عن طنطاوي قوله "إن الشريعة الإسلامية ساوت بين الجميع في عقوبة جريمة القذف التي فيها عدوان أثيم على الأطهار الأخيار من الرجال والنساء"... الأمر الذي أثار حفيظة نقابة الصحفيين المصريين التي أعربت عن صدمتها جراء تصريحات الشيخ طنطاوي. وقالت النقابة عن الشيخ طنطاوي يبدو إنه "يشارك من موقعه الرفيع في حملة التحريض المتصاعدة ضد الصحافة والصحفيين وأصحاب الرأي".*

يبدو للمتابع الجيد لحركة الإعلام في مصر على مدار الأعوام القليلة جدا الماضية، أن المعركة القائمة بين الحكومة والصحافة المستقلة الحرة لم تحسم بعد، فبالرغم من وعود الإصلاح والتعديلات القانونية التي قدمتها الحكومة ما زال هناك الكثير من عمليات القمع التي تمارس ضد الصحفيين والمتمثلة على أبسط تقدير في مضايقتهم أثناء تأدية عملهم وحبسهم على ما يقومون بنشره، بينما ما زال في جعبة الصحافة المستقلة الحرة والقائمين عليها الكثير من الأدوات التي يمكنهم استخدامها للضغط من أجل أنتزاع هامش أكبر من الحرية، من أهم هذه الأدوات على سبيل المثال لا الحصر مساندة مؤسسات المجتمع المدني لهم وتعاطف رجل الشارع العادي مع مواقفهم.

فضاء أرحب

على الرغم من المساحة الواسعة من الحرية التي منحها الحراك السياسي في الشارع المصري إلى جانب الضغط الدولي على النظام الحاكم، ما زال يعمل لدى وسائل الإعلام الحكومية والمحطات التليفزيونية التي أممت عام ١٩٦١ ما يزيد على ثمانين بالمائة من المراسلين في مصر، وتعمل الغالبية منهم في الاتحاد المصري للإذاعة والتليفزيون، الذي فقد جمهوره لصالح الفضائيات العربية وخصوصا قناة "الجزيرة" القطرية، وقناة "العربية" السعودية، أو حتى قناة "الحرة" التي تبث من الولايات المتحدة الأميركية، والفضائيات المصرية المستقلة مثل قناة "دريم" لصاحبها رجل الأعمال المصري أحمد بهجت، وقناة "المحور" التي يمتلكها رجل الأعمال المصري حسن راتب، والتي تبث برامجَ سياسية تهتم بالشأن الداخلي لمصر.

وجدير بالذكر أن القنوات الفضائية المستقلة في مصر بدأت بداية بعيدة كل البعد عن العمل السياسي، فقد كانت تعتمد في أغلب برامجها على المواد الترفيهية والإعلانية، مثل المسلسلات والأفلام وبرامج الموسيقى والأغاني، وقلما ما كانت تقدم مواد إخبارية أو برامج حوارية سياسية..

وإن حدث وقدمت أي منها برامج سياسية فإنها تكون في العادة منقولة عن القنوات المحلية أو الفضائية المملوكة للدولة. حيث يملك الاتحاد المصري للإذاعة والتليفزيون ما يقارب عشرة بالمائة من أسهم المحطات التليفزيونية المصرية الخاصة الأكثر شعبية "دريم١" و "دريم٢" على سبيل المثال، فضلا عن أنه بوسع الدولة منع أي قناة من البث على القمر الصناعي "نايل سات" وقتما تشاء ودون تقديم سبب.

وظل الأمر كذلك إلى حين تمكنت قناة "دريم٢" مؤخرا من التحرر قليلا من تلك القيود عبر برنامج "العاشرة مساءً" وهو برنامج سياسي يذاع بصفة يومية، إلى جانب برامج أخرى مثل "نأسف للإزعاج" و"الطبعة الأولى" و"الحقيقة" وغيرها من البرامج التي تتناول وتناقش موضوعات سياسية داخلية.. وتبعتها بعد ذلك قناة "المحور" من خلال برنامج "تسعين دقيقة" وهو برنامج حواري سياسي مهتم بالشأن الداخلي لمصر أيضا.

عذابات الفضائيات

نجحت قناة "الجزيرة" من خلال مكتبها في القاهرة - الذي يترأسه الآن الصحفي حسين عبد الغني الذي تعرض بدوره هو وفريق عمله لعدد لا بأس به من الملاحقات القضائية والمضايقات الأمنية سنبينها فيما يلي... نجحت القناة في نقل أحداث من داخل الشارع المصري لم تتناولها القنوات المحلية والفضائية المملوكة للدولة، التي كانت منشغلة أكثر بنقل الأحداث الواقعة في بلدان عربية أخرى بغرض إلهاء المواطن عن مشكلاته الداخلية!!

وهنا، تجدر بنا الإشارة إلى المتاعب التي أصابت العاملين في مكاتب القنوات الفضائية في القاهرة، حيث تعرض عدد لا بأس به من المراسلين والفنيين العاملين لدى قنوات فضائية عربية وأجنبية للاحتجاز والضرب والعرقلة بينما كانوا يحاولون تغطية عملية التصويت في انتخابات مجلس الشعب التي جرت في شهر نوفمبر ٢٠٠٥، كما ظلت المحطات التليفزيونية على مدار العام ٢٠٠٥ ممنوعة من تغطية المظاهرات والاجتماعات التي تقوم بها الحركات الشعبية والمؤسسات التابعة لحركة المجتمع المدني الحديث في مصر.

"وفي ١٣ مايو اعتقلت قوات الأمن تسعة مراسلين ومصورين وفنيين من العاملين مع القناة الفضائية "الجزيرة" واحتجزتهم لمدة ثماني ساعات. وقد حدثت عملية الاعتقال أثناء قيامهم بتغطية اجتماع خاص لجمعية القضاة، قام خلاله حوالي ثلاثة آلاف قاضي بالتهديد برفض الإشراف على الانتخابات الرئاسية التي كانت ستجري في سبتمبر، إلا إذا أتيحت لهم السيطرة على عملية التصويت.

وفي نفس الشهر أيضا، مايو ٢٠٠٥، تم منع قناة "الجزيرة" وقنوات فضائية أخرى من الوصول إلى فندق في القاهرة كان قد شهد عقد اجتماع لناشطين عرب من المدافعين عن حقوق الإنسان.

وبحلول العام ٢٠٠٦، كان لقناة "الجزيرة" الفضائية نصيب من حملة القمع التي استهدفت كافة الأجهزة الإعلامية المستقلة في مصر، فقد تعرض حسين عبد الغني، رئيس مكتب قناة الجزيرة في القاهرة، للاعتقال على يد قوات الأمن في شهر إبريل بزعم أنه نشر أنباء زائفة، وقد حذر عبد الغني في أحد تصريحاته في تلك الأثناء من أن "وسائل الإعلام أصبحت مستهدفة بصفة متزايدة وأن حلقة حرية الصحافة أخذت تضيق..." وشدد على أن الصحفيين سيواجهون "البلاء ذاته الذي يعاني منه الصحفيون التونسيون.." إذ أن تونس من أشهر الدول في ممارسة القمع ضد الإعلاميين والنشطاء في منطقة الشرق الأوسط.

وفي شهر يناير ٢٠٠٧، قامت السلطات باحتجاز هويدا طه متولي، وهي منتجة في قناة الجزيرة، بسبب عملها في إعداد فيلم وثائقي حول التعذيب في أقسام الشرطة المصرية. وفي ١ مايو من نفس العام، أصدرت محكمة في القاهرة حكما غيابيا على هويدا متولي بالسجن لمدة ستة أشهر وغرامة مقدارها عشرين ألف جنيه مصري، وقد أدانتها المحكمة بتهمة "الإضرار بالمصالح القومية للبلاد" وإيراد "مشاهد مخالفة للحقيقة". وفي شهر مارس ٢٠٠٨، أسقطت محكمة الاستئناف حكم السجن ضد هويدا طه، بناء على بطلان الاتهام الذي وجه إليها بالإضرار بمصالح البلاد، غير أن المحكمة أبقت على حكم آخر صدر ضدها له علاقة بحيازتها لشرائط الفيديو التي كانت تحوي الحلقات التي قامت بتسجيلها، وألزمتها بدفع غرامة منفصلة قدرها ٢٠ ألف جنيه.

فيروس الحرية

بمرور الوقت، وعلى الرغم من محاولات الدولة عبر الصحف القومية ووسائل الإعلام الداخلية معاقبة قناة الجزيرة ومثيلاتها، من خلال التضييق الأمني أحيانا على العاملين بها، أو من خلال تشويه سمعتها وزعم أنها تستهدف زعزعة الاستقرار الداخلي للبلادا على الرغم من ذلك، نجحت قناة الجزيرة في نقل عدوى فيروس الحرية الإعلامية إلى القنوات الفضائية المصرية المستقلة من خلال تشجيعها بشكل غير مباشر على توسيع هامش الحرية السياسية في برامجها، فأصبحت تقدم برامج سياسية تتجرأ على انتقاد مسؤلين بالحكومة وتغطية الحراك الشعبي في الشارع المصري، يتم حشوها في الفقرات المختلفة التي تقدمها القناة على مدار اليوم أو في برامج مستقلة بذاتها.

أهم هذه البرامج على الإطلاق برنامج "العاشرة مساءً" وهو برنامج حواري يومي يذاع على قناة "دريم"، وهو بمثابة نشرة أخبار من نوع مبتكر، تقوم ليس فقط بنقل أخبار من الشارع المصري، لا يتم ذكرها عادة في القنوات المملوكة للدولة، ولكن أيضا في استضافة أبطال تلك الأحداث سواء

كانوا أساتذة جامعة أو قضاة أو كتّاب أو حتى البسطاء والعامة، فضلا عن المحللين السياسيين الذين يقومون بتحليل الأحداث واستقراء المستقبل المرتبط بحالة المجتمع المدني الحديث في مصر، ومن ثم اكتسب البرنامج شعبيته من مصداقيته وتقديمه موضوعات شديدة الأرتباط والصلة بحال المواطن المصري العادي.

وبعد ظهور برنامج "العاشرة مساء" بفترة قصير، ظهر على قناة المحور في العام ٢٠٠٦ برنامج "تسعين دقيقة" الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الكاريزما الإعلامية التي يتمتع بها مذيع البرنامج معتز الدمرداش، والذي تعرض هو الآخر لعدد من المضايقات تمثلت في تكسير سيارته على يد مجهولين في يناير ٢٠٠٨، وإلغاء بعض حلقات البرنامج ومنعها من البث مثلما حدث مع الحلقة التي كان من المفترض أن تناقش قانون الإرهاب في فبراير ٢٠٠٨ و تم منعها قبل موعد البث بساعتين... البرنامج يذاع بصفة يومية على قناة المحور الفضائية المستقلة، ويهتم بتسليط الضوء على حالات الظلم الإجتماعي الواقعة على المواطنين، وليس فقط تناول القضايا السياسية المتعلقة بحركة المجتمع المدني الحديث في مصر.

يشترك برنامج "تسعين دقيقة" مع برنامج "العاشرة مساءً" في ثلاثة فضائل رئيسية هي التي ضمنت نجاحهما بلا أي شك:

أولها، أن كلاهما يركز كامل عمله على الشئون الداخلية التي يفتقدها المواطن البسيط على القنوات المصرية الأخرى.– محلية كانت أم فضائية – المملوكة للدولة.

وثانيها، الاعتماد الكامل على استخدام اللغة العامية التي تلقى هوى لدى غير المتعلمين في مصر، الذين تبلغ نسبتهم حوالي أربعين في المائة من المواطنين، والذين لا يقرأوون الجرائد أو يتصفحون

الإنترنت بطبيعة الحال، والمصدر الوحيد وربما عنصر الجذب الوحيد بالنسبة لهم فيما يخص الاستزادة بالمعرفة هو شاشة التليفزيون.

أما ثالثها، فهو أن كل منهما تذاع حلقاته على الهواء مباشرة، بما يضمن للمشاهد أن ما يراه أو يسمعه ليس ملفقا..

كما تشترك هذه النوعية من البرامج مع الصحف المستقلة الحرة، من حيث أن كلاهما أكتسب شعبيته ونجاحه من اعتماده مبدأ المصداقية والحيادية في طرح جميع وجهات النظر.

وثيقة تنظيم البث

جاءت الوثيقة التي اعتمدها مجلس وزراء الإعلام العرب بعنوان "مبادئ تنظيم البث والاستقبال الإذاعي والتليفزيوني الفضائي في المنطقة العربية" بمبادرة مصرية.. في مطلع العام الحالي ٢٠٠٨ ليزيد من طين القمع بلة!

حيث ورد في البيان الذي أصدره مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فور إعلان هذه الوثيقة، أنها "تتستر وراء لافتات أخلاقيات العمل الإعلامي لكنها تستهدف بالدرجة الأولى منح غطاء قومي وأخلاقي زائف لتقليص هامش الحرية الذي تمتعت به وسائط البث... تحت تأثير ثورة الاتصالات والمعلومات، أو نتيجة للضغوط الخارجية وأشكال الحراك المجتمعي من أجل الديمقراطية... هذا فضلا عن أن أية قواعد وثيقة الصلة بأخلاقيات العمل الصحفي والإعلامي ينبغي أن تستمد من المشتغلين بالمهنة ومؤسساتهم النقابية، كما ينبغي أن توكل مهمة تقييم الأداء الإعلامي ومدى التزامه بمواثيق الشرف المهنية إلى هيئات تتمتع بالاستقلال والنزاهة، ولا تخضع لنفوذ الحكومات".*

كما اعتبر المركز في بيانه "أن الوثيقة تطلق يد الحكومات في استصدار ما يعن لها من تشريعات لإعمال المبادئ والقواعد التي تضمنتها الوثيقة، واعتماد ما تراه من تدابير بحق الوسائط الإعلامية، التي تخرق هذه القواعد، بما في ذلك مصادرة أجهزة البث وسحب أو وقف أو إلغاء تراخيص البث.

وعلى حين يروج أصحاب هذه المبادرة إلى أنها تستهدف الارتقاء بالأداء الإعلامي، وحماية القيم الأخلاقية والتصدي لدعاوى الجهل وإشاعة الخرافة والدجل، فإن هدفها الأسمى يتبدى في تحصين النظم العربية وسياساتها وممارساتها ورموزها من النقد والحيلولة دون مناقشة المشكلات الكبرى التي تعانيها المجتمعات العربية، والتي تجعلها أكثر مناطق العالم تخلفا.

ومن ثم لم يكن غريبا أن الوثيقة رغم ادعائها الالتزام باحترام حرية التعبير، بوصفها ركيزة أساسية من ركائز العمل الإعلامي العربي، فإنها سرعان ما تبادر إلى التملص من هذا الالتزام بالتأكيد على أن "تمارس هذه الحرية بمسئولية بما من شأنه تعزيز المصالح العليا للدول العربية". ومن ثم فقد استدعت الوثيقة كافة التعبيرات الإنشائية غير المنضبطة، التي تحفل بها التشريعات العربية والتي اعتادت الحكومات توظيفها دوما لمصادرة الحريات الإعلامية وحرية التعبير. مثل "الامتناع عن بث كل ما يتعارض مع توجهات التضامن العربي، واحترام كرامة الدول وسيادتها الوطنية، وعدم تناول قادتها أو رموزها الوطنية والدينية بالتجريح"، وغيرها من العبارات المطاطة المماثلة".*

و لم تكد تمر بضعة أسابيع قليلة حتى وقعت أول ضحية لهذه الوثيقة في شهر إبريل ٢٠٠٨، حيث قامت السلطات المصرية بعقاب شركة إعلامية على صلة ببث معلومات فيها انتقاد للحكومة.

بحسب رواية منظمة هيومان رايتس ووتش قام اتحاد الإذاعة والتلفزيون — الذي تديره الدولة — برفع شكوى ضد شركة أخبار القاهرة (سي إن سي) في ٨ أبريل ٢٠٠٨، بعد يوم من بث قناة الجزيرة لتغطية لتظاهرات موسعة في الشوارع تنتقد الحكومة في المحلة. وتوفر "سي إن سي" خدمات بث فضائي ومعدات للشبكات التلفزيونية التي تعمل في مصر، ومنها قناة الجزيرة والـ بي بي سي والـ سي إن إن. و في ١٧ إبريل داهم ٣٥ عنصراً من رجال الشرطة في ثياب مدنية مقر "سي إن سي" في القاهرة، وصادروا وحدات البث الفضائي الخمس لدى الشركة مما أدى عملاً لإغلاقها. وتم توجيه الاتهام إلى نادر جوهر، مالك "سي إن سي"، باستيراد وحيازة معدات تلفزيونية وبث تلفزيوني دون ترخيص. ومن المقرر أن يمثل للمحاكمة في ٢٦ مايو وإذا أُدين فسوف يواجه العقاب بغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه والسجن لمدة عام على الأقل...

تزامن مع ذلك أن توقف النايل سات في بداية نفس الشهر أبريل ٢٠٠٨ - على حين غرة — عن بث محطة الحوار الفضائية، وهي قناة فضائية عربية مقرها لندن، دون تقديم أي سبب. وكان جدول بث الحوار يشمل برنامج "حقوق الشعوب" وهو برنامج يناقش فيه نشطاء حقوق الإنسان وضحايا الانتهاكات التي ترتكبها الحكومات العربية، بما في ذلك التعذيب في مصر، وبرنامج "أوراق مصرية" وهو برنامج يظهر فيه إبراهيم عيسى وغيره من الأشخاص المنتقدين للحكومة.

الإعلام الشعبي

إن واحدة من الحسنات الكبيرة التي سيحملها التاريخ عرفانا وامتنانا للدكتور أحمد نظيف، رئيس الحكومة المصرية الحالي منذ عام ٢٠٠٤، هي أنه كان صاحب الفضل في نشر ثقافة الإنترنت في البلاد قبل بضعة سنوات عندما تولى منصب وزير الاتصالات، حيث نجح نظيف بجدارة في تنفيذ "المشروع القومي للنهضة التكنولوجية" الذي أعلنه الرئيس مبارك في عام ١٩٩٩، وكان الهدف منه إتاحة الفرصة لمصر والمصريين للاستفادة من الثورة الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، عن

طريق السماح للجميع بشراء أجهزة الكمبيوتر بأسعار مخفضة وتسهيلات، مع توفير إمكانية الدخول على الإنترنت واستخدامه بسهولة، حتى وصل عدد مستخدمي الإنترنت في مصر - في ساعة كتابة هذه السطور (منتصف عام ٢٠٠٨) — ما يربو على ستة ملايين مواطن أغلبهم من الشباب، وأصبحت الشبكة العنكبوتية هي العماد الأساسي لعمل أغلب المؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص على اختلاف مجالات أنشطتها بلا استثناء.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين محو أمية المصريين الإليكترونية واشتعال حركة المجتمع المدني في مصر من جديد، فلا أحد يعرف حتى يومنا هذا إن كان انفتاح المواطن المصري البسيط على العالم من خلال شبكة الإنترنت، وإطلاعه على حقائق تعمدت الدولة تغييبها عنه سنوات وسنوات عبر وسائل إعلامها التقليدية، هو السبب الحقيقي وراء خروج الأمور عن سيطرة الدولة فيما يتعلق بالحراك — أو الفوران — السياسي العام الذي أصاب جموع الشعب المصري بغض النظر عن مرجعياتهم، أم أن الأمر كله كان محض صدفة، وأن الظروف هي التي اجتمعت لصالح المواطن المتعطش للخروج من تحت قبضة الدولة!

تولدت حركة المجتمع المدني الافتراضي على الإنترنت بعد بزوغ حركة المجتمع المدني الحديث في مصر في سنة ٢٠٠٤ بفترة قصيرة جدا، حيث نشأت ثقافة الصحافة الشعبية، والمتمثلة في ظهور المدونات وصحف الإنترنت، وانتقال الصحف المطبوعة أيضا إلى الإنترنت من خلال إنشاء مواقع إليكترونية لها يتم تحديثها بالتوازي مع نشر النسخة المطبوعة.

وما لبثت أن تحولت الصحافة الشعبية في فترة وجيزة جدا وبفضل الإمكانيات الهائلة التي توفرها الوسائل التكنولوجية إلى حركة "إعلام شعبي" متكاملة، بمعنى أنها لم تعد تعتمد فقط على الشكل التقليدي للكتابة على صفحات الإنترنت، ولكنها تطورت إلى قنوات بث فيديو وصوت بجودة غير مسبوقة قادرة على منافسة الصحف ومحطات التليفزيون والإذاعة المملوكة للدولة أو الموالية لها..

كان الإنترنت هو الملاذ الأمثل للمجتمع المدني الحديث في مصر نظرا لما له من تـأثير عظـيم في عمليات التوعية والحشد والتعبئة، والذي اكتسبه الإنترنت من الطبيعة الزئبقية التي تجعله حقيقـي وغير حقيقي في الوقت نفسه.. فهي طبيعة افتراضية خارقة تجعل من الإنترنت أداة حرة غير قابلة للتملك من قبل دولة أو حتى أفراد، وبالتالي ضاعفت من قدرته على الهروب من مقصلة الرقابـة والقمع التي تستطيع الدولة ممارسته بدرجة أكبر من السهولة على وسائل الإعلام التقليدية المقروءة والمسموعة والمرئية.

كما أن النشاط الافتراضي على الإنترنت لا يفرق بين مواطن وآخر، فالكل مسموح له بتناول أي موضوع ومناقشة أي شيء، مهما كان شخصي أو عام، بغض النظر عن نوعه، أو جنـسيته، أو فئته العمرية، أو مرجعيته الدينية أو السياسية.

ولعل أكبر دليل على الأهمية القصوى التي تتمتع بها شبكة الإنترنت في الوقت الـراهن في مـصر كوسيلة إعلامية، هو لجوء أغلب — إن لم يكن كل — المنافذ الإعلامية إلى إنشاء مواقع إليكترونية لها على شبكة الإنترنت، ومنها على سبيل المثال لا الحصر مواقع صحف مستقلة مثل "المـصري اليوم" و"الدستور" وصحف حزبية مثل "الكرامة" و"العربي" و"الأهالي" وحتى الصحف القومية مثل "الأهرام" و"الأخبار"، والصحف المستقلة الموالية للحكومة مثل "روزاليوسف"، وصفحات تابعـة لقنوات تليفزيونية مثل "العربية.نت" و"الجزيرة نت" وموقع شبكة "بي بي سي"، وغيرها.

هذا فضلا عن بعض الصحف والمواقع الإليكترونية التي تعمل وتنشر أعمالها بالكامل من خـلال العالم الافتراضي على الإنترنت، وليس لها أي مطبوعات في العالم الحقيقي، وعلى رأسها صحيفة "المصريون" اليومية المستقلة الإليكترونية، والتوأمين موقع "إخوان ويب" باللغة العربية و"إخوان أون لاين" باللغة الإنجليزية، وموقع "إيلاف" و"إنقاذ جبهة مصر" و"المحيط" وغيرها.

وبالرغم من أن عهدة أغلب الأخبار المتناقلة عبر الإنترنت – أو تحديدا – عبر حركة الإعلام الشعبي على الإنترت تقع بالكامل على كاهل راويها، فإن هذا لا يقلل من مصداقيتها بمقدار ما يعززها... إذ أثبتت التجربة دائما أن "البقاء للأصدق" وخاصة في المجال الإعلامي، بمعنى أنه حتى وإن كان من حق أي شخص أن ينشر ما يريد على الإنترنت، فإن هناك عدة اعتبارات لازمة لاكتساب ثقة المتلقي فيه:

أولا، ما يتيحه الإنترنت من فرصة تدعيم ما يتم نشره من كلمات بالصور أو مقاطع الفيديو أو حتى مقاطع الصوت يجعل من الصعب جدا التشكيك في مصداقية ما تتلقاه عبر الإنترنت، على عكس بعض وسائل الإعلام التقليدية الأخرى التي تقدم لنا الخبر عبر الكلمة فقط.

ثانيا، الإعلام عبر الإنترنت يشبه السير على حبل رفيع، السقوط من فوقه مرة واحدة يعني السقوط للأبد، لأن مصداقية الناشر على الإنترنت – والذي يعتمد على تاريخه هو الشخصي – يتم اكتسابها بصفة تراكيمة من خلال تمكنه من نقل أكثر من خبر أو سوق أكثر من تحليل يثبت الواقع – والواقع وحده – صدقه وموضوعيته، ومن هنا يتكون لديه قاعدة معينة من القراء المهتمة والواثقة فيما ينشره.

مجتمع مدني افتراضي

حتى أن المجتمع المدني الافتراضي على الإنترنت قد نجح في تشكيل تهديد وأداة ضغط ضد الحكومة المصرية أكبر مما يشكله المجتمع المدني الحقيقي، وتجلت أبرز ملامح ذلك التأثير في إضراب السادس من إبريل الماضي، الذي نشأت الدعوة له أول ما نشأت على صفحات الإنترنت وتحديدا عبر رسائل البريد الإليكتروني وعلى موقع "الفيس بوك" الاجتماعي..

حيث اتفق مجموعة من الشباب الذين يستخدمون موقع "الفيس بوك" (وعددهم وفقا لآخر إحصائيات الموقع اليوم ٢٨ مايو ٢٠٠٨ يزيد عن النصف مليون) على عمل دعوة لإضراب عام في البلاد يوم السادس من إبريل عام ٢٠٠٨ احتجاجا على ارتفاع الأسعار وأزمة رغيف العيش الذي عاني المواطن المصري منهما في مطلع العام.

وبالفعل وجدت الدعوة صدى غير مسبوق، حتى أنها انتقلت تدريجيا وبسرعة غير متوقعة إلى المجتمع المدني الحقيقي، وبدأ النشطاء الحقوقيين والمعارضون وأعضاء الحركات الشعبية، لا سيما في مدينة المحلة التي اشتهرت بالاحتجاجات العمالية المتلاحقة التي تشكل إزعاجا حقيقيا للحكومة منذ بدأ الحراك السياسي في مصرعام ٢٠٠٤ وحتى اليوم... بدأوا جميعا في التشمير عن سواعدهم استعدادا لتنفيذ الإضراب.

وبغض النظرعن فشل الإضراب في تحقيق مآربه على أرض الواقع، إذ ليس هذا بمجال حديثنا هنا، فإن قدرة الشباب على تعبئة الشارع المصري بهذه الصورة مستخدمين وسيلة واحدة فقط هي الإنترنت، لهو أمر جدير بالتأمل طويلا!

مدونون أم نشطاء افتراضيون؟

يختزل البعض حركة الإعلام الشعبي أو المجتمع المدني الافتراضي على الإنترنت في حركة التدوين وظاهرة انتشار المدونات (المواقع الشخصية) على صفحات الإنترنت للنشطاء والمعارضين السياسيين، إلا أن المدونات – على الرغم من أهمية دورها وتأثيرها العظيمين – لم تتعد كونها واحدة من الأدوات الكثيرة جدا التي يستعين بها النشطاء على الإنترنت مثل مواقع "اليوتيوب" www.youtube.com و"الفيس بوك" www.facebook.com التي أتاحت إمكانيات أكبر بكثير للنشطاء في المجتمع المدني الافتراضي على الإنترنت، مثل إمكانية تكوين

جمعيات افتراضية، تتمثل في مجموعات "الفيس بوك"، أو فتح قنوات بث مرئية ومسموعة عبر "اليوتيوب".

لم تبدأ حركة التدوين في مصر في الانخراط في العمل السياسي قبل عام ٢٠٠٤ كجزء أو كرد فعل للحراك الشعبي العام الذي شمل جميع أجزاء الوطن و لم يكن عدد المدونات الإليكترونية يتجاوز وقتها أصابع اليد الواحدة، أما اليوم فقد بلغ عدد المدونات المصرية حوالي ألفين مدونة يهتم أغلبها بالموضوعات السياسية، والنشاط المدني والحقوقي.

وفي رأيي أن حركة التدوين في مصر لم تنشأ في الأساس برغبة من أصحابها في مناقشة مواضيع سياسية، ولكنهم وجدوا أنفسهم مضطرين لممارسة النشاط المدني من خلال الأداة التي يتقنونها أكثر.

كل ما في الأمر هو أنه في الماضي كان أباؤنا يتسخدمون الورقة والقلم لتدوين مذكراتهم، وانطباعاتهم عن ما يرونه في حياتهم اليومية، أما اليوم فقد استعضنا – نحن شباب هذا الجيل – عن القلم بلوحة المفاتيح وعن الورقة بشاشة الكمبيوتر، أي أننا استخدمنا وسائلنا الحديثة في التعبير عن أمورنا الخاصة وانطباعتنا الشخصية عما يدور من حولنا في الحياة.

وبمرور الوقت ومع ميلاد حركات التغيير التي أدت بدورها إلى إعادة إحياء حركة المجتمع المدني في مصر، لجأ المدونون إلى مناقشة ما يرونه في الشارع من تغيرات من منظور شخصي بحت على شبكة الإنترنت، وتسجيل – أو تدوين – ردود أفعالهم المؤيدة أو المعارضة لبعض الممارسات سواء من قبل الدولة أو المجتمع المدني، وهكذا تحول الهم الشخصي إلى هم عام يشتركون فيه جميعا، فأخذوا في الالتفاف حول أنفسهم والشد من عضد بعضهم البعض من أجل المساهمة مع حركة المجتمع المدني الأكبر في تحقيق الإصلاح المنشود.

وبالطبع كان من المنطقي أن تقابل هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة – الإنترنت – بمحاولات قمعية عدة، إذ أخضعت الدولة الإنترنت لنفس القوانين التي تطبقها الدولة على وسائل الإعلام الأخرى مثل قانون الصحافة، وقانون الطوارىء، و قانون الوحدة الوطنية، والقانون الجنائي، وغيرها من القوانين التي ذكرناها بمزيد من التفصيل في القسم الخاص بالصحافة المستقلة أعلاه.

كما تعرض العديد من المدونين في السنوات القليلة الماضية إلى أشكال متنوعة من القمع والمضايقات سواء المباشرة أو غير المباشرة من جراء ما يكتبونه أو ينشرونه على الإنترنت، فمثلا ألقي القبض على عدد من المدونين في أثناء مشاركتهم في المظاهرات والأنشطة الأخرى المرتبطة بعملهم مع الحركات الشعبية في الشارع، وقيل على لسان العديد منهم إن قوات الأمن كانت تتابع ما ينشرونه على الإنترنت وانتهزت فرصة نزولهم الشارع للانتقام منهم.. كما تعرض البعض الآخر للسطو على الإيميل (البريد الإليكتروني) الخاص بهم ومحاولة اختراق أجهزة الكمبيوتر، وأكد أغلبهم أن قوات أمن الدولة هي من تقوم بعمليات الاختراق تلك.

و لم يحدث أن تم القبض على أي مدون من قبل بسبب ما يكتبه، بشكل مباشر، إلا في حالتين فقط هما: مدونة "كريم عامر"، ومدونة "أنا إخوان".

"عبد الكريم سليمان، أو كريم عامر كما يسميه المدونون، هو طالب سابق في جامعة الأزهر في القاهرة، وهي جامعة عريقة تدرّس الشريعة الإسلامية السنية، وقد اتهم الجامعة بأنها تنشر الأفكار المتطرفة. كما انتقد الرئيس مبارك، وأشار له بصفة ديكتاتور. وقد صدر حكم ضد سليمان بالسجن لمدة أربع سنوات في فبراير ٢٠٠٧ بناء على إثبات اتهامات ضده بـ "نشر أخبار من شأنها تكدير السلم العام" و"الإضرار بسمعة البلاد" و"ازدراء دين الإسلام". وكان ذلك أول حكم يصدر في مصر ضد مدون؛ كما كان مقدمة لملاحقات قضائية شبيهة.

ففي أواسط شهر إبريل عام ٢٠٠٧، تم اعتقال عبد المنعم محمود، وهو مدون آخر، واحتجز لعدة أسابيع. ويبدو أن جريمته هي أنه استخدم مدونته المسماة "أنا إخوان" للكشف عن التعذيب الذي يتعرض له المدنيون على يد قوات الأمن المصرية، وشجب ممارسة الدولة في محاكمة المدنيين — من الأخوان المسلمين — أمام المحاكم العسكرية. وقد اتهمته السلطات بالتشهير بالحكومة، فضلا عن أن مدونته كانت بمثابة إعلان صريح عن انتمائه لحركة الإخوان المسلمين، وهي أكبر مجموعات المعارضة في مصر وأكثرهم تنظيما، وتم حظرها منذ عام ١٩٥٤ مع التغاضي فيما بعد عن وجودها كقوة سياسية تعمل خلف الستار".*

وبهذا لم يعد مستغربا أن يتم تصنيف مصر، التي سعت لنشر الثقافة التكنولوجية على شعبها ومحو أميتهم الإليكترونية، ضمن القائمة السوداء للدول الأكثر عداءاً للإنترنت في التقرير الذي أصدرته منظمة "مراسلون بلا حدود" عام ٢٠٠٦.

إلتزامات لم يتم الوفاء بها

إن القمع الذي تمارسه الدولة ضد الإعلاميين في كافة وسائل الإعلام التقليدية المسموعة والمقروءة والمرئية أو غير التقليدية، الإنترنت.. لهو انتهاك صارخ من جانبها لنصوص الدستور والمواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر وأصبحت جزءا لا يتجزأ من قانونها الداخلي، والتي تكفل جميعا الحق في حرية الرأي والتعبير.

حتى وإن كانت الدولة تستند في تطبيقها تلك الانتهاكات إلى نصوص من قوانينها الداخلية المعمول بأغلبها منذ عهد ثورة يوليو ١٩٥٢ ومنها على سبيل المثال لا الحصر: قانون الصحافة لسنة ١٩٩٦ والذي قام الرئيس مبارك بإجراء تعديلات بسيطة – لا تسمن ولا تغني من جوع – عليه في العام ٢٠٠٦، والقانون الجنائي الذي يبيح حبس الإعلاميين باتهامات مطاطة مثل "انتهاك الأخلاق العامة" و"الإضرار بالمصلحة العامة"، وقانون حماية الوحدة الوطنية الصادر في العام ١٩٧١، وقانون أمن الدولة والمواطن الصادر في العام ١٩٧٧، وقانون الطوارئ الذي دخل حيز النفاذ بعد مقتل الرئيس السادات ومنذ تسلم الرئيس مبارك للسلطة في العام ١٩٨١، وما زال معمولا به حتى الآن!

هذا في حين أن المادة ٤٧ من الدستور المصري تنص على أن "حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني".*

من ناحية أخرى، وقعت مصر في عام ١٩٨٢ على العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية الذي يقر الحق في ممارسة حرية التعبير في المادة ١٩، والتي تنص على:

"١. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

٢. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

٣. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ. لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،
ب. لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة".*

أضف إلى ذلك أن الميثاق الأفريقي الذي صدقت عليه مصر في ٢٠ مارس ١٩٨٤ يكفل أيضا الحق في حرية الرأي والتعبير في المادة ٩(٢) التي تنص على أن: "لكل فرد الحق في التعبير والإفصاح عن رأيه في إطار القانون".*

غدا لناظره...

إن كان علينا ختام الفصل هنا، فإن مسيرة الإصلاح الإعلامي لم ولن تنتهي عند هذا الحد، وستأتي أعوام وأعوام يحتفل فيها الإعلاميون بأعيادهم من خلال تكريم الذين تعرضوا لانتهاكات منــهم، وتحتفل فيها الدولة بابتكار قوانين جديدة تتمكن من خلالها بممارسة المزيد من المضايقات المباشرة وغير المباشرة والملاحقات القضائية ضد الصحفيين والمدونين ومراسلي المحطات الفضائية، وستبقى المعركة بين الإعلام والدولة مشتعلة إلى حين يأتي نهار تنال فيه وسائل الإعلام التقليدية المتمثلة في الصحف ومحطات التليفزيون والإذاعة، وغير التقليدية المتمثلة في الإنترنت وعالمه الواسع، وترى فيه مصر شمس الديمقراطية يسطع من جديد وتستنشق فيه نسيم الحرية العليل.

للأمانة... لا أظن أن هذا الغد قريب!

* المصادر:

- موقع ثروة مصر، عن مؤسسة ثروة
www.tharwacommunity.org

- مدونة داليا زيادة
http://daliaziada.blogspot.com

- تقرير لجنةحماية الصحفيين السنوي، اعتداءات على الصحافة لعام ٢٠٠٧
http://www.cpj.org/attacks07/mideast_arb/ar_egy07.html

- تقرير لجنةحماية الصحفيين السنوي، اعتداءات على الصحافة لعام ٢٠٠٦
http://www.cpj.org/attacks06/lang/attacks2006arb.pdf

- تقرير لجنةحماية الصحفيين السنوي، اعتداءات على الصحافة لعام ٢٠٠٥
http://www.cpj.org/attacks05/lang/AttacksPressArabic2005.pdf

- دراسة صادرة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عام ٢٠٠٦ تحت عنوان "الإعلام في العالم العربي بين التحرير وإعادة إنتاج الهيمنة".
http://www.cihrs.org/Press_Center_details_ar.aspx?per_id=40&pr_year=2007

- موقع منظمة مراسلون بلا حدود
http://www.rsf.org/country-43.php3?id_mot=152&Valider=OK

- دستور جمهورية مصر العربية
http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/constitution/index.asp

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
http://www.arabhumanrights.org/cbased/ga/covenant-cpr66a.html

- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/a005.html

ثم أما بعد...

ماذا ينقص حركات الإصلاح في مصر لتحقيق التغيير المنشود

؟

مستقبل المجتمع المدني الحديث
بين ضخامة الطموحات ومحدودية الإمكانيات

داليا زيادة

إن مؤسسات المجتمع المدني وأفراده هم القلب النابض لأي شعب يسعى إلى تغيير أوضاعه السلبية وتحقيق طموحاته في العيش بكرامة، وإن كان المجتمع المدني الحديث في مصر قد أفاق أخيرا من سنوات السلبية والاستسلام لما يمليه عليه حكامه دون مراجعة، فإن المهمة الملقاة على عاتق المجتمع المدني المصري – متمثلا في مؤسسات نقابية وحركات شعبية ومنظمات أهلية أو غير حكومية – باتت أثقل وأخطر، وعليه وجب على المجتمع المدني المصري الوقوف مع النفس لفترة كافية من أجل تصحيح الأخطاء التي كشف عنها الحراك الواسع في الشارع المصري على مدار العامين المنصرمين ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والبحث في طرق مناسبة لشحن الطاقات والهمم من جديد، سعيا إلى مواصلة الكفاح من أجل تحقيق الطموحات المنشودة للمواطن المصري.

بناء على الرصد الذي قمنا به لحالة المجتمع المدني المصري "الحديث" في الفصل المخصص له في كتابنا هذا، اتضح لدينا أن حركة المجتمع المدني في مصر ما زالت تفتقر إلى عدة مقومات لا غنى عنها تتمثل في:

أولا: البعد عن الطموح السياسي للقائمين عليه والتركيز عوضا عن ذلك في الدور المدني المنوط بهم لعبه أساسا والذي سيعم خيره على الجميع. إذ أن المجتمع المدني في مصر أو بالأحرى أغلب أعضائه والقائمين عليه نسوا تماما الدور الواجب عليهم لعبه من خلال تحريك الشارع المصري في إطار مدني بعيد كل البعد عن الأطماح السياسية والأطماع الشخصية لكل منهم والتي تثمر بدورها عن خلافات وانقسامات داخل الحركة ذاتها، ومن ثم فإننا نوصي أنفسنا وكافة أفراد المجتمع المدني في

مصرنا الحبيبة بالالتزام بتحقيق الأهداف المدنية التي من شأنها إحداث تغيرات فعلية على أرض الواقع، مع الأخذ في الاعتبار بتجنيب الأهواء الشخصية تماما، حتى لا نقع – كمجتمع مدني وليد – في نفس الأخطاء التي وقع فيها شيوخ المعارضة المصرية، و لم تؤد بهم إلا إلى إخفاقات متلاحقة لا حصر لها.

ثانيا: التغاضي عن التفكك بين توجهات القائمين على مؤسسات المجتمع المدني. إن واحدة من مشكلات المجتمع المدني في مصر، ولعلها هي أيضا مشكلة الشخصية المصرية بوجه عام، هي الخلط الدائم بين ما هو شخصي وما هو جماعي، فما زال المجتمع المدني المصري يعاني أشكالا غريبة من الخلافات بين أفراده تعود إلى اختلافات انتماءاتهم الأيدولوجية السياسية، فمثلا ترى منظمات حقوق الإنسان والتي نشأت على يد فصيل اليسار – أغلبها ولا أقول جميعها – يهملون تماما تناول قضايا تتعلق بجماعة الإخوان المسلمين مثلا، فقط لأنها جماعة إسلامية وليس لأي سبب آخر. وهكذا الحال بالعكس أيضا، إذ ترى شخصا ذا انتماء ديني أو سياسي معين يرفض التعاون مع شخص آخر يعمل في المجتمع المدني لمجرد أنه مختلف معه في الرأي أو الرؤية السياسية، والأغرب أن هؤلاء أنفسهم هم من ينادون بالديمقراطية والتحرر من الجمود الفكري والانحياز السياسي وقبول الآخر؛ لقد تناسوا أن الانتماء لحركة كبيرة مثل حركة المجتمع المدني الحديث التي من شأنها تغيير صفحات تاريخ ومستقبل دولة بحجم مصر، تتطلب أول شيء تجنيب كل ما هو شخصي والتركيز في هدف واحد كبير، لا يعرف الفرق بين توجه سياسي وآخر ديني.

ثالثا: تحقيق التكامل الحقيقي بين الشباب بمميزاتهم والكبار بميزاتهم. ما من شك أن الدور الذي لعبه الشباب وما زال يلعبه في إحياء حركة المجتمع المدني في مصر هو بحد ذاته إنجاز يستحقون عليه كل الثناء، إلا أن كل ما يحمله الشباب من مميزات تحولت مع الوقت إلى امتيازات انفردوا بها وحدهم، تتمثل في: الحماسة إلى التغيير، وحب الوطن بإخلاص، والمهارة في استخدام الوسائل التي

أفرزتها ثورة تكنولوجيا المعلومات من هواتف محمولة وشبكة الإنترنت، فضلا عن قدرتهم في الانصهار في الحركة العالمية، والتواصل الجيد مع العالم الخارجي والإفادة منه، وغيرها الكثير....

إلا أن هذه المميزات ما زالت تفتقر إلى عنصرين رئيسيين لا يمتلكهما إلا الجيل الأقدم في فصائل المعارضة المصرية، ألا وهما الخبرة السياسية التي تفرز بدورها عن نوع من التعقل في اتخاذ القرارات والتصرف بحكمة وحنكة سياسية مع المعضلات والمعوقات التي من شأنها إحباط حركة المجتمع المدني الحديث الذي يعاني من إنعدام الإتزان في مواضع كثيرة، وأيضا عنصر التعامل مع الشارع وجذب المواطن العادي للانضمام لحركة المجتمع المدني بدلا من أن يأخذ منها موقفا متحفظا أحيانا ورافضا متشككا غالبا.

رابعا: التعلم واكتساب مهارات أكبر فيما يخص استراتيجيات التظاهر والعمل غير العنيف. إن أهم مثال على ذلك هو إضراب السادس من إبريل عام ٢٠٠٨، الذي أسسه الشباب ودعوا له على صفحات الإنترنت، إلا أنهم لم يتمكنوا من إنجاحه بشكل حقيقي عند نزولهم إلى الشارع، أي عند انتقالهم من المجتمع المدني الافتراضي إلى المجتمع المدني الحقيقي، نظرا لافتقارهم لعنصري الخبرة والتعامل مع الشارع اللذين سبق وأشرنا إليهما في النقطة السابقة، بالإضافة إلى افتقار الشباب – وافتقار المجتمع المدني في مصر ككل – لمهارات وحرفية التظاهر واستخدام إستراتيجيات العمل الغير عنيف والتي سنعرض لها بمزيد من التفصيل في السطور التالية، نظرا لما لها من أهمية كبرى في دفع عجلة الحراك المدني في مصر إلى الأمام، إذا ما أحسن فهمها واستخدامها.

ما هو مفهوم "اللاعنف"؟ إن التعريف الرسمي أو الأكاديمي لمصطلح "اللاعنف" هو: فلسفة وإستراتيجية تهدف إلى تحقيق التغير في المجتمع دون اللجوء إلى العنف الجسدي. بمعنى آخر، فإن العمل غير العنيف هو المنطقة الوسطى بين الاستسلام والسلبية من جانب، وبين العنف والإيذاء الجسدي على الجانب الآخر، في مواجهة القمع الذي تمارسه الدولة على المواطنين.

بوضوح أكبر يمكن اعتبار إستراتيجيات اللاعنف هي العمل القائم على تجنيب السلاح والقوة الجسدية وإعمال العقل من أجل تحليل المشاكل الكبرى وتفتيتها إلى مشكلات صغيرة والعمل على حل كل واحدة من تلك المشكلات الجزئية الصغيرة على حدة بحيث تحل المشكلة الكبرى في النهاية، وهو عمل قائم على إدارة الصراعات من خلال مخاطبة الجانب النفسي والعقلي في البشر.

إلا أن فكرة اللاعنف، على الرغم من نجاحها في كافة دول العالم التي نجحت في تطبيقها مثل الهند على يد الزعيم غاندي، والولايات المتحدة الأميركية على يد مارتن لوثر كينج والأفروأميركيين وصربيا - كوسوفو على يد حركة أوتبر، وغيرها.. على الرغم من نجاحها في كل هذه الدول ما زال الناس في الشرق الأوسط، لا سيما المصريون، يتعاملون بمزيد من الريبة معها، نظرا لخلطهم للمعنى المقصود منها بمفاهيم أخرى مثل السلم أحيانا والسلبية والاستسلام غالبا.

بالنسبة للعلاقة بين اللاعنف والسلم: فقد لاحظت — من خلال عملي بالترجمة — أن الغالبية تترجم اللفظة الإنجليزية nonviolence إلى اللغة العربية على أنها "الحل السلمي" بينما الترجمة الصحيحة لها هي "الحل غير العنيف" وشتان بين الأمرين.. فالحل السلمي هو الحل الذي يتم تحت إشراف جهة تحكيم ويكون كلا طرفيه يسعى إلى تحقيق السلم من خلال التوصل إلى اتفاق وسط، و يكون كلا الطرفين على قدر متساو أو متقارب من القوة، تماما كما حدث مع الرئيس السابق لمصر محمد أنور السادات، حين سعى إلى التفاوض والوصول إلى حل سلمي بشأن الأراضي المصرية المحتلة واستعادتها من إسرائيل في سبعينيات القرن الماضي في أعقاب حرب أكتوبر المجيد.

أما العمل غير العنيف فهو يتم بين طرفين أحدهم يملك القوة والسلطة وراغب في بقاء الوضع على ما هو عليه لأنه يحقق له مصالحه، بينما الطرف الآخر لا يملك نفس القوة أو السلطة، ولكن يملك الحيلة والمكر ويرغب في إحداث تغيير في الأوضاع القائمة لتحقيق مصالحه.

فحين يتعرض الطرف الأضعف للقهر والقمع فإنه يكون مضطرا للجوء لطريق من اثنين إما استخدام العنف لصد العدوان الواقع عليه، وهنا النتيجة معروفة مسبقا، وهي ببساطة مزيد من العنف ومزيد من القهر لهذا الضعيف، حتى أن الطرف الأقوى – الذي هو دائما الأظلم أيضا – يجد مبررا قويا للمبالغة في ممارسة العنف ضد الطرف الأضعف، أما الطرف الأضعف إن لجأ للحل غير العنيف، فسوف يكسب أرضا أكبر لأنه أولا لن يجد الطرف الأقوى سببا لممارسة المزيد من العنف ضد الطرف الأضعف، وسيهدأ من تلقاء نفسه، وسيبدأ في التفكير والتعامل مع الطرف الأضعف على أنه إنسان له الحق في الحصول على نفس الحقوق التي يتمتع بها هو.

أما بالنسبة لخلط مفهوم اللاعنف مع مفاهيم سيئة السمعة مثل السلبية أو الاستسلام، فهذا أمر يدعو إلى الضحك لحد البكاء!

يتبنى أغلب المناهضين لمبادىء اللاعنف مقولات مثل "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" و"ما أخذ بحد السيف لا يسترد إلا بالسيف"، لكن بالرغم من احترامي الشديد لقائلي هذه المقولات فإن التجربة والتاريخ أثبت فشلها الذريع. هذا لأننا دائما ما نربط فكرة العمل غير العنيف بالسلبية، مع أننا لو أمهلنا أنفسنا دقائق قليلة جدا لنفكر سنكتشف أن هذا كلام غير منطقي بالمرة لأن السلبية تعني عدم العمل على الإطلاق، والقبول بالوضع القائم أيا ما كان، أما العمل غير العنيف فهو عمل يهدف إلى إحداث ثورة صامتة ضد كل مظاهر القهر و تغير الوقائع المؤلمة.

ومن هنا يأتي السؤال الأهم: إلى أي مدى يرتبط العمل غير العنيف بمجتمعاتنا؟ وهل هو فكرة مستوردة لا تتناسب وظروفنا الاجتماعية؟ تعالوا نحلل تلك المسألة على ثلاثة محاور: المحور الإنساني، والمحور الديني، والمحور السياسي:

- المحور الإنساني:

جميعنا يتفق على أننا جميعا بشر بغض النظر عن جنسياتنا ودياناتنا وتوجهاتنا السياسية وألواننا إلخ، وكلنا أيضا يتفق على أن العمل غير العنيف هو عمل قائم على مخاطبة الجانب العقلي والنفسي داخل النفس البشرية.. ومن ثم يمكننا الخروج بنتيجة مهمة جدا ألا وهي أن العمل غير العنيف يصلح لأي مكان وزمان ويمكن تطبيقه في التعامل مع كافة البشر مهما بدت عليهم من شراسة، وعلى جميع المستويات أيضا بدءا من الحياة الشخصية وإلى المشكلات السياسية الكبرى.

- المحور الديني:

وهنا أحب أن أركز على الدين الإسلامي والدين المسيحي بوجه خاص، أولا لأنهم أكثر ديانتين أحمل عنهما معلومات بشكل شخصي، وثانيا لأن أبناء الديانتين يشكلان السواد الأعظم من سكان المنطقة العربية.. اشتهر الدين المسيحي بما يحمله من دعوة عامة للتصالح مع الآخر وقبول الاختلافات مع الآخر، واشهر اقتباس أحب أن أذكره هنا هو قول المسيح "أحبوا أعدائكم" ومدى النبل الإنساني الواضح فيها من خلال فكرة التعامل مع الآخر دائما على أنه إنسان، مهما بدا عليه من شراسة فهو في النهاية إنسان ومعاملتك له بهذه الطريقة سيساعدك بكل تأكيد على النظر إليه كإنسان ومساعدته على التعامل معك بنفس القدر من الرقي الإنساني أيضا.

أما في الدين الإسلامي، فالقصة طويلة جدا، لأن البعض أو في الحقيقة الغالبية العظمى تنظر إليه على أنه دين دموي انتشر بحد السيف، مركزين على الحقائق التاريخية وآيات القرآن التي لعبت دور الحق الذي يراد به باطل، وتناسوا مثلا أحاديث وآيات قرآنية تدعو إلى نبذ العنف واللجوء للحلول السلمية مثل "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها" و"ادفع بالتي هي أحسن"

والحديث الأشهر للرسول محمد عليه الصلاة والسلام "ليس الشديد بالصرعة [أي القـوة في المصارعة] ولكن الشديد من يملك نفسه عند الغضب".

المقصود من ذلك هو أن من يدعي أن العمل غير العنيف هو فكرة مستوردة لا تتفق وديننـا مردود عليه وكلامه غير صحيح بالمرة.

- المحور السياسي:

بالتقليب قليلا في صفحات التاريخ المصري والعربي سنكتشف أن العمل غير العنيف لم ينشأ على يد غاندي في الهند ومارتن لوثر كينج جونيور في الولايات المتحدة الأميركية، ولكنه في الحقيقة نشأ عندنا قبلهم، نعم عندنا نحن المصريون وعلى أرض مصر، فمثلا كانـت أحـد الحقائق التي أذهلتني بشكل شخصي أن أحد الحركات التي ألهمت غاندي للقيام بثورتـه في الهند كانت ثورة ١٩١٩ التي قامت عندنا في مصر والتي كانت عبارة عن أشهر من العصيان المدني ضد الاحتلال البريطاني في الإسكندرية والقاهرة شاركت فيه كل طبقات الشعب من كتاب وطلاب وأساتذة وعمال سكك حديد وتلغراف وبريد، والأغرب من ذلك أنه شارك فيها أيضا نساء في الوقت التي كانت النساء يعاملن كـ"حريم" وعورات لا تخرج إلى الشارع إلا تحت نقاب. وماذا كانت النتيجة؟ كانت النتيجة أن بريطانيا العظمى - بجلالـة قـدرها آنذاك - اعترفت باستقلال الأراضي المصرية المشروط.. صحيح أنه كان استقلالا مشروطا، لكنه كان الخطوة الأعظم والأهم، وأفرزت خطوات أخرى جديدة منها على سبيل المثـال تعديل الدستور بعدها ببضع سنوات.

تأسيسا على ما سبق، يتبين لنا أن العمل غير العنيف ليس عملا دخيلا على مجتمعاتنا، وإن جـاز التعبير يمكن القول بأننا نحن المصريون أول من ابتدع تلك الأداة المهمة في العمل المدني وآن الأوان لأن نستردها من جديد.

أنا بشكل شخصي أرى أن بعد السنوات الطويلة التي عانى فيها المصريون من السلبية والاستسلام أحيانا والعنف والألم أحيان كثيرة أخرى، آن الآوان لتبني مفهوم جديد في حل قضايانا القومية والإصلاحية ألا وهو العمل غير العنيف وإستراتيجيات اللاعنف، وأراها المفتاح الأول والأهم – إلى جانب النقاط الأخرى التي ذكرناها في بداية هذا المقال – لحل كل مشاكلنا كمجتمع مدني يمثل القلب النابض للجسد المصري بأكمله.

يسار جديد.. ولادة جديدة

محمد الأقطش

- هل يوجد تنظيم شيوعي سري في مصر؟ نعم
- مم يتكون؟ من ٧ تنظيمات اشتراكية ويسارية
- وهل بدأوا العمل؟ نعم، فهم موجودون في الشارع منذ فترة ولكن ليس تحت مسمى شيوعيين. فهم يتخذون لأنفسهم أسماء أخف حتى لا يتعرضون للمضايقات.
- كيف أعرف بوجودهم؟ وما هي الممارسات الملموسة التي تدل على وجودهم فى الشارع؟ أجابني مستنكرا وقد أحس أنني أشكك فيما يقول، مفجرا قنبلة ربما ستعيد صياغة اللعبة السياسية إذا ما كانت حقيقية قائلا:

"ومن إذا كان وراء الإضرابات العمالية التى تجتاح مصر الآن؟"

ما سبق كان مقتطف من الحوار المطول الذي أجرته الصحفية رانيا بدوي بجريدة المصري اليوم في النصف الأول من شهر إبريل في العام ٢٠٠٧ مع القطب الشيوعي محمود أمين العالم.. وهو الحوار القنبلة الذي انفجر فى وجه السياسيين المصرين على كافة تياراتهم وفصائلهم حتى اليساريين والشيوعيين منهم، ويمكننا تلمس ذلك في الردود التي انهالت على كلام "العالم" والمقالات والحوارات التي ملأت صفحات لا حصر لها في الجرائد والمجلات.. ما بين مؤيد ومعارض.

لا تأتي أهمية هذا الكلام وخطورته من مصدره الذي – على حد تعبيره – لن يحدث له أكثر مما حدث، فعمره ٨٥ عاما قضى معظمها في سجون مصر، كما لا تأتي الأهمية – أيضا – لخطورة ما تضمنه الحوار عن الإضرابات العمالية وتنظيمها وما إلى ذلك.. بل أنه إضافة إلى ما سبق فإن التوقيت الذي تم الإعلان فيه عن التنظيم الشيوعي "السري" كان مهما جدا.

فهو يأتي بعد أسبوع من إجراء أوسع تعديلات دستورية شهدهما مصر بتعديل ٣٤ مـادة دفعة واحدة لتعيد مصر إلى سابق عهدها قبل مبادرة المنوفية الشهيرة في فبراير ٢٠٠٥ لتعديل المادة ٧٦، التي سمحت بأول انتخابات رئاسية في البلاد.. أيا كان رأينا فيها.

ويحرك هذا الحوار عددا من الأسئلة في حاجة إلى الإجابة عليها إذا ما أردنا الحديث عن مـستقبل اليسار الوطني، مثل سؤالنا: هل ينجح اليسار في العودة إلى الساحة والقيام بدور جماهيري مؤثر عبر التنظيمات والعمل السري؟

في اعتقادي أن السرية سلاح هام وضروري في أي معركة سياسية، للحفاظ على أمن المعلومات وضمان اتصالات مؤمنة واتفاقات لا يتم إفشاؤها وكشفها، وإخفاء تحركـات مـؤثرة مخططة للوصول إلى الهدف.. إنها سرية العمل وأمانة التنظيم ومهارة الترتيب. خاصة في ظروف كتلك التي تعيشها القوى السياسية المعارضة من انتهاك لخصوصيات رموزها وتسجيل مكالماتهم ومراقبة أعمالهم على شبكة الإنترنت وخلافه.. وهو الأمر الذي لم يعد خافيا على أحد، خاصة بعد ما صرح به وزير الداخلية أمام أعضاء مجلس الشعب حينما قـال "اللـي يخـاف ميـتكلمش في التليفون!".

وإذا كانت السرية بهذا المعنى مطلوبة، فلا أجد غضاضة في رفضي لسرية الكيانات والجماعـات والتنظيمات التي تعمل بالسياسة، وتتستر خلف مسميات" أخف " بتعبير قطبنا الشيوعي الأبـرز، فالمواجهة هي المحك الأساسي والمختبر الرئيسي لصلابة الكيان وشجاعته وقدرته على التـصدي لحمل قضايا الجماهير والدفاع عنها.

إذ أنه لا بد لليسار ولقياداته أن تعلن عن نفسها للجماهير، وأن تظهر قدراتها وجدارتها بالحصول على الثقة والدعم والمساندة، وليست الملاحقات الأمنية أو الخوف من الاعتقالات مبررا مقبولا أو القول بأنها ستعطل التنظيم عن العمل.. فالإخوان المسلمون على الرغم من كل الضربات المتلاحقة ومحاولات إجهاض تنظيمهم وإحباط أنشطتهم، إلا أنهم يعلنون عن أنفسهم دوما، ويساندهم الناس ويرون فيهم خصما قويا للنظام السلطوي المستبد وقادرا على مواجهته، ويتعاطف الناس معهم مقدرين لهم التضحيات التي يدفعونها في سبيل نضالهم وكفاحهم.

وسؤال آخر حول ما هي صورة اليسار بين الجماهير؟ وهل هي محفزة ومشجعة كي يحظى اليسار بالدعم والمساندة؟

مما لا شك فيه أن صورة فرق اليسار السياسي في أذهان الناس ما تزال بها شوائب عالقة لم يتم إزالتها بعد، فكلما تحدث الناصريون عن الديمقراطية والحريات، تذكر الناس ما جرى في الحقبة الناصرية من تجاوزات وانتهاكات وحكايات تروى عن المعتقلات وتعذيب المعتقلين، والذين – يا للعجب – كانوا أكثرية شيوعية.

وكلما تحدث الماركسيون قال الناس إنهم ملحدون ومعادون للدين ولقيمنا الأصيلة، فلا خير يرجى منهم! وكلما تحدث الاشتراكيون أو القوميون تعجب الناس من أفكارهم التي لا تتطور وقد عفا عليها الزمن وصارت معزولة عن آمالهم وطموحاتهم.. وهكذا.

إنني أرى – كما يرى كثيرون غيري – أن هناك جهداً لا بد من بذله لتصحيح صورة اليسار المصري وتوضيح نضالاته الناصعة، وإزالة الشوائب العالقة في ثوبه، تلك التي تعوقه عن الاندماج الكامل والالتحام بجماهيره في الشارع.

فعلى الرغم من الخلاف الأيديولوجي مع جماعات الإسلام السياسي، إلا أنه من المهم جدا أن يفهم الناس ويلمسوا مدى احترام اليسار المصري لخصوصيتهم وهويتهم الدينية، وعلى اليسار أن يتعاطى مع هذه النقطة – تحديدا – بحساسية زائدة في محاولة لتلمس مكامن القوة فيها، والتي يمكنه أن يستفيد منها ويوظفها لخدمة قضاياه وقضايا الوطن.

بطبيعة الحال، فإن الحديث بلغة أقرب إلى الناس من لغة وحوارات النخبة والطليعة اليسارية المثقفة كفيل بكسر حاجز طالما كان عائقا عن التواصل بين قيادات اليسار وجماهيره، وأيضا تبني الحلول للقضايا الاجتماعية والدفاع عن الحقوق والحريات لهو أمر جدير بالالتفات إليه وإظهاره للجميع، لإزالة ما التصق باليسار عن دعمه للديكتاتورية والاستبداد، وطرح صورة اليسار الجديد كقوة مجتمعية وحركة اجتماعية ناهضة معبرة عن أولويات الجماهير.

وعلى اليسار المصري أن يدرك أن معركته مع النظام الحالي ليست معركة داخلية فقط، فإقامة علاقات قوية ومتينة مع قوى اليسار العالمي والإقليمي أمر هام، يوفر دعما وغطاء لليسار الوطني، ويكشف له بسهولة عن شبكة التحالفات الاستعمارية الطامحة إلى الهيمنة على دول المنطقة، والكشف بالتالي عن شبكات المصالح الاقتصادية والسياسية، وفضح أصحابها أمام الرأي العام، والبناء على ذلك في تعزيز الموقف الداخلي لقوى اليسار الوطني بين صفوف الجماهير.

وعلى اليسار أن يدرك أهمية نشر ثقافة يسارية عصرية بين الشباب، وأن لا يغفل دورهم الذي يتعاظم يوما بعد يوم، وهو ما تثبته الحوادث المتتالية على أرض الواقع، كما تثبت أيضا أن حماس هذا الشباب ووطنيته وتفانيه ليست أمورا كافية ما لم يكن متسلحا بوعي وثقافة تؤهله لاستكمال نضاله على أسس ثابتة ومبادئ راسخة.. وتكتسب هذه النقطة أهميتها من تقارب – أو قل – توحد المطالب في قضية الإصلاح بين أغلب القوى والتيارات السياسية وتشابه برامجها، مما يجعل

تحديد المواقف أمرا مائعا لا فرق فيه بين شباب الإخوان المسلمين المنادين بالديمقراطية وبين شباب التجمع التقدميين.

وآخر ما أختم به حديثي عن يسار المستقبل الذي نريده مشاركا وقائدا للتغيير والتحرير هو التنسيق بين قياداته وجماعاته وتنظيماته سرية كانت أم علنية، مؤطرة داخل أحزاب أم نقابات أم مراكز بحثية أم صحف ومنابر إعلامية... إلخ.

إذ لا يفتقد اليسار أيا من مقومات القيادة والريادة، ولا ينقصه شيء من مستلزمات النجاح والتفوق. إن ما يحتاجه اليسار بحق هو التنسيق الكفء والفعال بين أجنحته وتياراته، وهو ما يدركه - بالطبع - رموز اليسار وقياداته التي شاركت في الميدان مؤخرا ولمست شغف الجماهير وتطلعاتها نحو مستقبل أكثر عدالة وحرية.

لماذا لا يريد التغيير أن يأتي؟!

تيسير عمر

للشيخ الراحل والداعية المعروف عبد الحميد كشك لازمة طالما كررها في خطبه ودروسه، ألا وهي استشهاده بأبيات خفيفة الظل لا أعرف من يكون قائلها، لكنه بالتأكيد يصلح أن يكون أي مصري!!

تقول الأبيات:

مصر يا أمة يا غريبة
فيكي حاجة محيراني
نزرع القمح فـ سنين
يطلع القرع فـ ثواني

هكذا إذًا، سبقنا الداعية الجليل في التساؤل حول السر في هذه الدورة السحرية التي تمثل طبائع الأحوال في مصر.. وهيج وزخم وموج هائل.. ثم خمود وانكسار ولا شيء!

نفس الأمر ينطبق على قصة ما يسمى بـ (الحراك السياسي) الذي شهدته مصر خلال السنوات القليلة الأخيرة، والتي على أكثر تقدير تبدأ منذ العام ٢٠٠١، أحد الأعوام القليلة في تاريخ البشر التي صنعت صيتها وسمعتها أحداث شهدها أحد أيامه: ١١ سبتمبر.

لا يحتاج لكثير شرح أن أي حراك سياسي في حياة أي جماعة بشرية هو وليد مطالب وأزمات وضغوط، لأن القانون الأول في السياسة كما عرفها البشر منذ فجر التاريخ ينص على أن أحدا لا يمنح الآخرين شيئا من باب المحبة.. أو كما نقول في مصر "لله".

بالنسبة للحالة المصرية هناك نص إضافي للقانون، هو أن أهل الحكم يأخذون من الناس كل شيء "لله" فمثلاً، هم ينتزعون منهم الطاعة والرضوخ والخنوع حتى لا يعذبهم الله في الآخرة على إغضاب الحاكم!! يستوي في ذلك المسلمون التقليديون والمسيحيون التقليديون أيضا.

والسؤال هو: لماذا جاء حراكنا السياسي حلماً كاذبا؟ ألعابا نارية بهرت الأبصار بأضوائها وأصمت الآذان بانفجاراتها ثم ذراها الهواء إلى مخزن النسيان المهول القابع في أسفل جزء في الكون؟ لماذا لا يتغير شيء؟! أسئلة بنفس المضمون كلها تدور حول معنى واحد: لماذا ربح النظام كل معاركه مع المعارضة وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين؟ وعادت الأحوال لسابق عهدها وأسوأ؟

في تكثيف وإيجاز سأحاول أن أطرح رؤيتي الشخصية للأسباب التي أدت لذلك الفشل والخواء والعودة إلى نفس المربع – استجداء الإصلاح من النظام:

أولاً: لم يولد الحراك السياسي بمشيئة مصرية خالصة، ورغم أن الأوضاع في مصر من البشاعة بحيث تدفع شعوبا من الجن أنفسهم للغضب والانتفاض، بل ولد الحراك السياسي على هيئة غضب أميركي ضد الأنظمة العربية القمعية ومن بينها وعلى رأسها النظام المصري، وبعدما أصبح البيت الأبيض يؤمن أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي ثمرة قمع عربي صادر حتى شرائح واسعة في التعبير السياسي السلمي فلجأ شبابها للعنف تعبيرا عن وجودهم، ليس ذلك نتاج نبل المشاعر الرسمية الأميركية، بل على العكس، هو وليد نزعة براجماتية بحتة مصدرها الرعب الأميركي المتأجج بعدما امتدت نيران العنف لثياب تمثال الحرية.

ثانيا: بحكم عقود القمع المديدة التي رسفت فيها مصر، ذوت من حياة المصريين ثقافة بلورة المطلب السياسي والاجتماعي الجاد والمحدد، وهو ما يفسر العشوائية والترق اللذين كانا يغلفان مطالب حركات المعارضة المصرية المطالبة بالتغيير.

ثالثا: نظرا لنفس أزمان القهر وذبح الحريات، سادت نوازع سوء الظن بين التيارات السياسية المختلفة، خصوصا بين القوى ذات المرجعيات العلمانية من جهة والقوى الإسلامية وعلى رأسها الجماعة الأكبر والأقوى "الإخوان المسلمون" في الجهة المقابلة؛ وهو ما أنتج حالة توجس متبادلة، فمن ناحية اتهمت حركات التغيير الإخوان بالحرص على تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة مصر، والدخول في اتصالات سرية مع النظام لتحقيق مكاسب على حساب الحراك السياسي الذي تشهده مصر، وعلى الجناب الآخر، اتهم الإخوان حركات التغيير بأنها فوضوية زاعقة بلا مضمون حقيقي.

رابعا: انحسار ثقافة التعايش والتوحد حول استحقاقات ومطالب وطنية أساسية مشتركة حين أجمعت حركات التغيير على مقاطعة انتخابات الرئاسة في سبتمبر ٢٠٠٥، في حين أصر حزب الغد وجماعة الإخوان المسلمين على التوجه لصناديق الاقتراع.

خامسا: كل تحركات المعارضة بمختلف أجنحتها ظلت بعيدة كل البعد عن صلب حياة المواطن العادي، نتيجة الخطاب الجذري أكثر من اللازم والأحلام المبالغ فيها التي حكمتها رومانسية المعارضة خصوصا حركات التغيير وهو ما انعكس على هيئة خواء مظاهرات المعارضة من أية مشاركة جماهيرية واسعة أو ذات ثقل.

سادسا: أكبر تيار سياسي – الإخوان المسلمون – كان ولا يزال مقتنعا أن النظام قوي ويمسك بكافة خيوط اللعبة ومن ثم فمن غير المجدي تصعيد الصدام ضده بمجابهته بمطالب أكثر مما يحتمل الواقع.

سابعا: الآلة الأمنية الرهيبة التي يسيطر عليها النظام والتي لا تمزح، وهي لم تواجه أساسا بقدر مواز من تماسك المعارضة وتوحدها واستعدادها للتضحية ودفع فاتورة الرغبة الحقيقية في الإصلاح.

الجري في المكان

بدر العبيدي

هل تذكر التمارين التي كنا نمارسها في حصة الألعاب أيام الدراسة؟ إن كنت تفعل فلا بد أنك تذكر تمرين الجري في المكان، هذا التمرين الذي تظل خلاله تجري وتجري وأنت ما زلت مكانك، تبذل مجهوداً كبيراً وتفقد الكثير من الطاقة وأنت بذات المكان، ثم تلهث من التعب وتخور قواك وأنت لم تتحرك خطوة واحدة للأمام.

هذا بالضبط هو حال الحرية الدينية في مصر في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، تلك الفترة التي شهدت حراكاً سياسياً كبيراً وأحرزت خلالها فئات مختلفة من المجتمع تقدماً كبيراً في خطابها السياسي وجرأتها وإحتكاكها بالشارع، وعلى الرغم من هذا إلا أن الحريات الدينية ظلت مكانها ثابتة وهي بذلك – أي الحريات الدينية – أوفر حظاً من الحريات العامة التي شهدت تقهقراً كبيراً ورجوعاً للوراء.

نرجع هذا إلى أن جل المجهودات التي بذلت في هذا الصدد كانت تعالج العرض و لم تسع أي منها لمعالجة أسباب الداء على الرغم من وضوحها لنا وطرح عدد من المهتمين بتلك القضية لها من قبل ونحن هنا ننادي بصب المجهودات على معالجة السبب وعدم تفتيت الجهود في مواجهة العرض.

لن ترمي البذرة وتغمض عينك وتفتحها لتجدها نخلة أصلها ثابت وفرعها في السماء، فما نحن فيه الآن – بالطبع – ليس نتاجاً لغرس اليوم أو أمس أو حتى الأعوام القليلة الفائتة وإنما هو حصاد غرس طويل بدأ من سبعينيات القرن الفائت، لقد قرر الرئيس الراحل "المؤمن" محمد أنور السادات أن يواجه اليسار المصري ويكسر شوكته – التي كانت قوية – و لم يجد أمامه سبيلاً سوى إطلاق العنان للجماعات الدينية لتقف في مواجهة اليسار الذي كان يخشاه كثيراً. وإذا كان اليسار بوجه

عام والناصرية تحديداً لا تتعارض مع الفكر الديني المستنير الذي يحمل روح الدين المتسامحة، فلم يكن أمامه بدأ من إفساح لطريق أمام المتشددين وأفكارهم المتطرفة، فتلك وحدها كانت ترفض ما عداها من أفكار.

وإذا كانت تلك الرصاصة قد أصابت في أول ما أصابت سيادة الرئيس "المؤمن" الذي أطلقها، إلا أنها أكملت طريقها لتقتل قيماً مجتمعية رائعة لطالما حملها المجتمع المصري بأسره طوال سنينه السابقة، والتي كانت على حد تعبير البعض الفترات السوية من عمر المصريين.

تلك الفترة التي تعرف بمرحلة الانفتاح هي مرحلة الانغلاق العظمى في التاريخ المصري، انغلاق كل طائفة دينية على نفسها وانعزالها، بل أيضاً هي مرحلة إغلاق القلوب على مشاعر العداء تجاه أصحاب الديانات المختلفة وتكفيرهم، وهي المرة الاولى التي تطرح فيها مقونة عنصري الأمة (المسلمين والمسيحيين).

عزز ذلك هجرة أبناء الوطن لدول النفط سعياً وراء المال، فمن سافر قد عاد ولكن بثقافة مغايرة لثقافة المجتمع المصري "السوي" ولكنها متوائمة مع المناخ الجديد الذي بدأ يسود، وجد الفكر الوهابي الوافد مساحة كبرى يرطع فيها كما يشاء ويطلق فيها اللحى ويلبس النساء الحجاب والنقاب.

هنا.. في تلك المرحلة التي تغير فيها شكل المجتمع وسلوكياته وملابسه أيضاً، اكتشف المسيحي أن مصريته لم تعد هي سمته الأولى؛ والأهم في هذا الوطن وإنما مسيحيته، وهنا أيضاً بدأ الشعور بالاغتراب ليس للمسيحيين وحدهم وإنما أيضاً للمسلمين الذين حافظوا على هويتهم وقيمهم المصرية، واستغربت أنفسهم الفكر السلفي الوهابي الذي جاء غازياً للبلاد.

إذا كان مثقفو مصر من أدباء ومفكرين وسياسيين قد ناقشوا تلك المرحلة وحللوا أبعادها، إلا أن هناك جهوداً لم تبذل لمحاولة إرجاع الأمور لنصابها! يروي لي صديقي المسيحي حليم أنسي أن والده قال له عن عائلات من المسلمين، "تربينا سوياً وأكلنا وشربنا معاً ونمنا على نفس الفراش.. لا أعلم كيف تغيرت الأحوال إلى هذا الوضع"! وتقول الروائية ابتهال سالم وهي مسلمة، "إن الناس أصبحت تخاف من بعضها لأنهم يخشون إذا فتحوا الباب أن يجدوا لصاً يستحل أموالهم وأرواحهم لاختلاف الدين أو ربما لعدم التزامهم – من وجهة نظر السارق – بصحيح الدين".

كان دائماً لرجل الدين المصري مكانته وسط الجموع، مثقفيهم وعامتهم يحترمه الجميع بما فيهم أصحاب الديانات الأخرى ويجلونه. ووسط التحولات الكثيرة التي غمرت المجتمع، تغير شكل علاقة رجل الدين بأتباع دينه وأتباع الديانات الأخرى.

أ. شيخ الأزهر

الأزهر هو أكبر الجامعات الإسلامية وأولها، وهو – كما يفترض – المرجعية الأولى للمسلمين السنة في العالم، وكان لمنصب شيخ الأزهر مكانة كبرى، وكان لشيخ الأزهر دائماً الإجلال والتقدير. وبينما حافظ على تلك الصورة لشيخ الأزهر شيوخ الأزهر السابقون، تعرض الأزهر لانتقادات بالغة في فترة تولي فضيلة الشيخ دكتور محمد سيد طنطاوي لهذا المنصب العظيم، إذ يصب المنتقدون جم غضبهم على تصريحاته التي توصف دائماً بأن الغرض منها هو ممالأة الحكومة، فضلا عن تحيزها ضد جموع الشعب لصالح الحكومة في ظلمها البين خاصة للفقراء والمهمشين والمطالبين بحرية الكلمة.

فإذا بشيخ الأزهر يتحول بتلك التصريحات من خانة رجل الدين شيخ الأزهر – المؤسسة العظمى ذات الاستقلالية – إلى خانة رجال النظام فإنه يفقد كل ما تمتع به متولي هذا المنصب من مصداقية

طوال عمر الأزهر الشريف. ليتذكر الجميع أن تعيين رجل دين لهذا المنصب دون الانتخاب هـو وبال على المجتمع بأسره وليس على مسلميه فقط، ولتصبح بذلك كل كلمات التسامح والمحبة واحترام الأديان وتقدير الإسلام للديانات الأخرى ولمعتنقيها محض أفكار حكومية، ولا تستطع أبداً أفكار التسامح المطروحة — على الرغم من أنها الوجه الحقيقي للإسلام – مواجهة الأفكار الوهابية السلفية رغم قبحها.

ب. البابا شنودة

رأس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وهو شخصية مثيرة للإهتمام تحدث عنه كثيرون وحاولوا تحليل شخصيته، وتغيرت مواقفهم منه وتبدلت إثر مواقف له عدلت بوجهات نظرهم. وإذا كان شيخ الأزهر معيناً فإن البابا شنودة منتخب، ولهذا فإن علاقته بالنظام تفسر بطريقة مغايرة لتلك التي تفسر بها علاقة شيخ الأزهر به. إن البابا شنودة "المنتخب" عندما قرر مساندة رئيس الجمهورية في أول انتخابات رئاسية مصرية عزز فكرة الاغتراب داخل المجتمع، حيث كانت ضغطاً وتأكيداً على فكرة "المسيحية" في مواجهة فكرة "المصرية"، وليثبت — كما يقول البعض – بالدليل العملي أن فكرة المواطنة هي مجرد شعار يطلق عند الحاجة، وأن الأساس هو التفريق بين الأديان وأن فكرة التمييز بين المسلم والمسيحي ليست مشكلة يصنعها المسلمون بتطرفهم، وإنما هي رغبة كنسية يتزعمها البابا.

تكررت نفس الأقاويل مرة أخرى عندما تكرر نفس الحدث في إبريل الماضي، حيث دعمت الكنيسة قوائم الحزب الوطني الحاكم بانتخابات المحليات الأخيرة، وهناك حوادث عدة عززت فيها مواقف البابا شنودة فكرة الطائفية والانقسام، وغيبت فكرة الوحدة والمواطنة والحوار.

إن المجتمع المتكامل الموجود بداخل الكنيسة والذي وصفه أحد الكتاب بـ "مول الكنيسة" هو شرح لكيفية عزل المسيحي عن مجتمعه، وهي كلها اتهامات يجب على الكنيسة الرد عليها ومناقشتها صراحة في حوار مسيحي مجتمعي وليس مسيحي- مسيحي، حيث أن مشاكل التطرف تعود بالسلب على المجتمع ككل وليس على فئة بعينها.

أما عن الإخوان المسلمين، فهم في أول الأمر وآخره جماعة سياسية تطمح إلى الوصول للسلطة وهذا حق مشروع بالطبع، غير أن ربط السياسة بالدين أتى بنتيجة سلبية على ملف الحريات الدينية في مصر بالكامل وليس على الإخوان المسلمين كما يتصور البعض.

إن الإخوان يستغلون سلطة الدين وسطوته في التأثير على الجمهور من أجل تحقيق مصالح سياسية، ولم يأت هذا إلا بالخسائر الفادحة على المجتمع ومستوى الحريات فيه. وبتحليل بسيط لرقابة الأمن على المساجد – كمثال – نجد أن الهم الأكبر بالنسبة لجهاز الأمن هو منع أفراد جماعة الإخوان من استغلال المساجد كمنبر لخطابهم السياسي. وبينما نعطي الحق كل الحق لجهاز الأمن في منع هذه الانتهازية، فإننا نتعجب ونعترض بشدة على تعرض من ليست لهم أي علاقة بالأخوان – ولمجرد اشتباه خاطيء – للمنع من إلقاء الخطب والدروس بالمساجد لنقع نحن بين مطرقة جهاز الأمن وسندان الإخوان.

كنا أيام المدرسة لا نهتم من منا مسلم ومن مسيحي ومن بهائي، لم نهتم بتلك الأمور إلا عندما كبرنا وانخرطنا في العمل والأحزاب وجماعات المصالح المختلفة... عندما كنا صغارا لا نكترث للمصالح، لم نهتم لتلك الأمور، وعند الدخول إلى معترك الحياة نالت الكثير من اهتمامنا، لأننا وببساطة لا ننقسم إلى فئات دينية بل "يتم تقسيمنا" بفعل فاعل، وكل على مذهبه وطريقته يقسمنا ويفرقنا ويباعد بيننا، ليقف كل منا على ناصية مختلفة وربما تراشقنا بالحجارة أيضاً.

إن تلك المكاشفات التي وردت على ألسنة أصدقائي في هذا المقال هي نموذج لمعارك داخل النفوس.. فلماذا لا تطرح في حوار شعبي جماهيري بعيداً عن صفحات الجرائد وندوات القاعات المغلقة؟

رقم الإيداع

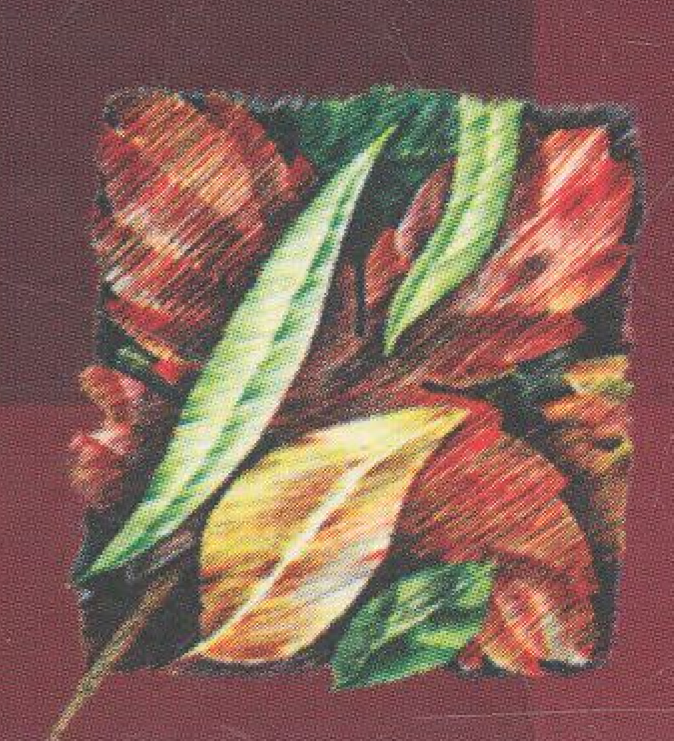
١٥٥٣٧ / ٢٠٠٨

مصر إلى أين؟

توثيق حركة الإصلاح في مصر 2005 - 2007 و استقراء مستقبلها

جاء دورنا في مؤسسة ثروة لإصدار هذا الكتاب الذي نقوم فيه بتوثيق أهم مرحلة في تاريخ المجتمع المدني المصري الحديث و الممتدة من بداية عام 2005 و حتى نهاية عام 2007، و الذي شهدت فيه مصر أكبر حراك إجتماعي و شعبي، بهدف استقراء ما يخبأه المستقبل لتلك الحركات الوليدة، و استكشاف نقاط قوتها و ضعفها، و من ثم طرح تصورات من شأنها تدعيم نقاط القوة و علاج نقاط الضعف... و قد أخترنا لكتابة هذه الفصول المهمة في دورة حياة المجتمع المصري أربعة من الباحثين الشباب في المرحلة العشرينية من العمر، ممن يعيشون و يشهدون بأنفسهم كل تلك الأحداث، و كانوا و مازالوا جزءا من ترس عجلة الإصلاح، كل في مجال تخصصه، إيمانا من مؤسسة ثروة أن الشباب هم صناع الحاضر و ملاك الغد، لا سيما في مصر التي تقوم حركة الإصلاح الحالي فيها بالكامل على سواعد الشباب





The Tharwa Foundation
Diversity. Development. Democracy

مؤسسة ثروة
التنوع. التنمية. الديموقراطية